

الفصل الرابع

التعليق

obeikandi.com

حاول الفصل الأول أن يقدم تحديداً دقيقاً لدلالة مصطلح العلة، أو لنقل لدلالات هذا المصطلح عن طريق حصر السياقات التي ورد فيها. ووفق هذا التحديد يضطلع هذا الفصل بدراسة المادة المتصلة بالتعليل في مجموعة الكتب موضوع الدراسة.

وبداية يمكن تصنيف هذه المادة وفق مجموعة من المحاور إلى عدة أقسام، فوفق نوع المعلل ينقسم التعليل إلى: تعليل للنص، وتعليل للقاعدة، وتعليل للخروج على القاعدة ووفق الهدف من التعليل ينقسم إلى: تعليل تعليمي، يهدف - كما يرى الزجاجي - إلى أن يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وآخر يهدف إلى بيان حكمتها، وثالث يهدف إلى الدفاع عن القواعد والربط بينها.

أما وفق وسائل التعليل فإنه ينقسم إلى تعليل دلالي، وهو في أكثر الأحيان تعليل للخروج على القاعدة، يبحث عن قيمة دلالية يحققها ذلك الخروج، وتعليل حملي يستخدم القياس أداة له، وتعليل استعمالى يستخدم إحدى العلل الاستعمالية التي سنعرض لها، وتعليل جدلى يقيس الظاهرة اللغوية على ظواهر العالم الخارجى، وتعليل سياقى يستخدم معطيات السياق غير اللغوى وسيلة له.

وكل قسم من أقسام النوع الأول: تعليل النص، والقاعدة، وتعليل الخروج على القاعدة، يتصف بواحد أو أكثر من أقسام النوعين: الثانى والثالث، فتعليل النص أو تعليل نطق النص على كيفية معينة هدفه فى الأساس هدف تعليمي، وأداته هى القاعدة نفسها، فالإجابة على السؤال: لم نصب محمد فى نحو قولنا: «إن محمداً رسول الله»؟ تستهدف تمكين المتعلم من النطق الصحيح للجملة وما يشابهها. والوسيلة المستخدمة هنا هى القاعدة نفسها، حيث تكون الإجابة على السؤال

السابق هي أن (محمدا) نصب لأن الاسم بعد إن يكون منصوبا. وقد صيغت هذه القاعدة في أكثر الأحيان وفق فكرة العامل، حيث يقال: إن محمدا نصب لأن إن تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

أما تعليل القاعدة - كأن يسأل عن السبب في أن «إن» تنصب المبتدأ وترفع الخبر - فأهم وسائله القياس الحملي، حيث يجاب عن السؤال السابق بأن إن عملت النصب حملا على الفعل، أو لأنها أشبهت الفعل الذي هو أصل العمل. وقد تكون وسيلة هذا التعليل دلالية، من ذلك أن يقال: إن علة رفع الفاعل ونصب المفعول هي الفرق بينهما، وإن علة رفض تقديم المفعول في نحو ضرب موسى عيسى هي أمن اللبس. والهدف من هذا اللون من التعليل هو إظهار حكمة العرب إذا كان غائيا، أو الربط بين الأبواب النحوية إذا لم يكن كذلك.

والدافع وراء تعليل الخروج على القاعدة هو الرغبة في طرد هذه القاعدة، والدفاع عنها أمام النصوص التي تخرج عليها، فإذا كانت القاعدة تقرر أن «إن» تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فقد وُجِدَتْ بعض النصوص التي تخرج عليها كقوله تعالى: (إنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ)^(١) والرغبة في أن تطرد العلة ولا تخصص أوجب على النحاة تعليل هذا الخروج. وأكثر وسائل هذا التعليل هو التعليل الدلالي والجدلي، والتعليل باستخدام معطيات السياق غير اللغوي.

أولاً: دوافع التعليل

أحسب أنه من المفيد قبل الحديث التفصيلي عن هذه الأقسام أن نشير إلى دوافع هذا المنحى التعليلي الذي يأخذ مكاناً مهماً في النحو العربي، والذي سبق أن حددنا دوره على نحو ينفي أنه كان أداة في الوصول إلى القاعدة، وإن كان لا ينفي أن له دوراً في دراستها، وأهم هذه الدوافع ما يلي:

١- الاحتجاج للقرآن والقراءات

يقول الزجاج بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾^(٢): «هذا موضع يُلبَّسُ به أهل الإلحاد على من ضعف علمه باللغة، ولا يُعَلِّمُ حقيقة هذا إلا من اللغة»^(٣). ويقول النحاس معقبا على قوله جل شأنه: ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾^(٤): «وقد طعن في هذا بعض الملحدين، إما لجهله باللغة، وإما لقصده الكفر اجتراءً على الله عز وجل، وأخذَ شيء من حطام الدنيا»^(٥). وقد حكوا أن رجلاً مر على «جماعة يبحثون في القرآن عن لحن، فقال: ويحكم، إن شككتهم في أنه نبي أفتشكون أنه عربي»^(٦).

وهذه النقول - ومثلها كثير في مجموعة الكتب موضوع الدراسة - تحكى طرفاً من الصراع الذي دار بين علماء اللغة وبعض الطاعنين على القرآن الكريم حول عدد من ظواهره اللغوية. ويبدو أن هذا الصراع كان حاداً، فقد ذكر ابن قتيبة أن هؤلاء «حرفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن سبله، ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة في اللحن، وفساد النظم والاختلاف، وأدلو في ذلك بعلل ربما أملت الضعيف الغمر، والحدث الغر، واعترضت بالشبه في القلوب، وقدحت بالشكوك في الصدور»^(٧).

وقد دارت الردود الأولى على هؤلاء حول جهلهم بالعربية، وعدم معرفتهم بخصائصها، وفي القرآن - كما يقول أبو عبيدة - «مثل ما في الكلام العربى من وجوه الإعراب، ومن الغريب والمعانى، ومن المحتمل مجاز ما اختصر وفيه مضمّر،... ومن مجاز ما حذف وفيه مضمّر،... ومن مجاز ما يزداد في الكلام من حروف الزوائد....»^(٨)؛ ومن ثم بحث النحاة عن شواهد من كلام العرب لكل الظواهر اللغوية موضع النزاع، فإذا كان القرآن قد قال: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾^(٩) فشبه ثمار الزقوم بهلم يره أحد من رؤوس الشياطين، فقد قال امرؤ القيس:

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِفُ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرْقُ كَأَنِيَابِ أَغْوَالِ

فشبه سهامه بأنياب الأغوال التي لم يرها أحد، وهكذا في بقية الظواهر. ومن هنا اكتسب الشعر أهميته بوصفه نصا يشيع بين الناس، ويعترفون بفصاحته.

وقد ألقى هذا الصراع بظلال كثيفة على مجموعة الكتب موضوع الدراسة، سيما المبكرة منها. وفي هذا السياق نستطيع أن نقرر أن ردود الأخفش والفراء الكثيرة كانت على اعتراضات حقيقية لا اعتراضات مفترضة. يقول أبو الحسن معقبا على قوله تعالى: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾^(١٠): «فإن قال قائل أليس إنما تعذب الجلود التي عصت، فكيف يقول غيرها؟ قلت: إن العرب قد تقول: أصوغ خاتما غير ذا، فيكسره ثم يصوغه صياغة أخرى، فهو الأول إلا أن الصياغة تغيرت»^(١١). ويقول في موضع آخر: «وفي كتاب الله عز وجل: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾»^(١٢) فيسأل السائل فيقول: كيف كانوا كاذبين ولم يعودوا بعد، وإنما يكونوا كاذبين إذا عادوا....»^(١٣). ويقول الفراء بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾^(١٤): «يقول القائل كيف استثنى موتا في الدنيا قد مضى من موت الآخرة؟»^(١٥). «ويقول القائل: كيف أدخل ألف الاستفهام»^(١٦) في قوله ﴿أَسَحَّرْ هَذَا﴾^(١٦)؟ وهم قالوا هذا سحر بغير استفهام». وتعقبيا على قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(١٨) يقول أبو زياد: «يقال إنما أتاها البأس من قبل الإهلاك، فكيف تقدم الهلاك؟..»^(١٩)

ويقول في موضع آخر: «يقول القائل: كيف قال: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾»^(٢٠) وهم يكذبون بالبعث؟.....»^(٢١).

وقد كانوا بطبيعة الحال يقدمون الردود بعد ذكر هذه الاعتراضات، ويشرحون كيف أن جهل أصحابها بالعربية هو الذى حدا بهم إليها، أو يذكرون الاعتراض في سياق شرح بعض طرائق العرب في التعبير، نحو قول أبى زياد: «وقد تستأنف العرب بـ»ثم« والفعل الذى بعدها قد مضى قبل الفعل الأول، من ذلك أن تقول للرجل: قد أعطيتك ألفاً، ثم أعطيتك قبل ذلك مالا.... وأما قول الله عز وجل: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾»^(٢٢) فإن فيه هذا الوجه، لئلا يقول القائل: كيف قال خلقكم ثم جعل منها زوجها، والزواج مخلوق قبل الولد؟.....»^(٢٣).

ولم يقتصر دور النحاة في الرد على مثل هذه الاعتراضات على البحث عن نص عربى مشابه يؤكد ما صرحوا به من أن القرآن «نزل باللفاظ العرب ومعانيها ومذاهبها»^(٢٤)، وإنما تعدى ذلك إلى تأويل التعبير القرآنى، أو تعليله على نحو يثبت فصاحته وبلاغته، بله صحته. ومن هنا مثل التعليل وسيلة مهمة أكثر النحاة من استخدامها في هذا السياق. وقد زادت الحاجة إليه بعد أن تعدى الأمر الاعتراض على بعض الآيات إلى طعن الشعوبية على العرب ولغتها. ومن هنا نفهم إصرار النحاة على تعليل القاعدة تعليلاً يثبت حكمة العرب، وصحة أغراضها ومذاهبها.

وقد كان التعليل كذلك وسيلة من وسائل الاحتجاج للقراءات والدفاع عنها، لا سيما القراءات التى تخرج على النمط المألوف من الاستخدام، وقد كانت دائرة الاعتراض أوسع في حالة القراءات، حيث اتسع رفض بعض القراءات الشاذة ليشمل بعض المسلمين. وقد حاول النحاة عن طريق التأويل رد هذه القراءات إلى الاستخدام النمطى، أو تقديم علة تبرر هذا الخروج، وفي أحيان كثيرة جمعوا بين التأويل والتعليل. ومن هنا نجد أكثر علل النحاة كالحمل،^(٢٥) والتخفيف،^(٢٦)

والفرق^(٢٧)، والتقوية^(٢٨) والأولي^(٢٩)، والجوار^(٣٠)، وغيرها - منثورة أثناء احتجاجهم للقراءات المختلفة. وقد أفردوا هذا الميدان بمؤلفات كثيرة^(٣١).

٢ - الدافع التعليمي:

الدافع التعليمي عامل آخر من عوامل نشأة التعليل في النحو العربي، فحيث يكون التعليم هو الهدف يبرز دائما السؤال عن السبب، إذ لا مناص في قاعة الدرس - كما يقول الدكتور تمام حسان: «من استعمال العلة الغائية، ولا بد لإنجاح عملية التعلم من هذا التفسير الغائي بواسطة ذكر الأسباب. ذلك ما يحدث عند التطبيق، وعند الإعراب والتحليل، فقد يأتي التلميذ بمثل ينصب فيه فاعلا، فيصحح المعلم له خطأه، فيكون التلميذ بموضع السائل، إمّا بلسان الحال، أو بلسان المقال عن هذا التصحيح، لماذا كان التصحيح على هذا النحو؟ فلا بد أن يقول المعلم: لأنه فاعل. ولو لم يقلها ما تمت عملية التعلم»^(٣٢).

ولدينا أكثر من مدخل لتوكيد الدافع التعليمي للنحو العربي. من ذلك الروايات التي تفسر نشأة النحو، ومن ذلك تأمل اتجاهات التصنيف النحوي، وتأمل لغة النحاة التي يستخدمونها في كتبهم. فمن ناحية الروايات المفسرة لنشأة النحو تكاد هذه الروايات - رغم كثرتها واختلافها - تجمع على وجود هذا الدافع التعليمي، سواء كان تعليما للعرب كي يتجنبوا اللحن، كذلك الرواية التي تذهب إلى أن بداية وضع النحو كانت بأمر الفاروق، لما سمع قارئاً يلحن في القرآن، أو بأمر الإمام على للسبب نفسه، وكذلك الرواية التي تذهب إلى أن أبا الأسود شرع في وضع النحو بعد سماعه مثل هذا الخطأ في القراءة، أو بعد اكتشافه عدم قدرة ابنته على التمييز بين ما الاستفهامية وما التعجبية - أو كان تعليما للأعاجم كي يتمكنوا من الحديث بالعربية، نحو ما يرويهِ أبو الطيب اللغوي من أن بداية وضع أبي الأسود للنحو «أنه مر به سعد، وكان رجلا فارسيا قدم البصرة مع أهله، وكان يقود فرسه، فقال: مالك يا سعد ألا تركب؟ فقال: فرسى ضالع. فضحك به من حضره، فقال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه وصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد»^(٣٣).

وسواء كانت هذه الروايات صحيحة أو مصنوعة، فالمؤكد أن هذه الصنعة كانت «موجهة بعوامل موضوعية سادت حينئذ، واتجهت بالنحو إلى الطابع التعليمي»^(٣٤) ولهذا نجد عددا كبيرا من النحاة من الموالي، بل إن النحو كان واحدا من العلوم التي سهاها العرب علوم الموالي^(٣٥).

وبالنسبة إلى اتجاهات التصنيف في النحو العربي نلمح اتجاهها واضحا منذ فترة مبكرة لتأليف مختصرات تعليمية، بدأت بالكسائي الذي كان يعمل معلما لأبناء الخلفاء، وخلف الأحمر البصري الذي كتب مقدمة في النحو بدأها على النحو التالي: «رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر، والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، فأمنعت النظر والفكر في كتاب أجمع فيه من الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغنى به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أملتيتها فيها»^(٣٦). ثم انتشرت هذه الكتب التعليمية انتشارا واسعا بعد أن كتب الزجاجي كتابه «الجمل» فقد «ألف ابن السراج كتابا تعليميا بعنوان الموجز في النحو، ثم ألف أبو على الفارسي كتابين تعليميين هما: الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف، وألف ابن جنى كتابا تعليميا هو اللمع. وهذه الكتب التعليمية كتب موجزة واضحة الشواهد، شاملة لكل الأبواب، في عرض سهل، وعبرة واضحة، ولذلك دارت حولها دروس تعليم المتون الصغيرة ونظم القواعد شعرا حتى يسهل استظهارها»^(٣٧).

وبالنسبة للغة النحاة نلاحظ سيطرة ضمير المخاطب عليها، وانتشار أفعال الأمر من قبيل: اعلم يا فتى، واعرف ذلك، كما نلاحظ أن الأمثلة التي يقدمها النحاة لا تخلو من أدوات النداء، وأسماء الإشارة، وأدوات الاستفهام، نحو: اضرب يا هذا، وألا ترى كذا؟. وهذه الخصائص اللغوية منتشرة بشكل واضح في جميع الكتب النحوية منذ صدر التأليف عند سيبويه. وهي تزداد بطبيعة الحال في كتب الأمالي.

وقد كان النحويون - دائما - على ذكر من مقتضيات هذا الهدف التعليمي، يقول الأخفش : «والذى نختار تخفيف الآخرة إذا اجتمعت همزتان، إلا أننا نحققهما في التعليم كليهما، نريد بذلك الاستقصاء»^(٣٨). ومن أجل ذلك يشيع في كتب النحو ما يمكننا أن نسميه بالوسائل التعليمية التى يلجأ إليها النحوى ليسر على المتعلم فهم الجملة وإعرابها. يقول الفراء معقبا على قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾^(٣٩): «ونصبك الصيام على التفسير، كما تقول: عندى رطلان عسلا، وملء بيت قتا، وهو مما يفسر للمبتدئ أن ينظر إلى «من» إذا حسنت فيه ثم ألقيت نصب، ألا ترى أنك تقول عليه عدل ذلك من الصيام»^(٤٠).

ويرى الأخفش أن (أمانى) فى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾^(٤١) منصوبة لأنها استثناء «ليس من أول الكلام. وهذا الذى يجيىء فى معنى «لكن» خارجا من أول الكلام، وإنما يريد لكن أمانى.... وإنما فسرناه بـ«لكن» لنبين خروجه من الأول، ألا ترى أنك إذا ذكرت «لكن» وجدت الكلام منقطعا من أوله؟»^(٤٢) ويقدم الفراء وسيلة أخرى للمتعليم كى يتعرف على المستثنى المنقطع، حيث يمكن أن تعرف «المنقطع من الاستثناء بحسن «إن» فى المستثنى، فإذا كان المستثنى محضا متصلا لم يحسن فيه إن، ألا ترى أنك تقول عندى مائة إلا درهما، فلا تدخل إن ههنا وهذا كاف»^(٤٣).

وكذلك يقدم الأخفش علامة لمعرفة ألف القطع فى أول الاسم. فالألف تكون ألف قطع إذا ثبتت فى التصغير، «وما كان من اسم فى أوله ألف ولا م تقدر أن تدخل عليها ألفا ولا ما أخرين، فالألف من ذلك مقطوعة، تكون فى الاستثناء على حالها فى الاتصال، نحو قوله: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾»^(٤٤)، لأنك لو قلت الإله، فأدخلت عليها الألف واللام، جاز ذلك»^(٤٥).

وواضح من النصوص السابقة ما سبق أن أشرنا إليه من انتشار صيغ الخطاب فى لغة النحاة، وواضح أيضا رغبتهم فى التيسير على المتعلم بتقديم مجموعة من العلامات التى تعينه على الفهم، وعلى التمييز بين الأبواب .

لكن أهم ما أدى إليه هذا الدافع التعليمي هو الرغبة في طرد القواعد، وتجاهل ما شذ عنها. ذلك أن كثرة القواعد الفرعية يزيد الأمر صعوبة على المتعلم الذى يسهل عليه إتقان النحو كلما كانت قواعده أقل، وكانت أكثر اطرادا وشيوعا ومن هنا تحدث النحاة عن علة طرد الباب، وأصروا على أن تكون القواعد النحوية مطردة. وقد كان لهذا الإصرار أثر كبير في نشأة التعليل وفي شيوعه، إذ لا بد في مواجهة الخروج على القاعدة من أحد أمرين:

الأول: هو الرد التحويلي إلى القاعدة وقد سبق الحديث عنه.

والثاني: هو تعليل هذا الخروج تعليلا يحفظ لهذه القاعدة قوتها.

والحق أن الدافع التعليمي لم يكن المصدر الوحيد لهذه الرغبة في الاطراد، فقد كان لها روافد أخرى، من أهمها فهم النحاة لطبيعة العلاقة بين اللغة والعالم الخارجى، وهو ما ستعرض له الصفحات التالية.

٣ - اللغة والعالم

يطرح الدكتور عبد الحكيم راضى تفسيرا مهما لإصرار النقاد واللغويين العرب على اطراد الظواهر اللغوية، مؤداه أن اعتقادهم مجيء اللغة وفقا لأحوال العالم، «وانتقال هذا الاعتقاد إلى ميدان البحث اللغوى معضدا بالمنطق الأرسطى المتلبس بمباحث اللغة من الأساس... كل ذلك كان مقدمة ترتب عليها الاعتقاد بمثالية اللغة وشيوع صفة الاطراد في قواعدها ودلالاتها»^(٤٦) وعلى الرغم من رفض الباحث للقول بالمصدر الأرسطى لهذا الاعتقاد، وبتلبس مباحث النحو بهذا المنطق، إلا أن ما بين يديه من نصوص يشير إلى صلاحية هذا الطرح لأن يكون مصدرا من مصادر حرص النحويين على طرد القواعد. وقد كان هذا الحرص أحد أهم أسباب نشأة التعليل في النحو العربى.

لكن هذه النصوص تشير كذلك إلى أن هذا الاعتقاد لم يسلم - لا سيما عند النحاة الأوائل - من التوقف، بل الرفض في بعض الأحيان. يقول الأخفش معقبا على قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾^(٤٧): «أضاف ذات إلى البين،

وجعله ذات؛ لأن بعض الأشياء يوضع عليه اسم مؤنث وبعضه يذكر نحو : الدار والحائط أنث الدار وذكر الحائط»^(٤٨) . وهو هنا يشير إلى خصوصية التأنيث اللغوي، وعدم ارتباطه بواقع الأشياء، إذ ليس في الدار ما يوجب أن تكون مؤنثة، كما أنه ليس في الحائط ما يجعله مذكرا. وكل ما هنالك أن بعض الأشياء يوضع له اسم مؤنث، وبعضها يوضع له اسم مذكر، دون أن يكون لذلك علاقة بمنطق هذه الأشياء، أو بما يسميه أبو الحسن في نص آخر بصحة الكلام. يقول في شرحه لقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ لَهَا﴾^(٤٩) : «حمل على المعني؛ وذلك أنه لا يراها. وذلك أنك إذا قلت: كاد يفعل إنما تعني قارب الفعل ولم يفعل، فإذا قلت: لم يكذب فعل كان المعنى أنه لم يقارب الفعل ولم يفعل على صحة الكلام، إلا أن اللغة قد أجازت لم يكذب يفعل في معنى: فعل بعد شدة، وليس هذا صحة الكلام أنه إذا قال: كاد يفعل فإنما يعنى قارب الفعل، وإذا قال لم يكذب يفعل يقول: لم يقارب الفعل، إلا أن اللغة قد جاءت على ما فسرت لك، وليس هو على صحة الكلام»^(٥٠).

للغة إذن منطقها الخاص إذ قد تميز ما لا يميزه المنطق، أو ما لا يجوز على صحة الكلام بتعبير أبي الحسن، وهذا ما يقرره الفراء حين يعرض لقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٥١). يقول: «أهل الكلام إذا اجتمع لهم أحق وعقل لم يستجيزوا أن يقولوا: هذا أحق الرجلين، ولا أعقل الرجلين. ويقولون: لا نقول أعقل الرجلين إلا لعاقلين تفضل أحدهما على صاحبه. وقد سمعت قول الله: (خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا)، فجعل أهل الجنة خيرا مستقرا من أهل النار، وليس في مستقر أهل النار شيء من الخير، فاعرف ذلك من خطائهم»^(٥٢).

ولذلك يصل الأخفش إلى النتيجة النهائية لهذا الاختلاف، وهي أن اللغة ليست دائمة الاطراد. وذلك حين يذكر أنه على الرغم من أن المصدر الصريح يقوم مقام المؤول في أكثر الأحيان، إلا أن خبر عسى لا يجوز «إلا وفيه أن، لا تقول عسيتم الفعل . كما أن قولك : لو أن زيدا جاء كان خيرا له، فقولك «أن زيدا جاء» اسم، وأنت لا تقول لو ذاك؛ لأنه ليس كل الأسماء تقع في كل موضع، وليس كل الأفعال

تقع على كل الأسماء. ألا ترى أنهم يقولون «يدع» ولا يقولون ودع؟ ولا يقولون وذر»^(٥٣).

وعلى الرغم من هذه النقول البالغة الأهمية فقد ظل الاعتقاد بأن اللغة منزلة وفق أحوال العالم هو الاعتقاد السائد، وربما الوحيد في المراحل المتأخرة. وهناك أكثر من مدخل لتأكيد وجود هذا الاعتقاد عند النحاة العرب، منها قياسهم لعدد كبير من تفسيراتهم اللغوية على أحوال العالم الخارجي، ومنها حديثهم عن العلاقة بين الصيغة والدلالة وعن التغليب، وكذلك رفضهم لكل النصوص التي لا تتوافق مع هذا الاعتقاد أو تأويلها.

أما القياس على أحوال العالم الخارجي فكثير شائع. وهو وإن لم يكن له دور في الوصول إلى القاعدة فإن له دورا في تفسيرها. من ذلك تعليل الأنباري لنداء لفظ الجلالة دون أن يسبق بـ «أيها» خلافا لما عُرِف بالألف واللام، يقول: «والتفخيم في اللام من الله من خواص هذا الاسم؛ فإن لهذا الاسم جل مسماه من الخواص ما ليس لغيره، منها التاء في القسم نحو: تالله، ولا يقال تالرحمن وتالرحيم. ومنها جواز قطع الهمزة منه في النداء.... ومنها نداؤهم إياه من غير إدخال أيها، ومنها إعمال حرف الجر فيه مع الحذف نحو: الله لأفعلن، أى: والله، ومنها دخول الميم المشددة في آخره عوضا عن «يا» في أوله، نحو: اللهم. وإذا كانت الأسماء الأعلام لها من الخواص ما ليس لغيرها، فكيف لا يكون لهذا الاسم جل مسماه وهو علم الأعلام ومعرفة المعارف؟»^(٥٤) وواضح أنه يقيم ارتباطا بين ما الله تعالى من صفات تفرد بها، وما للفظ الجلالة من خصوصيات انطلاقا من أن اللغة موضوعه وفق أحوال العالم الخارجي. وهذا التفسير يخالف التفسير اللغوي الذي علل بعضهم به هذه الخصوصيات؛ حيث عللها بكثرة استعمال لفظ الجلالة ودورانه في الكلام.

وهذا التفسير يقودنا إلى القضية الشهيرة التي دارت في التراث حول السؤال عن الاسم، هل هو غير المسمى أم هو عين المسمى؟ فبينما رأى سيبويه أن الاسم غير المسمى، رأى أبو عبيدة أن الاسم هو المسمى، بل زاد البعض إلى القول بأن الاسم

هو المسمى القول بأن معرفة الاسم كفيلة بتمكننا لا من معرفة الشيء المسمى فحسب، وإنما من معرفة خصائصه أيضا..... وينقل أبو حاتم عن الترمذى قوله: إنه ليس شيء إلا وقد وسمه الله باسم يدل على ما فيه من الجوهر»^(٥٦)...

وكثيرة هي القواعد التي فسرناها النحاة بالقياس على أحوال العالم الخارجى، فالأنبارى يرى أنه «يُدْغَمُ الأنقص صوتا فيما هو الأزيد صوتا، ولا يدغم الأزيد صوتا فيما هو الأنقص صوتا؛ لأنه يؤدي إلى الإجحاف به، ويبطل ماله الفضل على مُقَارِيهِ»^(٥٧) ويرى أن «اسم الإشارة لا يضاف إلى ما بعده لأنه معرفة، وإذا كان معرفة في نفسه استغنى عن تعريف غيره، فإن الكَحْل يغنى عن الكُحْل»^(٥٨) وكذلك لا يجوز أن يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، وإلا لجاز أن يتقدم العبد على سيده»^(٥٩)، كما يجوز في الفعل ما لا يجوز في غيره من المشتقات؛ «لأن الفعل هو الأصل في تحمل الضمير، واسم الفاعل فرع، والأصل أقوى من الفرع، والفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول»^(٦٠)؛ ومن ثم «يجوز للتابع ما ليس للمتبوع»^(٦١).

وهو يرى أيضا أن عدم عمل العامل في محل لا يقبل العمل، لا يعنى أنه غير عامل. ويقيس ذلك على السيف، «ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر؟ وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع»^(٦٢). ثم إنه يرى أن العامل في الخبر هو الابتداء عند وجود المبتدأ. ويحمل ذلك على تسخين النار للماء عند وجود القدر؛ «فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والخطب. فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها»^(٦٣). وهكذا يقوم المبتدأ بدور العامل الحفاز الذى لا يشترك في التفاعل، ولا يتم التفاعل إلا في وجوده. والأطرف من ذلك ما يحكيه الأنبارى عن الكوفيين من تعليلهم لنصب الاسم في نحو: «إن أمامك زيدا»، فالنصب ليس ب«إن» وإنما لأن الظرف «اجتمع فيه نصبان: نصب المحل في نفسه، ونصب العامل، ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه»^(٦٤).

وتذكرنا هذه الفكرة الطريفة بوحدة من أهم الأفكار الشارحة والمفسرة لخروج بعض النصوص عن مقتضيات القواعد، وهى فكرة الجوار التى فسر بها سيبويه الجر فى نحو قولهم: «هذا جحر ضب خرب» حيث جر «خرب» رغم أن حكمه الرفع: صفة لجحر، لأن الاسم الذى يجاوره مجرور. وعلى الرغم مما لهذه الفكرة من أساس تجريبي سنعرض له فيما بعد، فإننا لا نستطيع أن نفصلها عما لعلاقة المجاورة من أهمية كبيرة فى الثقافة العربية الإسلامية، ولذلك عقد ابن جنى فى الخصائص بابا لما جاء من المعانى فى الشعر موافقا للأفكار النحوية، وجعل من ذلك قول الشاعر:

والجارُ قد يُؤْتَى بِظُلْمِ الجارِ^(٦٥).

وقد وافقه على ذلك ابن هشام^(٦٦).

وفكرة التغليب فكرة أخرى تتصل بهذا القياس على أحوال العالم الخارجى. فالعرب - عند النحاة - تغلب جانب من يعقل على ما لا يعقل؛ لفضل من يعقل. وقد يحدث العكس؛ لكثرة ما لا يعقل. كما أنها تغلب دائما جانب المذكر على المؤنث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾^(٦٧) فقد قال: «عرضهم ولم يقل عرضها؛ لأنه أراد مسميات الأسماء، وفيهم من يعقل، وفيهم من لا يعقل، فغلب جانب من يعقل على جانب ما لا يعقل، فجمعهم بضمير من يعقل»^(٦٨).

ومن أمثلة تغليب المذكر قوله تعالى: ﴿إِذَا تَرَاصُوا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٦٩) ف «الواو فى تراصوا يراد بها الأزواج والنساء، إلا أنه لما اجتمع المذكر والمؤنث غلب جانب المذكر على جانب المؤنث، كما يقال: هذا ما اشترى فلان وفلانة ابنا فلان، ولا يقال ابنتا فلان، تغليبا لجانب المذكر على جانب المؤنث»^(٧٠)، ولأن المذكر مغلب على المؤنث يرى الأنبارى أن الأصل فى عليهم: «عليهمو، بضم الهاء وإثبات الواو..، والميم والواو علامة لجمع المذكر، كما كانت النون المشددة فى عليهن علامة لجمع المؤنث، فتكون علامة المذكر بحرفين، كما كانت علامة المؤنث بحرفين، لئلا يكون المذكر أنقص من المؤنث، والمذكر أقوى من المؤنث»^(٧١).

التغليب إذن يكون لجانب الأقوى، أو الأكثر، أو الأهم، وما جاء على غير ذلك

يحتاج إلى تأويل، ومن هنا يتوقف أبو عبيدة عند قولهم: «نسلك فيها سنة العمرين» يقول: «فإن قيل كيف بُدِيََ بعمر قبل أبي بكر وأبو بكر أفضل منه وهو قبله؟ فإن العرب تفعل هذا، تقول: ربيعة ومضر وسليم، يبدءون بالأخس، وقيس وخندف، ولم يترك قليلاً ولا كثيراً»^(٧٢) وسوف نعرض في نهاية هذا الفصل لعدد آخر من الأفكار التي كان مصدرها قياس اللغة على أحوال العالم الخارجي»^(٧٣).

وقد توقف النحاة مفسرين أمام جميع النصوص التي يبدو أنها تخالف الاعتقاد بموافقة اللغة لأوضاع العالم الخارجي. من ذلك أن الأخفش يرى أن البسملة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٧٤) مقدمة في المعنى، أى أن التقدير: إنه بسم الله الرحمن الرحيم وأنه من سليمان. وقد رأينا من قبل أن الزجاج يحمل قوله تعالى: ﴿وَإِسْحَاقَ وَإِسْحَاقَ﴾^(٧٥) على التقديم والتأخير لأن الركوع قبل السجود^(٧٦) وكذلك حمل الأخفش قوله: ﴿فَالْقَهْوَةَ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَأَنْظَرُوا مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾^(٧٧) على التقديم والتأخير، والمعنى عنده: فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم^(٧٨). وذلك عند الزجاج لأن الرجوع إنما يكون بعد أن ينظر للأشياء لا العكس^(٧٩). وتنبع هذه التقديرات من أن «للأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل، أو بالاستحقاق، أو بالطبع، أو على سبب ما يوجهه المعقول»^(٨٠) كما يقول الزجاجي؛ ومن ثم فتقديم المفضول على الأفضل إنما هو تقديم في اللفظ، أما في المعنى فلا، ولذلك يصرح النحاس بأن الشاعر في قوله:

بِهَالِيلٍ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ عَلَى وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيَّرُ

«بدأ اللفظ بجعفر، ثم جاء بعده على، ثم جاء بعده بالنبي صلى الله عليه وسلم، وهو المقدم على الحقيقة»^(٨١).

وتقدم نظرتهم للعلاقة بين الصيغة والدلالة مدخلا آخر لإثبات هذا الاعتقاد؛ فعندهم أن صيغة فَعْلَانْ تدل على الحركة والاضطراب نحو: الغليان، والغثيان. ويتناقل النحاة ربط الخليل بين ما في صوت الجندب من الاستطالة وأصوات الفعل الدال عليه «صر»، وبين ما في صوت البازي من التقطيع وأصوات الفعل الدال عليه: «صرصر»^(٨٢). ويصرح الزجاج بأن صيغة «فُعَالْ: تدل على الأصوات

والأدواء، نحو الدعاء، والبكاء، والصراخ، والزكام، والسعال. ولذلك نجده يعمل استخدام الصيغة في المصدر: «سؤال» بأن ذلك جاز «في السؤال لأن السؤال؛ لا يكون إلا بصوت»^(٨٣) وكأن الارتباط بين الصيغة والأصوات والأدواء ارتباط طبعي، يحتاج الخروج عليه إلى تعليل.

ويربط الأخفش والفراء والنحاس بين صيغة «فَعْلِي» وبين المرض، ولذلك يعمل النحاس لقراءة «سَكْرِي» في قوله تعالى: «وترى الناس سكرى وما هم بسكرى» بأنهم «شبهوه بمرضى، لأنه آفة تدخل على العقل كالمرض»^(٨٤). وهذا ما سبق إليه الفراء حين قرر أن «العرب تذهب بفاعل وفعل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح فيجمعونه على فعلى، فجعلوا الفعل علامة لجمع كل ذى زمانة وضرر وهلاك، ولا يبالون أكان واحده فاعلا أم فعيلا أم فعلا، فاختير سكرى بطرح الألف من هول ذلك اليوم وفزعه»^(٨٥).

ويصل هذا الربط إلى منتهاه مع ابن جنى الذى يعزو تغير الدلالة في بعض الكلمات المتقاربة الأصوات إلى ما بين أصواتها من خلاف، نحو: القضم والخضم، فالقضم لليابس، والخضم للرطب، وذلك عنده لأن القاف أقوى من الخاء، وكذلك القد والقط، فالأول للطول والثاني للعرض؛ لأن الطاء أسرع قطعاً من الدال»^(٨٦).

هذه النظرة إلى العلاقة بين اللغة والعالم كانت كذلك وراء الانتقادات التي وُجِّهَتْ للشعراء لخروجهم عن قياس مفردات اللغة على أفراد الكائنات وخصائصها^(٨٧). كما كانت وراء توقف النحويين عند الكثير من الآيات القرآنية التي توحى بالخروج على هذه المطابقة. من ذلك توقف الفراء عند قوله تعالى: ﴿وَأَطْرَافَ النَّهَارِ﴾^(٨٨) قال: «وإنما للنهار طرفان، فقال المفسرون وأطراف النهار صلاة الفجر والعصر والظهر. وهو وجه أن تجعل الظهر والعصر من طرف النهار الآخر، ثم يضم إليهما الفجر، فتكون أطرافاً»^(٨٩) وكذلك توقفه أمام قوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾^(٩٠) حيث وُصِفَ الجدار بما لا يكون منه. وقوله:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا﴾^(٩١)، «وإنما الإرساء للسفينة والجبال وما أشبههن»^(٩٢). وكذلك قوله: (إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا)^(٩٣). «وإنما الضحى لصدر النهار»^(٩٤) وليس للعشى ضحى.

كل هذه المداخل تؤكد إحساسهم بصياغة اللغة وفق أحوال العالم الخارجى. وهى صياغة تنقل صفات ذلك العالم الخارجى إلى اللغة. فإذا كانت القوانين التى تحكم العالم مطردة، فلتكن قواعد اللغة مطردة. ومن ثم كان كل خروج على هذا الاطراد فى حاجة إلى تعليل.

غير أنى كما أسلفت أزعج أنه لا علاقة بين هذه النظرة وبين المنطق اليونانى. فهذه - فيما يبدو - نظرة الإنسان إلى لغته منذ القدم. وهى تعود إلى النظرة السحرية القديمة للعلاقة بين الكلمات والأشياء، ولا تزال جداتنا تأبى ذكر اسم العقرب والعفريت عند الحديث عنهما ظنا منهن أن ذكر الاسم يستحضر المسمى، كما أننا لا نزال نجد صعوبة فى إقناع العامة بأن الأرض هى التى تدور حول الشمس؛ وذلك لأن اللغة تصف الشمس بالحركة، فهى التى تطلع وتشرق وتغرب.

وتتبع نصوص اللغويين الأوائل يؤكد صدور ذوى الثقافة العربية الخالصة كالأصمعى وابن الأعرابى عن النظرة ذاتها. بل لقد كانت هذه النظرة وراء تعقيب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - على قول الشاعر:

عُمَيْرَةٌ وَدَّعْ إِن تَجْهَزْتَ غَايَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^(٩٥)

حين قال له: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك. وأن نرد قول الأخفش بالتقديم فى نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾^(٩٦). وقول النحاس بالتقديم والتأخير فى قول الشاعر:

بِهَالِيلٍ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ عَلَى وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيَّرُ

- إلى تعقيب عمر السابق أولى من رده إلى المنطق الأرسطى الذى لم يطلع عليه - دون شك - عمر.

وقد نظر المسلمون منذ وقت مبكر وربما بوحى من القرآن نفسه إلى العالم بوصفه رمزا دالا تماما كما أن اللغة رمز دالّ. فالكون أو العالم الخارجى علامة تدل على حكمة خالقه، وهى علامة على الإنسان أن يتأملها وأن يقرأها ليصل إلى الخالق وإلى حكمته. كما أن التأمل للعربية يصل إلى حكمة العرب. وإذا كان العالم الخارجى يستخدم علامة يُواجه بها الكفار، وَيُسْتَدَلُّ بها على حكمة الرحمن، فإن اللغة علامة يُواجه بها الشعوب، ويستدل بها على حكمة العرب. ومسألة نشأة النحو وأكثر العلوم الإسلامية إبان احتدام الحركة الشعبية تحتاج إلى دراسة مستقلة تظهر أثرها في الكثير من الآراء داخل هذه العلوم حيث تركت - فيما يزعم الباحث - آثارا مهمة في هذه الآراء، نجدها بوضوح عند سيبويه والشافعى على السواء.

وقد نتج عن هذه النظرة إلى اللغة والعالم بوصفهما علامة لصانع حكيم عددٌ من المواقف والآراء المهمة، منها أن اللغة ينبغي أن تكون على قدر المعنى، فليس في اللغة شيء عبثى دون فائدة، تماما كما أنه ليس في الكون شيء عبثى دون فائدة. ومن أجل ذلك يبحث النحاة دائما عن قيمة دلالية لأى إضافة لفظية يمكن أن يتبادر إلى الذهن أنها زائدة، أو أن معناها قد سبق وروده في النص، فإن لم يعثروا على هذه القيمة بحثوا عن علة أخرى لهذه الإضافة، أو رفضوها. يقول الزجاج بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾^(٩٦). «إن قال قائل كل قول يكون بالفم، فما الفائدة في قوله بأفواههم؟ فالفائدة فيه عظيمة بينة؛ المعنى أنه ليس فيه بيان ولا برهان، وإنما هو قول بالفم، لا معنى تحته صحيح؛ لأنهم معترفون بأن الله لم يتخذ صاحبة، فكيف يزعمون له ولدا؟ فإنما هو تكذب وقول فقط»^(٩٧) ومثل هذا نجده في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٩٨) الذى جاء بعد قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(٩٩)، ليدفع «أن يتوهم المتوهم أن الغرض ثلاثة أيام في الحج، وسبعة في الرجوع، فأعلم الله عز وجل أن العشرة مفترضة كلها»^(١٠٠). وكذلك يتوقف الزجاج عند قوله تعالى: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمْوَهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾^(١٠١)، لأنهم لم يروه إلا وهم ينظرون، وعند قوله: ﴿وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾^(١٠٢)؛ إذ لا يطير الطائر إلا بجناحيه^(١٠٢).

ويحكى القفطى والزبيدي أن الزجاج انشغل عن برِّ أستاذه المبرد، فاستدعاه وسأله : هل يكون حسد الإنسان من عند غير نفسه؟ قال: لا، فقال له المبرد: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ﴾؟^(١٠٣) فلم يستطع الإجابة، فقال له المبرد: فاعلم أنه قد بقى عليك أشياء كثيرة لم تتعلمها^(١٠٤). وقد خرَّج الزجاج الآية في معانيه على أن شبه الجملة متعلق بقوله : (وَدَّ) لا بقوله: (حسدا)^(١٠٥).

وعلى أساس هذا الفهم للعلاقة بين اللغة والعالم عدَّ صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج الصفة في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(١٠٦) وقوله: ﴿فَإِذَا نَفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(١٠٧) إطنابا لأن دلالة الصفة فهمت قبل ذلك من الصيغة^(١٠٨).

ومن أجل ذلك اشترط النحاة في حدهم للكلام أن يضيف إلى السامع شيئا جديدا، ولذا لم يكن إعلام السامع بما يعرفه مسبقا كلاما، حتى إذا لم تكن هذه المعرفة ناتجة عن تكرار الكلام، وإنما كانت معرفة يصل إليها الإنسان بوصفه عاقلا. وقد وصل المعتزلة بهذا الموقف إلى مداه في تفسيرهم لدور الآيات التي تتحدث عن توحيد الله عز وجل وعن صفاته؛ فعندهم أن معرفة الله ومعرفة صفاته أمور يعلمها الإنسان بوصفه عاقلا؛ ومن ثم فلا داعى إلى الإخبار بها. ولهذا كان عليهم أن يقدموا تفسيرا لكثرة الآيات التي تهدف إلى هذا الإخبار. وعندهم أن هذه الآيات جاءت لأنه تعالى «خاطب بذلك ليعث السائل على النظر والاستدلال بما ركب في العقول من الأدلة، أو لأنه علم أن المكلف عند سماعه والفكر فيه أقرب إلى الاستدلال عليه منه لو لم يسمع بذلك، فهذه الفائدة تخرج الخطاب من حد العبث»^(١٠٩).

كان هذا موقفهم مع تكرار الجملة لمعنى يعرفه السامع بوصفه عاقلا. أما تكرار المعنى في جملتين فقد كانوا أشد فرارا منه، ومن ثم أشد إصرارا على تفسير ما جاء من هذا التكرار في القرآن. يقول النحاس بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا أُنْفَخُوا

وَأَمْنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقُوا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقُوا وَأَحْسِنُوا^(١١٠) أى: (إذا ما اتقوا فيما مضى . . . ثم اتقوا للحال، ثم اتقوا للمستقبل وقيل إذا ما اتقوا للحال، ثم اتقوا للمستقبل ثم اتقوا: أقاموا على التقى، وقيل: إذا ما اتقوا الكفر، ثم اتقوا الكبائر، ثم اتقوا الصغائر)^(١١١) كل ذلك يجوز المهم أن تكون الأولى غير الثانية غير الثالثة، وألا يكون هناك تكرير. وهو يرفض التكرار بشكل صريح حين يعرض لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ نَقَلْتُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَعَثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١١٢) فعنده أن هذا (ليس تكريرا، ولكن أحد العلمين لوقوعها، والآخر لكنهها)^(١١٣)، وكذلك فورود قوله تعالى: ﴿كَذَّابٌ ءَالٍ فِرْعَوْنُ﴾^(١١٤) في موضع واحد في سورة الأنفال «ليس بتكرير؛ لأن الأول للعادة في التعذيب، والثاني للعادة في التغيير»^(١١٥)، ويصر النحاس إصرارا شديدا على رفض القول بالتكرير في القرآن، وهذا الإصرار يدعم ما سبقت الإشارة إليه من وجود فارق بين المتقدمين والمتأخرين من النحاة؛ فقد قال الفراء بالتكرير في غير آية من القرآن، بينما رفض النحاس ذلك وعابه بسببه^(١١٦).

وقد أدى بهم هذا الحرص على أن يكون كل جديد في اللفظ حاملا لجديد في المعنى إلى رفض الكثير من التخریجات والآراء النحوية. فالنحاس يرفض قراءة الرفع في قوله تعالى: (وَأَمْنُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)^(١١٧) على أن تكون جملة (العمرة لله) جملة اسمية من مبتدأ وخبر؛ إذ «ليس في ذلك فائدة؛ لأن العمرة لم تزل لله»^(١١٨). كما يرفض الزجاج تخريج الكسائي والفراء وأبي عبيدة لقوله تعالى: (وكذلك نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ)^(١١٩). على أن التقدير: وكذلك نجى النجاء المؤمنين، وهذا عنده «خطأ لا يجوز ضرب زيدا: المعنى الضرب زيدا؛ لأنه لا فائدة فيه، إذ كان ضرب يدل على الضرب»^(١٢٠).

وهكذا فإذا كانت اللغة تشبه العالم في كل ما سبق، فلا بد أن تشبهه في اطراد القوانين؛ ومن ثم حرص النحاة حرصا شديدا على هذا الاطراد، ووجدوا الحاجة ماسة إلى تعليل كل ما يوحى بالخروج عليه.

ثانيا : أنواع التعليل

١ - تعليل النطق :

سبق الإشارة إلى أن التعليل ينقسم وفق نوع المعلل إلى ثلاثة أقسام: تعليل النطق، وتعليل القاعدة، وتعليل الخروج على القاعدة. أما تعليل النطق فهو التعليل الذى يقدم تفسيراً لنطق النص على هيئة بعينها، وهذا التفسير يستخدم القاعدة أداة له؛ فليست القاعدة النحوية سوى القانون المفسر لظاهرة نطقية مطردة عند العرب، ومن ثم فهذه القاعدة علة للنص، بمعنى أنها شرح وتفسير للنمط التركيبى الذى ينتمى إليه النص وما يشبهه من النصوص. فإذا لم يكن النص مطرداً بحيث توجد قاعدة تفسره مع ما يشبهه من النصوص، كانت علة أنه سمع هكذا من العرب.

ومن نهاج هذا التعليل قول النحاس تفسيراً لقوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾^(١٢١): «حذفت النون منه لأنه أمر، وحذفت الألف لأنها ألف وصل، وضممتها فى الابتداء لأنه من يَذْكُرُ، (نعمتى التي) بتحريك الياء فى أكثر كلام العرب إذا لقيها ألف ولام، فإن أسكنتها حذفتها لالتقاء الساكنين»^(١٢٢). فهو فى هذا النص يشرح علة نطق النص على هيئة بعينها، مستخدماً مجموعة من القواعد هى على الترتيب:

١ - فعل الأمر مبنى على حذف النون إذا كان مسنداً إلى واو الجماعة.

٢ - ألف الوصل تسقط فى درج الكلام.

٣ - تضم ألف الوصل فى فعل الأمر إذا كان ثالثه مضموماً.

٤ - لا يلتقى في العربية ساكنان.

وواضح أن هذه العلة ليست سوى مجموعة من القواعد التي تطرد في كلام العرب. ومن نماذج هذا التعليل أيضا قول الأخفش معربا قوله تعالى: ﴿أَنْ هُمْ جَنَّتٍ﴾^(١٢٣): «فَجَرَّتْ جَنَاتٍ وَقَعَتْ أَنْ؛ لَأَنَّ كُلَّ جَمَاعَةٍ فِي آخِرِهَا تَاءٌ زَائِدَةٌ تَذْهَبُ فِي الْوَاحِدِ أَوْ فِي التَّصْغِيرِ فَنَضَبُهَا جَرٌ»^(١٢٤). وكذلك قوله بعد أن يورد الآية الكريمة: ﴿أَلَيْ وَأَسْتَكْبَرُ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(١٢٥): «فَتَحَتْ اسْتَكْبَرَ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ فِي مَعْنَى فَعَلٍ أَوْ فُعِلَ هُوَ يَفْتَحُ نَحْوُ: قَالَ الرَّجُلَانِ»^(١٢٦). وتعقبا على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾^(١٢٧) يقول الفراء: «نَصَبَتْ الْمَوَاطِنَ لِأَنَّ كُلَّ جَمْعٍ كَانَتْ فِيهِ أَلِفٌ قَبْلَهَا حَرْفَانِ وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ فَهُوَ لَا يَجْرِي، مِثْلُ: صَوَامِعَ وَمَسَاجِدَ وَقَنَادِيلَ وَتَمَائِيلَ»^(١٢٨).

وهكذا تستخدم القاعدة وسيلة لتعليل نطق النص على هيئة بعينها، وتأمل مجموعة القواعد السابقة :

- أ - كل جماعة في آخرها تاء زائدة فنصبها جر
- ب - كل فعل في معنى فَعَلٍ أَوْ فُعِلَ فهو يفتح
- ج - كل جمع كانت فيه أَلِفٌ قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يجري

أقول : إن تأمل هذه المجموعة من القواعد يؤكد ما سبق أن قرره الفصل الأول من أن القاعدة النحوية - وهي العلة الأولى - ليست سوى القانون الاستقرائي الذي يحدد الشروط التي يوجد حكم من الأحكام عند وجودها، كما يُظهر الصياغة الوصفية لهذه القاعدة في الكتابات المبكرة وإن صيغت - بعد ذلك - أكثر القواعد المرتبطة بالعلاقة بين المفردات داخل الجملة وفق فكرة العامل .

٢ - تعليل القاعدة :

يقسم ابن السراج اعتلالات النحويين إلى ضربين: «ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، وضرب - يسمى علة العلة، مثل أن تقول: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا؟ وهذا ليس

يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها»^(١٢٩).

وقد عرضنا للقسم الأول الذى يعلل لنطق النص مستخدما القاعدة بهدف تعليمي. أما القسم الثانى فهو تعليل القاعدة. ولذلك يسميه ابن السراج علة العلة، حيث القاعدة علة أولى للنص. وقد رأينا كيف رفض أبو الفتح مصطلح علة العلة، وأوضحنا صحة مصطلح ابن السراج عندما نفهم العلة الثانية بالمفهوم الغائى للمصطلح.

وعلة العلة هذه يسميها الزجاجى بالعلة القياسية، مشيرا إلى أشيع وسائل ذلك اللون من التعليل، وهو الحمل أو القياس. ويسميها ابن مضاء بالعلل الثانوى والثالث، حيث العلل الأول عنده هى القواعد أو القوانين التى أوصل إليها استقراء كلام العرب. يقول ابن مضاء: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثانوى والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر..... ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يُقْنِعْهُ، وقال فَلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول؛ لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل فى كلامهم ما يستثقلون، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون - فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم»^(١٣٠).

علة العلة إذن تعليل للقاعدة. ومن المهم هنا أن نعاود التأكيد على أن النحاة قد أدركوا بالنسبة لهذا الضرب من التعليل عدة أمور:

الأول هو ما صرح به ابن السراج وابن مضاء فى نصيهما السابقين من أنه لا يفيد النطق، وإنما يوضح حكمة العرب.

والثاني: وهو مترتب على الأول - أنه زائد على النحو، حتى قال عنه بعضهم -
كما يحكى الجرجاني: إنه «فضول قول تكلفها النحاة»^(١٣١) وقد صرح الجرجاني
بأنه يعذر من عاب على النحاة «كثرة الكلام على أغراض واضع اللغة، وعلى وجه
الحكمة في الأوضاع، وتقرير المقاييس التي اطردت عليها، وذكر العلل التي اقتضت
أن تجرى على ما أجريت عليه»^(١٣٢)

والثالث: أن هذا التعليل تالٍ في الوجود للقاعدة، وأنه لم يتوصل إلى القاعدة
عن طريقه. وقد كان هذا فيما يحكى السيوطي سببا لهجوم من سباهم غفلة العوام
على علل النحاة التي تكون «أبدا تابعة للوجود، لا الوجود تابعا لها»^(١٣٣)

والرابع: أن أكثر الاختلاف بين النحاة مرده إلى هذا اللون من التعليل؛ ومن هنا
يتحدث ابن جنى عن كثرة ما اتفقت عليه العرب، واختلف فيه النحاة. فقد اتفقت
العرب على سبيل المثال على رفع المبتدأ، وكذلك اتفق النحاة على صحة هذه القاعدة
التي توصلوا إليها باستقراء كلام العرب، بينما اختلفوا في تعليل القاعدة، أي: في
الإجابة عن السؤال: لم كان المبتدأ مرفوعا؟

وإذا كانت دلالة مصطلح العلة في الضرب الأول دلالة استقرائية، حيث تعنى
العلة مجموعة الشروط أو الصفات التي يتحقق الحكم في وجودها، فإن دلالة
المصطلح هنا دلالة غائية، تشير إلى الغاية من الحكم، نحو تعليل رفع الفاعل بالفرق
بينه وبين المفعول، أو سببية تقدم سببا للحكم، كما في أكثر العلل القياسية.

ونماذج هذا الضرب من التعليل في مجموعة الكتب موضوع الدراسة شائعة
كثيرة، حيث لا يكتفى النحاة في أغلب الأحيان بتقديم علة نطق النص على هيئة
بعينها، وإنما يعللون لهذه العلة. وقد سبق أن ذكرنا تعليل الأخفش للنصب
بالكسرة في قوله تعالى: ﴿أَنْ هُمْ جَنَّتٍ﴾ بأن «كل جماعة في آخرها تاء زائدة تذهب
في الواحد أو في تصغيره فصبها جر». وهو يتابع تعليله قائلا: (وإنما جروا هذا في
النصب ليجعل جره ونصبه واحدا، كما جعل تذكيره في الجر والنصب واحدا،
تقول: «مسلمين» و«صالحين»، نصبه وجره بالياء»^(١٣٤).

ومن نماذج هذا اللون من التعليل أيضا تعليل الزجاج للنصب بعد إن بأنها «تشبه الفعل؛ وشبهها بالفعل أنها لا تلى الأفعال ولا تعمل فيها، وإنما يذكر بعدها الاسم والخبر، كما يذكر بعد الفعل الفاعل والمفعول، إلا أنه قدم المفعول ليفصل بين ما يشبه الفعل ولفظه لفظ الفعل، وما يشبهه وليس لفظه لفظ الفعل»^(١٣٥). ومن ذلك أيضا تعليل الأخفش فتح نون جمع المذكر السالم بأن هذا الفتح إنما كان «ليفرق بينها وبين نون الاثنين؛ وذلك أن نون الاثنين مكسورة أبدا»^(١٣٦) وتعليل النحاس للجزم بـ«لم» بأنها «نفي، فأشبهت لا في قولك: لا رجل في الدار، فحذفت بها الحركة، كما حذفت التنوين بلا من الأسماء. وقال غيره جزمتم بها لأنها أشبهت إن التي للشرط؛ لأنها ترد المستقبل إلى الماضي كما ترد إن»^(١٣٧).

وفي هذا اللون من التعليل قد يقتصر النحاة على تعليل الحكم، ومنه تعليل العمل، أو يعللون أيضا للعلامة الإعرابية الدالة على هذا الحكم، من ذلك تعليل الأنباري لبناء «أيان»، فأيان عنده «ظرف مبنى لأنه تضمن معنى حرف الاستفهام، وبنى على حركة لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى لأنه أخف الحركات»^(١٣٨). وشبيه بهذا تعليله لبناء قبل، فهي عنده مبنية «لأنها اقتطعت عن الإضافة فنزلت منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنى، وبنى على حركة تفضيلا له على ما بنى وليس له حالة إعراب، وكانت الحركة ضمة لوجهين: أحدهما: أنهم عوضوا بأقوى الحركات تعويضا عن المحذوف، والثاني: أن "قبل" يدخلها النصب والجر ولا يدخلها الرفع، فلو بنيت على الفتح أو الكسر لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء، فبنوها على حركة لا تدخلها؛ لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء»^(١٣٩). وهو كذلك يرى في تعليله لبناء "نحن" أنه مبنى «لأنه مضمّر، وبنى على حركة لالتقاء الساكنين، وبنى على الضم لأنه يقع للجمع، والواو من علامات الجمع، والضم أخو الواو، فكان الضم أولى»^(١٤٠).

ووسائل هذا التعليل متعددة - لكن أهمها الحمل، كما رأينا في تعليل عمل "إن" بالحمل على الفعل، وعمل "لم" بالحمل على لا أو على «إن» لوجود شبه بينها وبين كل منهما. ولذلك يسمى الزجاجي هذا اللون من التعليل بالعلل القياسية. غير أنه

قد يكون في بعض الأحيان تعليلاً دلالياً، أو تحويلياً، أو جدلياً، إلى آخر ما سنعرض له من وسائل التعليل.

٣ - تعليل الخروج على القاعدة :

في محاولة لتقليل الخروج على القواعد يعقد ابن جنى بابين في الخصائص الأول: يسميه «باب في تخصيص العلة»، والثاني: «باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط». وهو يدعو في البابين إلى أن تُصَمَّنَ علة الحكم كل الصفات التي تجعلها مطردة لا تتخلف، فإن التقصير في ذلك يُلْجَأُ النحاة كما يقول إلى التعذر والتمحل. ومثاله على ذلك أن يقال في علة قلب الواو والياء ألفاً: «أنها متى تحركتا حركة لازمة، وانفتح ما قبلها، وعرى الموضع من اللبس، أو أن تكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه - فإنها يقلبان ألفاً. ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلة بما ذكرناه سقط الاعتراض عليك بصحة الواو والياء في نحو «حَوْبَة» و«جَيْل»... وفي نحو «عَوْر» و«صَيْد»..... وفي «كَرْوَان» و«صَمِيَان»... أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلها. ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لاضطرت إلى تخصيص العلة، وإلى أن تقول: هذا من أمره كذا.... وهذا من حاله، والعذر في كذا كذا، وفي كذا وكذا»^(١٤١).

وعلى الرغم من أن النحاة أخذوا بهذه الاحتياطات في أكثر العلل، إلا أن أكثر القواعد لم تسلم من أن تخرج بعض النصوص التي يعترفون بفصاحتها عليها. وقد نسبوا هذا الخروج في بعض الأحيان إلى ضرورة الشعر، أو إلى أنه لهجة من اللهجات، أو إلى الغلط. لكنهم في أكثر الحالات كانوا يعللون لهذا الخروج على القاعدة، بل لقد عللوا للضرورات واللهجات، إذ ليس من شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً كما يقول سيبويه.

ومن أهم القواعد عند النحاة قواعد تنظيم العلامة الإعرابية، حيث يعني ذهابها ذهاب علم الإعراب كما يرى ابن السراج^(١٤٢). ومع ذلك خرجت بعض النصوص

على هذه القواعد، بأن تذهب العلامة الإعرابية الدالة على الحكم، أو بأن تُسْتَبَدَل بعلامة أخرى. فمن الأول قراءة الأعمش وحمة (ومكر السيء) ^(١٤٣) بتسكين الهمزة. وقد علل الفراء هذا التسكين بأنه جاز «لكثرة الحركات كما قال: (لا يحزنهم الفرع الأكبر) وكما قال الشاعر:

إِذَا اغْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ

يريد صَاحِبُ قوم، فجزم الباء لكثرة الحركات» ^(١٤٤) وهذه هي نفس العلة التي يقدمها لذهاب الحركة في قوله: (أنلزمكموها) في قراءة أبي عمرو، فعنده أن (العرب تسكن الميم التي من اللزوم، فيقولون أنلزمكموها، وذلك أن الحركات قد توالى، فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها، وأنها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم تستثقل فتخفف» ^(١٤٥).

ومن نماذج استبدال العلامة بعلامة أخرى قولهم: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)، فالصواب خَرِبٌ. وقد علله الخليل وسيبويه بالجوار، بينما رده ابن جنى إلى القاعدة بالقول بالحذف، فالأصل عنده: هَذَا جَحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جَحْرُهُ» ^(١٤٦). وكذلك الحال عند الخروج على قواعد المطابقة كما في تعليل الخليل لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ^(١٤٧) «ولم يقل يديهما، فقد تكلم النحاة فيه، فقال الخليل: أرادوا أن يفرقوا بين ما في الإنسان واحد، وما فيه اثنان، فقال: أشبعت بطونها، ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾» ^(١٤٨). وقال: لما كان أكثر ما في الإنسان من الجوارح اثنين حملوا الأقل على الأكثر. وقال غيره فعل هذا لأن التثنية جمع» ^(١٤٩). وهذا مسلك النحاة أيضا عندما تخرج بعض النصوص عن قواعد الربط أو الرتبة أو غير ذلك من القواعد.

وكما يُعَلَّل النص عندما يخرج عن القاعدة يعلل عندما يخرج عن أصل القاعدة، حتى إذا كان الفرع الذي جاء عليه يمثل قاعدة فرعية مطردة. ويتجاوب هذا مع نظرهم المثالية للغة، تلك النظرة التي اقتضت وجود علة لكل تغيير يطرأ على الأصل، وإلا رُفِضَ هذا التغيير الذي سباه ابن جنى تحريفا، وسموا أهم ألوانه في

الصرف إعلالاً - من العلة بمعنى المرض - وسموه في العروض علة وزحافاً. ومن أمثلة هذا التعليل للخروج على الأصل تعليل سيبويه لتقديم المفعول على الفاعل بالعناية والاهتمام، فهم «يقدمون الذى بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى. وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»^(١٥٠). وتشيع هذه التعليلات في مجموعة الكتب موضوع الدراسة على نحو لافت. وعلى مثل هذه التعليلات قام الدرس البلاغى فى علم المعانى^(١٥١).

وإذا كان الهدف من تعليل النطق هدفاً تعليمياً، وكان الهدف من تعليل القاعدة وإظهار حكمة العرب، فإن الهدف من تعليل الخروج على القاعدة هو الدفاع عنها أمام النصوص التى تهدد أطرافها، وقد رأينا أن النحاة حرصوا حرصاً شديداً على هذا الأطراف بدافع تعليمى من ناحية، ولأنه يتجاوب مع نظرهم للعلاقة بين اللغة والعالم من ناحية ثانية.

وتمثل مجموعة العلل الدلالية أهم وسائل هذا اللون من التعليل، حيث تقدم قيمة دلالية يُبرر بها الخروج على القاعدة. من ذلك تعليلهم للخروج عن المطابقة العددية فى قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْنِهِمْ أَنِ يَفْتِنَهُمْ﴾^(١٥٢)؛ فقد قال: (وملئهم) لأن فرعون جبار، فعبر عنه بضمير الجمع^(١٥٣). وكذلك قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾^(١٥٤). فقد قال: (طلقتم) لأن خطاب النبى إنما هو خطاب لأمته^(١٥٥). لكن هذا التعليل يمكن أن يكون أيضاً تعليلاً جدلياً يقيس اللغة على أحوال العالم الخارجى، أو سياقياً يستخدم معطيات السياق الخارجى، وقد يتم بغير ذلك من وسائل التعليل التى ستعرض لها الأوراق التالية.

ثالثاً: وسائل التعليل

وسائل التعليل فى النحو العربى متعددة تختلف باختلاف نوع المعلن، والهدف من التعليل؛ فالتعليل التعليمى لكيفية النطق يستخدم القاعدة وسيلة له، أما تعليل القاعدة وتعليل الخروج على القاعدة فيستخدم مجموعة من العلل القياسية والدلالية والاستعمالية والتحويلية والجدلية والسياقية.

وفى الفصل الأول سبقت الإشارة إلى التقسيم الذى قدمه السيوطى للعلل، نقلاً عن الدينورى والتاج بن مكتوم. غير أن هناك عدداً كبيراً من العلل أغفلها هذا التقسيم على الرغم من شيوع استخدامها فى كتب النحاة، نحو علل: كثرة الاستعمال، وطرد الباب، والتقوية، والتوهم، وكثرة الحركات، وتوالى الأمثال، والتقاء الساكنين، وعدم النظير، والرد إلى الأصل، والتركيب، ومخالفة الباب..... وسوف تحاول الصفحات التالية حصر ما تكرر استعماله من العلل فى مجموعة الكتب موضوع الدراسة. مع تصنيف هذه العلل تصنيفاً يرد كل مجموعة منها إلى الأساس النظرى الذى انطلقت منه.

١- العلل الاستعمالية :

المقصود بالعلل الاستعمالية: مجموعة العلل التى ترد إلى استعمال الناس للغة، وكيفية نطقهم لأصواتها، وإلى مجموعة القواعد التى تحكم هذا النطق وذلك الاستعمال. وهى علل تعود فى الغالب إلى ميل اللغات الدائم إلى الاقتصاد والتخفيف، أو إلى ما يسميه «دى سوسير» قانون الاقتصاد فى الجهد^(١٥٦)، حيث تخضع اللغات كما يرى لوفيغر «خضوعاً عفويًا إلى قانون عام: هو قانون الجهد الأدنى، قانون استهلاك الطاقة الأقل»^(١٥٧).

وهذه العلل تستخدم في غالب الأحيان لتفسير نطق الكلمات على هيئة بعينها. وهى بهذا تلحق بالعلل الأول، أو بالقواعد النحوية. غير أن ما يميزها عنها أنها لا تختص بباب نحوى بعينه، كما لا تطرد دائما، وإن كان منها ما يطرد على نحو يجعل منه قانونا لغويا عاما، نحو: علة التقاء الساكنين.

وهذه المجموعة من العلل علل تجريبية، نشأ القول بها عن تأمل النظام الداخلى للغة. والإحالة فيها كما يلاحظ أبو الفتح على الحس، ومن ثم فبإمكاننا أن نتحقق منها على نحو عملى.

وتشمل هذه المجموعة ست علل من العلل الأربع والعشرين التى ذكرها الدينورى، وشرحها التاج ابن مكتوم، وأوردها السيوطى فى الاقتراح. وهذه العلل الست هى: علة الاستغناء، وعلة الاستثقال، وعلة المشاكلة، وعلة المجاورة وعلة الاختصار، وعلة التخفيف، وقد قدم السيوطى أمثلة لهذه العلل على النحو التالى:

علة الاستغناء: كاستغنائهم بترك عن ودع.

وعلة الاستثقال: كاستثقالهم الواو فى «يعد» لوقوعها بين ياء وكسرة.

وعلة مشاكلة: مثل قوله: (سلا سلا وأغلا لا).

وعلة مجاورة: مثل الجر بالمجاورة فى قولهم: جحر ضب خرب.

وعلة اختصار: مثل باب الترخيم ولم يك.

وعلة تخفيف: كالإدغام^(١٥٨).

وبتأمل هذه الأمثلة التى قدمها نلاحظ أن عللى المشاكلة والمجاورة فى التحليل النهائى علة واحدة؛ لذلك استخدم النحاس فى الحديث عن الآية التى جعلها السيوطى مثالا للمشاكلة مصطلح الاتباع. وهو مصطلح يستخدمه مرادفا للجوار فى الكثير من السياقات، يقول: إن سلاسل صرف لأنه «لما كان إلى جانبه جُمع ينصرف، فأتبع الأول الثانى»^(١٥٩). أما الأنبارى فقد استخدم صراحة مصطلح

الجوار مكان المشاكلة فى الحديث عن الآفة نفسها، يقول: «قريء (سلاسل) بتنوين، وبغير تنوين، فمن نون. فلأنه جاور أغللا كقوله: (ارجعن مأزورات غير مأجورات)»^(١٦٠)، وكقولهم: لتأتينا بالغدايا والغشايا»^(١٦١).

وكذلك نلاحظ أن علة الاختصار تدخل ضمن نطاق علة التخفيف؛ فالاختصار كما مثل له ضرب من التخفيف ووسيلة من وسائله، ولذلك يعلل النحاة للترخيم ولحذف نون كان.. وهما المثالان اللذان قدمهما للاختصار - بالتخفيف على نحو مطرد.

وتدخل ضمن هذه المجموعة مما لم يذكره السيوطى ويشيع فى كتب النحاة، علل كثرة الاستعمال، وتوالى الأمثال، والتقاء الساكنين - وهى من دواعى الثقل الذى يقتضى التخفيف - وكذلك علل طول الاسم، وطرد الباب، وعدم النظير.

أ - علل التخفيف والثقل:

الاستثقال والاستخفاف كما يلاحظ الدكتور تمام حسان وجهان لعملة واحدة؛ وذلك أن قولنا: إن العلة فى كذا هى التخفيف يعنى أن هناك ثقلا، ومن ثم يجمع النحاة بينهما فى أحيان كثيرة، يقول الزجاج: (والميتة أصلها الميتة، فحذفت الياء الثانية استخفافا؛ لثقل الياءين والكسرة، والأجود فى القراءة الميتة بالتخفيف)»^(١٦٢).

وأهم دواعى الثقل التى تقتضى التخفيف توالى الأمثال، وعدم الانسجام الصوتى. أما توالى الأمثال فقد يكون توالى حركات متشابهة، أو حروف متشابهة، أو مقارنة المخرج تعدد كالمتشابهة.

وأكثر وسائل التخفيف أو التخلص من الثقل هى الحذف، والإدغام، والإبدال. فقد يحذف الحرف مصدر الثقل، أو يدغم فى غيره، أو يبدل منه حرف آخر. وكذلك الحركة تحذف، أو تستبدل بحركة مناسبة.

ومن أمثلة حذف الحركة لثقل توالى حركتين قراءة: (من يوم الجمعة)،^(١٦٣) فهى عند الزجاج على «تخفيف الجمعة لثقل الضمتين»^(١٦٤) وكذلك الحذف فى عنق بدلا

من عُنُق، إنما جاز للعلة نفسها.^(١٦٥) والأمر كذلك في ﴿نُكْرَا﴾^(١٦٦) بدلا من نُكْرَا»، وفي «رُهْن» بدلا من رُهْن، فمن أسكن الهاء فعلى الاستخفاف كما يقول مكى.^(١٦٧) ويرى الفراء أنهم «يستثقلون كسرة بعدها ضمة، أو ضمة بعدها كسرة، أو كسرتين متواليتين، أو ضمتين متواليتين، فأما الضمتان فقوله: «لَا يَجْزُهُمْ»^(١٦٨) جزموا النون؛ لأن قبلها ضمة فخففت، كما قال: «رُسُل». وأما الكسرتان فمثل قوله: «الإبل» إذا خففت. وأما الضمة والكسرة فمثل قول: الشاعر:

وناع يُجَبِّرُنَا بمهلك سيد تَقَطَّعُ من وَجْدٍ عليه الأنامل

فإنما يستثقل الضم والكسر، لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين، تنضم الرفعة بهما فيثقل الضم، ويهال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلًا. والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كُلفة»^(١٦٩).

ومن نماذج حذف الكسرة للثقل حذفها في قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجْ إِلَّا نَكْدًا﴾^(١٧٠)، فهي تُقرأ (نَكْدًا)، وذلك لثقلها^(١٧١). وكذلك حذف كسرة لام الأمر. وقد رأينا في الفصل السابق أن لام الأمر أصلها عندهم الكسر، «ولكنه يثقل في اللفظ ولا يكاد يقرأ به، ولو ابتدأ بغير الفاء لكانت اللام مكسورة، فلما خالطتها الفاء، وكان بعد اللام الياء، ثقلت الكسرة مع الياء، وهى وحدها ثقيلة؛ ألا تراهم يقولون في: فَخِذْ، فَخِذْ»^(١٧٢) ولذلك تحذف الكسرة من الياء؛ ومن هنا يجوز سيبويه «يهدى، ويهدى، وإهدى، ولا يجوز يهدي؛ لأن الكسر في الياء ثقيل»^(١٧٣). وهذا ما يؤكد الأنباري فعنده أنه «يجوز أن تكسر النون والتاء والألف في هذا الفعل ونظيره في لغة بعض العرب، ولا يجوز ذلك في الياء؛ لأن الكسرة من جنس الياء فلو فعلوا ذلك لأدى إلى الاستثقال، بخلاف غيرها»^(١٧٤).

أما الفتحة فلا تحذف للتخفيف نظرا لخفتها كما رأى الفراء من قبل، ومن أجل ذلك لا يجوز النحاس أن تكون القراءة: (مَلَكِين)^(١٧٥) مخففة عن (مَلَكِين)، ولكن يجوز أن يكون أصلها قراءة «يجيى بن أبى كثير والضحاك: (إلا أن تكونا مَلَكِين) بكسر اللام، ويجوز على هذه القراءة إسكانها، ولا يجوز في القراءة الأولى لخفة

الفتحة»^(١٧٥). وكما يؤدي توالى الحركات المتشابهة إلى الثقل، يؤدي إلى ذلك توالى الحروف المتشابهة، فيحذفون بعضها؛ من ذلك حذف الهمزة في يؤمنون، فالأصل كما يقول مكى: «يؤمنون بهمزتين: الأولى مفتوحة وهى زائدة، فحذفت الزائدة لاجتماع همزتين فيه، ولاجتماع ثلاث همزات فى الإخبار عن النفس»^(١٧٦) ومنه أيضا حذف تاء المضارعة فى نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١٧٧). فالأصل تتساءلون، إلا أن التاء الثانية حذفت لاجتماع التاءين، وذلك يستثقل فى اللفظ، فوقع الحذف استخفافا؛ لأن الكلام غير مُلبس»^(١٧٨). ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾^(١٧٩) «فالأصل تتصدى، ولكن حذفت التاء الثانية لاجتماع تاءين»^(١٨٠).

والتخفيف كما يكون بالحذف يكون بإدغام أحد الحرفين فى الآخر، من ذلك قراءة نافع: (تَصَدَّى)^(١٨١). فى الآية السابقة، «فالأصل أيضا تتصدى، إلا أن التاء أدغمت فى الصاد لقرب المخرجين»^(١٨٢). وقد يكون التخفيف بإبدال أحد الحرفين بآخر كما فى «أول»، فهو عند سيبويه - كما يحكى النحاس - «أَفْعَلْ، فاؤه واو وعينه واو، ولذلك لم يستعمل منه فَعَلْ لاجتماع الواوات»^(١٨٣). أى: أن الأصل هو «وَوَلْ»، ثم أُبدلت الواو الأولى همزة، «وقال الكوفيون هو أفعل من وأل إذا نجا، فأصله: أوأل، ثم خففت الهمزة الثانية، ثم أُبدل منها واو، وأدغمت الأولى فيها»^(١٨٤).

واستثقال توالى الأمثال قد يؤدي إلى العدول عن بعض الصيغ القياسية. من ذلك ما يراه النحاس فى جمع هلال، حيث «كان يجب أن يقال فى الكثير هُلُلْ، فاستثقلوا ذلك كما استثقلوا فى كساء ورداء من المعتل»^(١٨٥). وكذلك قولهم: أدلة فى جمع ذليل، بينما كان ينبغى أن يكون «جمع فعيل إذا كان نعتا على فُعْلَاءَ فكرهوا أن يقولوا ذلك لثقله»^(١٨٦). وهذا ما يشرحه الزجاج الذى يرى أن «فعلاء اجْتَنِبَتْ فى التضعيف نحو: جُلَّاء، حتى لا يجتمع حرفان من جنس واحد»^(١٨٧). وفى جمع واد يرى النحاس أن «القياس أن يجمع ووادى، فاستثقلوا الجمع بين واوين، وهم يستثقلون واحدة، حتى قالوا: أَقَتْتُ فى: وقتت»^(١٨٨).

وقد يكون مصدر الثقل هو عدم التجانس بين الأصوات المتجاورة، كعدم التجانس بين الكسرة والضمة، أو بين الياء والواو؛ لذلك يرى النحاس أن تحريك النون بالضم في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(١٨٩) «أجود، لأنهم يستقلون كسرة بعدها ضمة»^(١٩٠). وفي الأفعال من باب «نظر» لا يجوز في ألف الوصل غير الضم نحو: اقتلوا و «إنما كرهت الضمة بعد الكسرة لثقلها بعدها، فليس في كلام العرب مثل فَعُل، ولا مثل أَفْعُل»^(١٩١).

ويشير النص الأخير إلى علة أخرى استخدمت على نطاق واسع في كتب النحاة، وهى علة عدم النظر. ومن أمثلتها رفض البصريين - فيما يحكى الزجاج - كسر الباء في «بيت»، فهذا عندهم «رديء جدا؛ لأنه ليس في كلام العرب فِعول بكسر الفاء»^(١٩٢)، ذلك أن «الضم بعد الكسر ليس موجودا في كلام العرب ولا في أشعارها»^(١٩٣). ومن هذا القبيل ما يحكىه النحاس من أن «قراءة الأعمش (بيئس)^(١٩٤) لا تجوز على قول البصريين؛ لأنه لا يجيء مثل هذا في كلام العرب إلا في المعتل المدغم نحو: ميت وسيد»^(١٩٥).

ويقسم ابن فارس ما أهملته العرب إلى ضربين: «ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة، وذلك كـ«جيم» تؤلف مع «كاف»، أو كاف تقدم على جيم، وكـ«عين» مع «غين»، أو هاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف. والضرب الآخر ما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه»^(١٩٦). ويرى ابن جنى أن «ما أُهْمِلَ مما تحمله قسمة التركيب في بعض الأصول المنظورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال، وبقية ملحقة به ومقفأة على أثره»^(١٩٧). لكن بعض هذا المهمل لم يترك للاستثقال، وإنما لأن العرب لم تحتج إلى استعمال كل ما أمكن تأليفه، «فقد جرت مواد الكلم عندهم مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه، وقد عزم على إنفاق بعضه دون بعض، فميز رديئه وزائفه، فنفاه البتة. كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده إلى ما لطف من جيدة، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض الآخر؛ لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه»^(١٩٨).

وعلى ذلك فليس كل ما ليس له نظير مستثقل؛ ومن هنا أجاز الزجاج والنحاس بعض ما ليس له نظير، يقول الزجاج بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١٩٩). إن الهمزة في ضهياء يجوز أن تكون زائدة ويجوز أن تكون «فَعِيلٌ» وإن كانت بنية ليس لها في الكلام نظير، فإننا قد نعرف الكثير مما لا ثانى له. من ذلك قولهم كنهبل، وهو الشجر العظام تقديره: فنعلل، وكذلك قرنفل لا نظير له.... فيجوز أن يكون يضاهئون من هذا بالهمز، ويكون همزة ضهياء أصلاً في الهمز^(٢٠٠). ويؤكد النحاس هذا المعنى حين يقرر أنه «يجوز فَعِيلًا لا نظير له، كما أن كنهبلًا فَنَعْلَل لا نظير له، كما أن قرنفلًا فَنَعْلَل لا نظير له»^(٢٠١).

ورغم ذلك فقد رفضوا في أكثر الأحوال ما لا نظير له، يقول النحاس: حكى الأخفش (قولوا للناس حسني)^(٢٠٢) - على فُعْلٍ، قال أبو جعفر: وهذا لا يجوز في العربية، لا يقال من هذا إلا بالألف واللام، نحو الفضلى والكبرى والحسنى^(٢٠٣) ولذلك يقرر بعد أن يورد قراءة حمزة: (كأنها كوكب دريء)^(٢٠٤) أن «أهل اللغة جميعاً يقولون هي لحن لا يجوز؛ لأنه ليس في كلام العرب فُعِيل»^(٢٠٥)، وكذلك يرى الزجاج أن «من قرأ: (فنظرة إلى ميسره) على جهة الإضافة فمخطئ؛ لأن «ميسر» مفعّل، وليس في الكلام مفعّل»^(٢٠٦).

وقد يحذف الحرف للتخفيف دون أن يرد ذلك إلى توالى الأمثال أو عدم التجانس بين الأصوات. من ذلك حذف الواو من عليهم، فأصل عليهم: عليهمو بضم الهاء وإثبات الواو، فحذفت الواو تخفيفاً^(٢٠٧). ولعل الحذف للتخفيف دون وجود داع من دواعي الثقل هو الذى يفصل بين الثقل والتخفيف من ناحية، ويربط بين التخفيف والاختصار من ناحية ثانية. فالاختصار زيادة في التخفيف، فهو يقع وإن لم يوجد ثقل في اللفظ، وعلاقته به علاقة جزء بكل، فالاختصار تخفيف بالحذف بينما التخفيف قد يكون بالحذف أو القلب أو الإدغام.

وترتبط بعلة الاختصار في كثير من الأحيان علة طول الكلام أو طول الاسم، فهذا الطول هو مقتضى الاختصار. ومن نماذج التعليل بطول الكلام تعليل النحاس

لحذف حرف الجر في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾^(٢٠٨) - حيث «يجوز عنده أن يكون التقدير: من أن يذكر، وحروف الجر تحذف مع أن لطول الكلام»^(٢٠٨)، وكذلك حذف نون الجمع السالم الناصب لمعموله مع بقاء النصب وعدم الإضافة، فالزجاج يُجَوِّز على بعد (والمقيمي الصلاة) على حذف النون «ونصب الصلاة لطول الاسم، وأنشد سيبويه :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهَا نُطْفٌ»^(٢٠٩)

وكذلك حذف العائد على الاسم الموصول، وهو أشيع صور الحذف لطول الاسم. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ﴾^(٢١٠). فالنحاس يرى أن «الأصل تذرهم، وحذفت الهاء لطول الاسم»^(٢١١) ومن هذا القبيل أيضا قوله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾^(٢١٢)؛ ف«ذا» عند مكى يمكن أن تكون «بمعنى الذى، وهو الخبر، والهاء محذوفة من ينفقون لطول الاسم؛ لأنه صلة الذى، تقديره: يسألونك أى شيء الذى ينفقونه»^(٢١٣). وكذلك قوله: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ﴾^(٢١٤) فالتقدير خلقته، وحذفت الهاء لطول الاسم»^(٢١٥).

غير أن علة طول الاسم أو طول الكلام لا تأتى هكذا قرينة الاختصار على نحو دائم، فهي ترتبط - كما أشرنا من قبل - فى أكثر الأحيان بنسيان السامع أو المتكلم لصدر الجملة إذا طالت المسافة بين أركانها، وسوف نعرض لها بهذه الدلالة عند الحديث عن السياق الخارجى.

ب - علة طرد الباب

علة طرد الباب من العلل التى تُرَدُّ إلى رغبة اللغات فى الاقتصاد وتقليل عدد الصيغ والقوانين. ومضمونها أن الحكم يُعَمَّمُ على الباب رغم وجود علة فى بعض أفرادها فحسب، لكنه يشمل الجميع رغبة عن تعدد الصيغ والقواعد. من أمثلة ذلك حذف همزة الرباعى المهموز الأول فى صيغة «أفعل» نحو «أُكْرِمَ»، فالأصل : أأكرم وحذفت الهمزة كى لا تجتمع همزتان، ثم «أتبعوا سائر الأفعال الملحقه بالرباعية هذا الحذف، وإن لم تجتمع فيه همزتان نحو يكرم ويلهى، كما قالوا: «يعد» فحذفوا الواو

لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم أتبعوا سائر الباب ذلك وإن لم يكن فيه ياء نحو: تعد وتزن، وكما أدخلوا هو وأنت ونحوها فاصلة بين الخبر والنعت في قولك: إن زيدا هو العاقل، وكان زيد هو العاقل، ثم أدخلوها فاصلة فيما لا يمكن فيه النعت نحو، زيدٌ كان هو العاقل، وكما أدخلوا المجهول من أن و«كان» إذا وقع بعدهما ما لا يليهما، ولا يعملان فيه نحو؛ إنه قام زيدٌ، وكان يقوم عمرو، وكان لا أحد في الدار، ثم أتبعوا ذلك سائر الباب، وإن لم يكن فيه تلك العلة فقالوا إنه زيدٌ قائم»^(٢١٦).

ومن ذلك ما يراه الزجاج من أنهم يفضلون أن يكون المصدر من زلزل هو زلزال بالكسر، على الرغم من جواز زلزال بالفتح، وذلك «لأن غير المضاعف من هذا الباب مكسور الأول نحو: دَحَرَجْتِه دِحراجا، لا يجوز فيه غير الكسر»^(٢١٧) ومن ثم فضلوا الكسر في زلزال طردا للباب حتى يكون مصدر الرباعي على وتيرة واحدة. وعلة طرد الباب من العلل الشائعة في مجموعة الكتب موضوع الدراسة في غير ذلك من المواضع^(٢١٨).

ج - علة الاستغناء:

وهي أيضا من العلل المتصلة بالرغبة في الاقتصاد. وتعنى أن العرب لم تستخدم صيغة قياسية أو تركيبا قياسيا لوجود ما يؤدي معناه فاستغنوا به عنه. وقد عقد ابن جنى في الخصائص بابا في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس، وقرر أن ذلك يقع في كلامها «إذا استغنت بلفظ عن لفظ، كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه، عن قولهم: ما أجوبه، وكاستغنائهم بـ«كاد زيدٌ يقوم» عن قولهم كاد زيدٌ قائما أو قياما، وربما خرج ذلك في كلامهم..... ومما رفضوه استعمالا وإن كان مسوغا قياسا: «وزر» و«ودع»، استغنى عنهما بترك»^(٢١٩) وهذا ما حكاه النحاس عن سيبويه في تعليقه لعدم استعمال ودع ووزر^(٢٢٠). كما حكى عنه أنه لا يجوز إظهار خبر لولا؛ «لأن العرب استغنت عن إظهاره بأنهم إذا أرادوا ذلك جاءوا بأن، فإذا جاءوا بها لم يحذفوا الخبر»^(٢٢١).

ومما لم تستعمله العرب لأنها استغنت عنه بغيره إيقاع الفعل المسند إلى تاء الفاعل

على ياء المتكلم؛ فالخليل وسيبويه «لا يجيزان ضربتني ولا ضربتك؛ قال سيبويه: استغنوا عنه بضربت نفسي وضربت نفسك»^(٢٢٢). ومن ذلك أيضا ما يراه الأنباري من أن اللام في "لئن" من قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذْقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَكَفُورٌ﴾^(٢٢٣) - «موطئه لقسم مقدر، وليست جوابا للقسم، وإنما جوابه قوله: إنه ليؤوس كفور، وأغنى جواب القسم عن جواب الشرط»^(٢٢٤).

د - علة التقاء الساكنين :

عدم التقاء الساكنين من القواعد الصوتية الأساسية في العربية، حيث لا يلتقي في درج الكلام ساكنان، وتستخدم هذه العلة لتفسير اختلاف نطق الكلمة داخل التركيب عن نطقها في حالة الوقف، ومن ثم فهي من العلل الأول التي تفسر كيفية النطق في اللغة العربية.

وعند الكوفيين «إذا التقى ساكنان في كلمة واحدة فُتِحَ الثاني، وإن كانا في كلمتين كسر الأول.... أما البصريون فمسبيل الساكنين إذا التقيا عندهم أن يكسر أحدهما، إلا أن تقع علة»^(٢٢٥) تمنع الكسر أو تفضل غيره عليه.

والتخلص من التقاء الساكنين لا يكون بتحريك أحدهما فحسب، وإنما قد يكون بحذفه أو قلبه، ومن أمثلة التحريك قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّبِيُّ جَهْدِ الْكُفَّارِ﴾^(٢٢٦) فقد كسرت الدال لالتقاء الساكنين^(٢٢٧)، وقوله: ﴿طَرَفِي النَّهَارِ﴾^(٢٢٨) حيث كسرت الياء لالتقاء الساكنين^(٢٢٩). وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْبَلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ﴾^(٢٣٠) فالفعل «جزم بالشرط، وكسرت اللام لالتقاء الساكنين»^(٢٣١).

والكسر أصل التخلص من التقاء الساكنين، إلا أن التحريك قد يكون بغيره، نحو «أيان»، فهي كما يرى الزجاج ظرف مبنى، والأصل في البناء السكون، «إلا أن النون فتحت لالتقاء الساكنين، فإن قال قائل: فهلا كسرت؟ قيل الاختيار إذا كان قبل الساكن الأخير ألف أن يفتح؛ لأن الفتح أشبه بالألف وأخف معها»^(٢٣٢).

ومن نماذج الحذف من التقاء الساكنين قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانَا

نَكْتَلُ»^(٢٣٣) فالأصل نكتال، فحذفت الضمة من اللام للجزم، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين»^(٢٣٤) وكذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢٣٥) حيث الأصل «يكون»، وحذفت الضمة للجزم، والواو لالتقاء الساكنين^(٢٣٦)

وقد يحذف التنوين كراهة التقاء الساكنين، من ذلك قوله تعالى: (وقالت اليهود عزيزُ بن الله)^(٢٣٧) في قراءة من لم ينون ويكسر النون، وكذلك قوله: «قل هو الله أحد الله الصمد»^(٢٣٨). في قراءة من حذف التنوين لالتقاء الساكنين^(٢٣٩) وأنشد الفراء على مثل هذا الحذف قول الشاعر:

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا وبالقناةِ مِدْعَسًا مَكْرًّا

إذا غطيفُ السُّلَمَى فَرًّا^(٢٤٠)

بينما أنشد سيبويه قوله:

ولا ذاكر الله إلا قليلا^(٢٤١).

بحذف التنوين والنصب.

ومن نماذج الحذف لالتقاء الساكنين أيضا حذف حرف العلة من الفعل المعتل الآخر إذا وليه ساكن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسِنُ﴾^(٢٤٢)، فقد «حذفت الواو في الإدراج لالتقاء الساكنين»^(٢٤٣). أما القلب فمن أمثلته قراءة الحسن: (والجآن خلقناه)^(٢٤٤). فقد قلبت الألف همزة فيما يرى النحاس لأنه كره اجتماع الساكنين»^(٢٤٥).

وقد حدا بهم الإصرار على عدم التقاء الساكنين إلى رفض بعض القراءات، نحو قراءة الحسن: «قُلْنَ حَاشَ لَّهِ»^(٢٤٦)، بتسكين الشين، فالزجاج يرى أنه «لا اختلاف بين النحويين أن الإسكان غير جائز، لأن الجمع بين ساكنين لا يجوز في العربية ولا هو من كلام العرب»^(٢٤٧). ويرى أن من قرأ ﴿فَمَا أَشْطَبُعُوا﴾^(٢٤٨). «بإدغام السين في الطاء لاحن مخطئ، زعم ذلك النحويون: الخليل، ويونس، وسيبويه، وجميع من قال بقولهم، وحجتهم في ذلك أن السين ساكنة، فإذا أدغمت التاء صارت طاء

ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين»^(٢٤٩). وقد نقل النحاس أن أبا عبيد «كان يدغم التاء في الطاء ويشدد الطاء، قال أبو جعفر: وهذا الذى حكاه أبو عبيد لا يقدر أحد أن ينطق به، لأن السين ساكنة والطاء المدغمة ساكنة، قال سيبويه: هذا محال: إدغام التاء فيها بعدها»^(٢٥٠).

هـ: علة كثرة الاستعمال:

وهى من العلل الكثيرة التكرار فى كتب النحاة، ويعلمون بها البعض التغيرات التى تحدث فى الكلمة أو فى التركيب الذى يشيع استعماله عند العرب. وتقرن فى أكثر الأحوال بعلة التخفيف، فما يكثر استعماله فى الكلام يكون أكثر حاجة إلى التخفيف.

ومن نماذج التعليل بكثرة الاستعمال تعليلهم لحذف الياء الثانية من أثافى، فـ «العرب تقول فى أثفية: أثافى وأثافٍ، والتخفيف أكثر لكثرة استعمالهم»^(٢٥١). وكذلك حذفها من الجودى، فقد كثر بها الاستعمال فخففت^(٢٥٢). وكذلك حذف النون فى «لم يكن»، «فإنما حذفت لكثرة الاستعمال»^(٢٥٣). وحذف الألف فى «لم»، فالأصل «لما» فحذفت الألف لأن ما واللام كالشيء الواحد لكثرة استعمالهم ما واللام فى الاستفهام.

ومن الحروف التى يكثر حذفها لكثرة الاستعمال همزة. كما فى حذفها من «سبأ» فى نحو قول الشاعر:

عينا ترى الناس إليها نيسبا من صادرٍ وواردٍ أيدى سبأ^(٢٥٤)

وحذفها من البرية، فالأصل البريئة، إلا أن همزة خففت لكثرة الاستعمال^(٢٥٥)، وحذفها من «شر» فالأصل: أشر حذفت همزة لكثرة الاستعمال^(٢٥٦)، وكذلك حذفها من أرأيت فمن العرب «من يقول أرئت، وإنما يفعل هذا فى أرأيت هذه التى وضعت للاستفهام لكثرتها»^(٢٥٧).

ومن ذلك أيضا حذف الميم فى لا جرم،^(٢٥٨) وحذف نون التنوين استثقلا

لتحريكها، وإنما تحذف النون «في الموضع الذي يجري في الكلام كثيرا، فيُستخف طرحها في الموضع الذي يستعمل. وقد ترى الرجل يُذكر بالنسب إلى أبيه فيقال: من فلان بن فلان بن فلان، إلى فلان بن فلان فلا يجري كثيرا»^(٢٥٩). وكذلك حذف الياء في نحو: «يا بن أمّ» وذلك أنه كثر في الكلام، فحذفت العرب منه الياء، ولا يكادون يحذفون الياء من الاسم المنادى يضيفه المتكلم إلى نفسه إلا قولهم: يا بن عمّ ويا بن أمّ؛ وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم، فإذا جاء ما لا يُستعمل أثبتوا الياء، فقالوا: يا بن أبي، ويا بن أخي»^(٢٦٠).

ومما عللوا له بكثرة الاستعمال التحريك بالفتح دون الكسر في «مِنَ الناس» بينما الأصل في التقاء الساكنين الكسر. وقد «قالوا من الرجل ففتحوا لاجتماع الساكنين. ويقولون: هل الرجل، وبل الرجل، وليس بين هذين وبين: من الرجل فرق، إلا أنهم قد فتحوا من الرجل لثلاث تجمع كسرتان، وكسروا ﴿إِذِ الظُّلُمُوتُ﴾»^(٢٦١) وقد اجتمعت كسرتان؛ لأن «من» أكثر استعمالا في كلامهم من «إِذ» فأدخلوا الفتح ليخف عليهم»^(٢٦٢).

ويعلل الكسائي جواز الإمالة في «إنا لله» بكثرة الاستعمال «بينما لو قلت: إنا لزيد شاكرون، لم يجز إمالة الألف لأنها في حرف آخر، وجاز ذلك في إنا لله؛ لأنه لما كثر صار الشيطان بمنزلة الشيء الواحد»^(٢٦٣). وهو كذلك يعلل منع صرف أشياء بكثرة استعمالها،^(٢٦٤) كما يعلل سبويه جواز إضافة الظرف إلى الفعل بكثرة استعمالهم إيّاه.^(٢٦٥) وكما تؤثر كثرة الاستعمال في النطق تؤثر في الخط، ولذلك يعللون لحذف الألف في «بسم الله»، بأن ذلك إنما كان لكثرة الاستعمال.^(٢٦٦)

و- علة الجوار:

فكرة الجوار من الأفكار المهمة في النحو العربي. وهى أشيع وأوسع كثيرا من مثال سبويه الذي تداوله النحاة: هذا جحر ضب خرب، ومما سموه بالحمل على الجوار وتعنى فكرة الحمل على الجوار تأخذ كلمة الحكم الإعرابى للكلمة المجاورة لها رغم اختلاف حكمها. ويمكن أن نفهم الجوار على نحو أعم من مسألة التحريك هذه، على أنه أثر مجاورة صوت أو كلمة لصوت أو كلمة أخرى.

وقد تحدث النحاة عن الجوار تحت مصطلحي الإتياع والحمل على الجوار. أما الإتياع فهو تحريك صوت بحركة الصوت المجاور له، وقد يكون هذا في كلمة واحدة نحو قوله تعالى: (من جِلِّيَّهم) ^(٢٦٧). في قراءة من كسر الحاء، أو في كلمتين نحو: الحمد لله بضم اللام، أو الحمد لله بكسر الدال ^(٢٦٨). وأما الحمل على الجوار فهو كما سبق أن تأخذ كلمة الحكم الإعرابي لسابقتها رغم اختلاف حكمها.

لكن هذين المظهرين ليسا كل ما يمكن أن تُردّه إلى فكرة الجوار إذا فهمناها على أنها أثر مجاورة صوت أو كلمة لصوت أو كلمة أخرى. فهناك المشكلة التامة والناقصة، وهناك اكتساب الكلمة لبعض صفات مجاورتها كالبناء والجمع والتأنيث، وهناك بعض تعليلاتهم لعمل بعض الكلمات في بعض، كتعليل البصريين لعمل الثانى في باب الاشتغال، وتعليل الكوفيين لعمل فعل الشرط في جواب الشرط.

ورغم أن فكرة الجوار يمكن أن ننظر إليها من زوايا متعددة يختلف باختلافها تحديد الأساس الذى قامت عليه، إلا أن فهم هذه الفكرة لا ينفصل عن فهمهم للغة بوصفها مجموعة من الجمل المكونة من مجموعة من الكلمات المتجاورة. وعن مثل هذا الفهم يمكن أن تنبثق فكرتا العمل والجوار ^(٢٦٩). ولا ينفصل أيضا عما أشرنا إليه من قبل من أهمية كبرى لعلاقة الجوار في الثقافة العربية الإسلامية.

وأول مظاهر الجوار هو الإتياع. وهو المظهر الذى يدخل بوضوح تحت العلل السماعية وفق ما قُدّم لها من تعريف. والأساس الذى ينطلق منه القول بالإتياع تجريبي استعمالي، حيث يترد الإتياع إلى لون من سبق اللسان الذى يُجانس بين حركة المتجاورين.

ومن نماذج الإتياع فيما يرى الأخفش قولهم «في بعض الكلام: المِثْن في المِثْن، وإنما هي من أُنْتن فهو مُثْنين، مثل أكرم فهو مكرم، فكسرت الميم لكسرة التاء، وقد ضم بعضهم التاء» ^(٢٧٠). ويواصل الأخفش تقديمه لنماذج من الإتياع قائلا: «....ومنهم من قال: (يُخَطَّفُ) كسر الحاء لاجتماع الساكنين، ثم كسر «الياء»، ثم

أتبع الكسرة الكسرة وهى قبلها، كما أتبعها فى كلام العرب. كثيراً يُتبعون الكسرة فى هذا الباب الكسرة يقولون: قَتَلُوا وَفَتَحُوا»^(٢٧١). ويقول: «...وقد قال بعضهم أنا أنبوءك، وأنا أجوءك فضم الباء والجيم لضمة الهمزة، ليجعلها على لفظ واحد.... وقال هذا مُتَحَدِّثٌ من الجبل، يريد مُتَحَدِّثٌ، فضم الدال لضمة الراء»^(٢٧٢). ويشرح الأنبارى ذلك بأنه لما افتقر إلى التحريك حركه بالضم إتباعاً لضمة ما قبله، كقولهم: لم يَرُدُّ، ولم يَشُدُّ، وكقول الشاعر:

داو ابن عم السوء بالنأى والغنى كفى بالغنى والنأى عنه مداوياً
يسلُ الغنى والنأى أدواء صدره ويسدى التدانى غلظة ونجافياً

فقال يسأل بضم اللام اتباعاً لضمة السين، وإن كان مجزوماً لأنه جواب الأمر»^(٢٧٣). وعند الفراء يجوز أن يكون الفعل (يَضْرُكُم) فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾^(٢٧٤) «رفعا على نية الجزم؛ لأن الراء الأولى مرفوعة فى الأصل، فجاز رفع الثانية عليها، ولم يجوز (ولا تضار)»^(٢٧٥) بالرفع؛ لأن الراء إن كانت «تفاعل» فهى مفتوحة»^(٢٧٦). ولذلك يعلل الأنبارى فتح الراء فى قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَلِدَةٌ بَوْلَداً﴾، بأن ما قبل الراء فتحة، ففتحت اتباعاً لها»^(٢٧٧).

ومن نماذج الإتيان فى كلمتين قولهم: «لِإِمْه» بكسر الهمزة، (وفى إمها رسولا) بالكسر؛ لأن قبل الهمزة كسرة»^(٢٧٩). وكذلك قولهم: «مِنْهُمْ» بكسر الميم، «أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن عندهم حاجزاً حصيناً»^(٢٨٠).

أما الحمل على الجوار فيختلف الأساس الذى قام عليه باختلاف فهمنا له. والحمل على الجوار هو - كما سبق - أن تأخذ كلمة الحكم الإعرابى لسابقتها رغم اختلاف حكمها. ويمكن أن نفهم هذا الأخذ على أنه إتيان طلباً للمجانسة الصوتية كما فى الضرب السابق. وإلى هذا الفهم يشير عدد كبير من النصوص، يقول الفراء معقباً على قوله تعالى: ﴿أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾^(٢٨١): «نويت أن تجعل

(عاصف) من نعت الريح خاصة، فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب، قال الشاعر:

ثُريكَ سنة وجهٍ غيرٍ مقرفة ملساء ليس بها خالٌ ولانْدُبُ.

قال: سمعت الفراء قال: قلت لأبى ثروان وقد أنشدني هذا البيت بخفض، كيف تقول «تريك سنة وجه غير مقرفة»؟ قال: «تريك سنة وجه غير مقرفة»، قلت له فأنشد، فخفض غير، فأعدت عليه القول، فقال: الذي تقول أنت أجود. وكان إنشاده على الخفض. وقال آخر:

وإياكم وحية بطن واد هموزِ الناب ليس لكم بسي

ومما يرويه نحويونا الأولون أن العرب تقول: هذا جحر ضب خرب..... وقد ذَكَرَ عن يحيى بن وثاب أنه قرأ: (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) ^(٢٨٢) فخفض المتين، وبه أخذ الأعمش، والوجه أن يرفع المتين، وأنشدني أبو الجراح العقيلي:

يَا صَاحَ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُنَّ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَى الدَّنْبِ

فأتبع كل خفض الزوجات. وهو منصوب؛ لأنه نعت لذوي ^(٢٨٣). فالتكلم يتبع بعض الكلام بعضا، وإن كان المعنى على غير هذا الإتيان طلبا للمجانسة الصوتية. وهذا ما نجده أيضا في إعراب الفراء لقوله تعالى: ﴿وَفَلْيَكْهَمُ مِمَّا يَتَخَبَّروْنَ﴾ ^(٢٨٤) وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَبُونَ ﴿٢٨٥﴾ وَحُورٌ عَيْنٌ ﴿٢٨٦﴾ فقد خفض بعض القراء ورفع بعضهم الحور العين، قال الذين رفعوا: الحور العين لا يطاف بهن، فرفعوا على قولهم: وعندهم حور عين، أو: مع ذلك حور عين. فقليل الفاكهة واللحم لا يطاف بها، وإنما يطاف بالخمير وحدها والله أعلم، ثم أتبع آخر الكلام أوله، وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم، أنشدني بعض بني أسيد يصف فرسه:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا ^(٢٨٥)

هذا ويمكن أن يفهم الجوار على أنه ضرب من القياس، حيث يعلل النحاة

مخالفة الكلمة لإعرابها الصحيح بالقياس على الكلمة المجاورة، ولذلك أطلقوا عليه الحمل على الجوار. وقد رأينا أن مصطلح الحمل هو أكثر المصطلحات التي استخدمت للدلالة على القياس التعليلي.

ومن ناحية ثالثة قد يفهم الجوار على أنه لون من التوهم، يقع حين يظن المتكلم أن الكلمة المحمولة على الجوار تابعة للكلمة السابقة نعتاً أو عطفاً. فيظن المتكلم على سبيل المثل أن «خرب» في قولهم: هذا جحر ضب خرب من نعت الضب فيجرها، لا من نعت الجحر. أو أن «هموز» في قول الشاعر: «وإياكم وحيه بطن وإد هموز» تابعة لواد لا لحية، وهذا ما يمكن أن نفهمه من تعليل سيبويه للحمل على الجوار في «هذا جحر ضب خرب» بأنه جاز «لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب»^(٢٨٦).

ولعل هذا الفهم للحمل على الجوار على أنه ضرب من الخطأ، هو الذي حدا بالزجاج والنحاس والأنباري وأكثر المتأخرين إلى رفضه، وإلى التشدد في رفض وقوعه في القرآن الكريم؛ فالزجاج يرى أن الخفض على الجوار لا يكون في كتاب الله^(٢٨٧)، والنحاس يرى أن ما ذهب إليه الأخفش وأبو عبيدة من أن الخفض في قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم)^(٢٨٨) على الجوار «غلط عظيم؛ لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو غلط ونظير الإقواء»^(٢٨٩) وإنما كان نظيره الإقواء فيما نظن لأن أكثر ما جاء من الإقواء من هذا القبيل نحو قول امرئ القيس:

كأن ثبيراً في عرّانين وبّله كبير أناس في بجادٍ مُزملٍ

فجر مزمل كأنه نعت لبجاد، وإنما هو نعت لكبير. وفي موضع آخر يقرر النحاس أن الجوار لا يجوز في كتاب الله تعالى، إنما يقع في الغلط^(٢٩٠)، وهذا ما يراه مكى، فالجوار عنده بعيد ولا يحمل القرآن عليه^(٢٩١)، وقد تابعه الأنباري كعادته.^(٢٩٢)

والمشكلة لون من الجوار، وهي تنقسم إلى قسمين: تامة، وناقصة. فالأولى نحو

قوله تعالى: ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(٢٩٣) فهذا «ليس بعدوان في المعنى، إنما هو لفظ على مثل ما سبق قوله، ألا ترى أنه قال: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢٩٤)؟ فالعدوان من المشركين في اللفظ ظلم في المعنى، والعدوان الذي أباحه الله وأمر به المسلمين قصاص»^(٢٩٥)، ولذلك يرى الزجاج «أنه سمى الثاني اعتداءً لأنه مجازاة»^(٢٩٦) ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلَهَا﴾^(٢٩٧). «الثانية ليست سيئة في الحقيقة، ولكنها سُمِّيت سيئة لاذدواج الكلام»^(٢٩٨).

أما المشكلة الناقصة فهي مشكلة في الصيغة، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (ارجعن مأجورات غير مأزورات). فقد قال مأزورات ولم يقل موزورات، وهو الاشتقاق الصحيح، لتحقيق التجانس الصوتي مع الكلمة المجاورة. ومن ذلك فيما يرى الفراء «قول العرب: ما ساءك وناءك، ومعناه ما ساءك وأناءك، إلا أنه ألقى الألف لأنه متبع لساءك، كما قالت العرب: أكلت طعاماً فهنأني ومرأني، ومعناه إذا أفردت وأمرأني فحُذِفَ منه الألف لما أن أُتْبِعَ ما لا ألف فيه»^(٢٩٩). ولذلك يرى الزجاج والنحاس ومكي أنه «يقال مع هنأني مرأني، فإذا لم تذكر هنأني قلت أمرأني بالألف»^(٣٠٠) وكذلك قولهم «رجس نجس»، «ولا تكاد العرب تقول نجس إلا وقلبها رجس، فإذا أفردوها قالوا نَجَس لا غير»^(٣٠١)، وكذلك قوله الشاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

«فإنما أدخل في يزيد الألف واللام لما أدخلها في الوليد»^(٣٠٢)، وكذلك قولهم: تركته سرمداً سرمداً على الإتياع»^(٣٠٣)، وقولهم: لتأتينا بالغدايا والعشايا»^(٣٠٤)، وكذلك تعليل الفراء لقراءة أبي عمرو بإمالة أواخر الآيات في سورة الشمس، «وإن كان أصل بعضها بالواو، من ذلك تلاها وطحها ودحاها. لما ابْتَدَأَتِ السُّورَةُ بحروف الياء والكسر أَتْبَعْتُهَا ما هو من الواو، ولو كان الابتداء بالواو لجاز فتح ذلك كله. كان حمزة يفتح ما كان من الواو ويكسر ما كان من الياء، وذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب، فإذا انفرد جنس الواو فتحته»^(٣٠٥).

ومن المظاهر الأخرى للجوار اكتساب الكلمة بعض صفات ما تجاوره، كالبناء والتأنيث والجمع والتعريف. فمن اكتسابها للبناء إذا كان ما يجاورها مبنيا بناء الظرف حينما يضاف إلى مبنى. نحو تعليلهم للفتح في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خَزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾^(٣٠٦) ففي الآية قراءتان: «بكسر الميم، وفتحها، فمن قرأ بالكسر أعربه على الأصل، ومن قرأ بالفتح بناه لإضافته إلى غير متمكن. لأن ظرف الزمان إذا أضيف إلى غير متمكن أو فعل ماضٍ بنى، قال الشاعر:

على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ ألما تَصُحُّ والشيبُ وازعُ»^(٣٠٧)

ويرى الفراء أن الظرف إذا أضيف إلى غير اسم جاز بناؤه، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٣٠٨). حيث يجوز عنده «أن ترفع اليوم بهذا، ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب: مضى يومئذٍ بما فيه، ويفعلون ذلك به في موضع خفض، قال الشاعر:

رَدَدْنَا لَشَعْنَاءِ الرَّسُولِ وما أرى كيومئذٍ شيئا تُرَدُّ رسائله»^(٣٠٩)

غير أنه يحكى عن الكسائي «أن العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا اليوم إلى يفعل وتفعل وأفعل ونفعل، فيقولون: هذا يومٌ نفعل ذاك، وأفعل ذاك، وتفعل ذاك، فإذا قالوا فعلت فأضافوا يوم إلى «فعلت» أو إلى «إذ» آثروا النصب»^(٣١٠) ويرى الفراء أن هذا الذي حكاه الكسائي هو الأكثر، لكن الفتح جائز أيضا إذا أضيف الظرف إلى المضارع. وهذا ما يرفضه البصريون، فالزجاج يرى أن البناء يكون للإضافة إلى غير متمكن، ويحكى أن البصريين «لا يميزون هذا يومٌ نفع زيدا صدقه؛ لأن الفعل الماضي غير مضارع، فهي إضافة إلى غير متمكن، وإلى غير ما مضارع المتمكن»^(٣١١). وهذا ما يراه النحاس^(٣١٢) ومكي^(٣١٣) والأنباري^(٣١٤) فعندهم جميعا أن البناء يجوز في نحو:

على حينِ ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم.

لم يَمْنَعِ الشرب منها غَيْرَ أن نطقت حمامة فى غصون ذات أوقال

لأن الإضافة إلى غير متمكن (٣١٥).

وقد تكتسب الكلمة التعريف بالجوار. من ذلك قوله تعالى: ﴿عَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ
التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ (٣١٦). فهذه الصفات نعت للمعرفة، وهى نكرة، ألا ترى
أنك تقول مررت برجل شديد القلب؟ إلا أنه وقع معها قوله: ﴿ذِي الطَّلَوِ﴾،
وهو معرفة، فأجرين مجراه (٣١٧).

وقد تصرف الكلمة الممنوعة من الصرف بعلّة الجوار؛ وذلك نحو قوله تعالى:
(سلاسل وأغلالا) (٣١٨). فقد «قُرئَ سلاسل بتنوين وبغير تنوين، فمن نون فلأنه
جاور أغلالا» (٣١٩). ومن ذلك ما يحكيه الفراء من أن «أكثر ما تجرى العرب
"غدوة" إذا قُرئت بعشية، فيقولون: إني لآتيك غدوة وعشية، وبعضهم غدوة
وعشية، ومنهم من لا يجرى عشية لكثرة ما صحبت غدوة» (٣٢٠).

والتأنيث من الصفات التى تكتسب أيضا عن طريق الجوار. يقول الأخفش بعد
أن يورد قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (٣٢١): «فإن قلت كيف قال عشر والمثل
مذكر؟ فإنما أنت لأنه أضاف إلى مؤنث» (٣٢٢). والمضاف كما يقول الأنباري
«يكتسب التأنيث من المضاف إليه، كقراءة من قرأ: (تلتقطه بعض السيارة)» (٣٢٣) بناء
التأنيث، وقد قالوا: ذهب بعض أصابعه، وقال الشاعر:

إِذَا بَعْضُ السَّفِينِ تَعَرَّقْنَا كفى الأيتامَ فقد أبى اليتيم

فقال تعرقنا بالتأنيث، وقال الآخر:

لما أتى خبرُ الزبيرِ تواضعت سورُ المدينةِ والجبالُ الحُشَّعُ

وقال الآخر:

مَشَيْنَ كما اهترتُ رياحٌ تَسْفَهَتْ أعالِيها مَرُّ الرياحِ النَّواسمِ

فقال: تسفहत بالتاء لتأنيث الرياح، وهذا كثير في كلامهم (٣٢٤).

وقد أطل الفراء - قبل ذلك - الوقوف عند هذه الظاهرة في غير موضع من
معانى القرآن، وقدم لها الكثير من الأمثلة (٣٢٥).

ومن مظاهر الاعتداد بعلاقة الجوار قول البصريين بعمل الأقرب في باب التنازع؛ ولذلك يصرح الأنباري بأن النصب في قوله تعالى ﴿ءَاتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٣٢٦) بأفرغ عند البصريين لأن أفرغ أقرب إليه من «آتوني»، فكان إعماله أولى؛ لأن القرب له أثر في قوة العمل، ولهذا أعملوا الأقرب في: خشنت بصدرة و صدر زيد^(٣٢٧). وهو يشرح هذا في الإنصاف بأنهم «يختارون إعمال الباء في المعطوف ولا يختارون إعمال الفعل فيه لأنها أقرب إليه منه»^(٣٢٨). أما الكوفيون فقد اختاروا في الآية الكريمة إعمال الأول.

وفي الإنصاف بيان علة هذا الاختيار، وهى أنهم راعوا علاقة السبق لا علاقة القرب، «فالفعل الأول سابق للفعل الثانى، وهو صالح للعمل كالفعل الثانى، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به»^(٣٢٩). ويتنصر الأنباري لمذهب البصريين بأن العرب و «إن كانوا يعنون بالابتداء، إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر»^(٣٣٠). «والذى يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا هذا جحر ضب خرب، فأجروا خرب على ضب، وهو فى الحقيقة صفة للجحر، لأن الضب لا يوصف بالخراب»^(٣٣١). وَيُشَبِّهُ هذا الخلاف خلاف الأشاعرة والمعتزلة حول فاعل الفعل الإنسانى، حيث «ذهب المعتزلة إلى الأقرب وهو الإنسان، وذهب الأشاعرة إلى الأسبق وهو الله»^(٣٣٢).

لكن اعتداد الكوفيين بالأسبقية لا ينفى أهمية علاقة الجوار عندهم، فالخلاف إنما كان حول الأكثر أهمية. وقد رأينا الفراء من أكثر من اعتد بعلاقة الجوار، كما أن الكوفيين يؤكدون دور علاقة الجوار فى العمل حين يرون أن جواب الشرط «محزوم على الجوار، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة فى الجوار حُمل عليه فى الجزم، فكان مجزوماً على الجوار، والحمل على الجوار كثير»^(٣٣٣).

٢ - العلل الدلالية :

المقصود بالعلل الدلالية مجموعة العلل التى تفسر القاعدة بتقديم قيمة دلالية

لها، أو تبرر الخروج على القاعدة بإظهار الفائدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج.
من ذلك توقفهم عند بيت أبي النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أضنع

حين قرر أن الرفع في «كله» على خلاف القاعدة، غير أنه يدل على ما لا يدل عليه
النصب، حيث يدل على أنه لم يصنع أى شيء من الذنب، بينما يمكن أن يدل النصب
على أنه لم يصنع الذنب كله وإنما صنع بعضه. (٣٣٤)

مثل هذا نجده في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (٣٣٥)، فالأولى عند
النحاة رفع «كل»، وقد أجمع القراء على النصب. وعلة ذلك عندهم أن النصب
يحقق دلالة لا يحققها الرفع؛ حيث يدل على أن كل شيء مخلوق لله عز وجل، وهى
دلالة لا تتعين في قراءة الرفع. وهكذا كان النحاة يتساحون مع كل تغيير يؤدي إلى
قيمة دلالية. وسوف تعرض الصفحات التالية إلى ما اطرده من العلل الدلالية، ولم
يقتصر استخدامه على نص بعينه.

(أ) - علة الفرق:

علة الفرق من العلل التي استخدمت في تعليل القاعدة وتعليل الخروج عليها
على السواء. ويبدو أنها من العلل التي استخدمت مبكراً، حيث تشير بعض
النصوص إلى أن أبا عمرو بن العلاء قد اعتل بها للقراءة: (فَرُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ) (٣٣٦)
مقابل قراءة الجمهور ﴿فَرِهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾، وهو يرى أن الذى قرأ (فرهن) صار إلى
هذه القراءة للفرقة بين الرهان من الرهن، ورهان الخيل. (٣٣٧)

وقد استخدمت علة الفرق على نطاق واسع في مجموعة الكتب موضوع
الدراسة؛ من ذلك أن لام الجر في نحو قولنا: «لزيد» كسرت عندهم «ليفصل بين
لام القسم ولام الإضافة» (٣٣٨)، وأن «نون الجمع فتحت للفرق بينها وبين نون
المثنى» (٣٣٩)، وأن الحرف الأول من المضارع الرباعى ضُمَّ «ليفرق بين ذوات الثلاثة
نحو ضرب وبين ذوات الأربعة نحو دحرج» (٣٤٠). وكذلك كسر الباء في نحو (بسم

الله) «ليفرق بين ما يخفض وهو حرف لا غير، وبين ما يخفض وقد يكون اسماً نحو الكاف»^(٣٤١) كما أن ضمير الفصل دخل قبل الخبر للفرق بين الخبر والصفة»^(٣٤٢). ولم تجز الإمالة في «حتي» و «لما» و «إلا» للفصل بينها وبين الأسماء: حبلً وهدى»^(٣٤٣). وكذلك يوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف للفرق بينها وبين النون الثقيلة»^(٣٤٤). كما تجمع «هَمْزَة» ونحوها «وهي ساكنة على هَمْزَات فرقا بين الاسم والنعت»^(٣٤٥). وتكسر لام البعد في ذلك «لثلاثا تلتبس بلام الملك في قولهم؛ ذلك»^(٣٤٦).

ويرى الكسائي والفراء أن اللغة الفصيحة في قوله تعالى: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُمْ مِّرْفَقًا﴾^(٣٤٧) هي «كسر الميم، وأن الفتح جائز، قال الفراء: وكأن الذين فتحوا أرادوا أن يفرقوا بينه وبين مرفق الإنسان»^(٣٤٨). وشبيه بهذا موقف الأخفش من قوله تعالى: (أَوْ عِدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا)^(٣٤٩). في قراءة من كسر العين. وهي قراءة بن عباس وطلحة بن مصرف والجاحدري^(٣٥٠)، فهو يرى أن الكسر هو الوجه «لأن العدل المثل، وأما العدل فهو المصدر، تقول: عدلت ذا بهذا عدلا حسنا، والعدل أيضا: المثل، وقال: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عِدْلٌ﴾^(٣٥١) أى: مثل، ففرقوا بين ذا، وبين عدل المتاع. كما تقول امرأة رزان وجحر رزين»^(٣٥٢). وهو كذلك يرى أن الأصل في: «علي» و«لدي» هو: علاى ولداى، لكنه «لم يقل عداى ولا لداى كما تقول: على زيد ولدى زيد ليفرقوا بينه وبين الأسماء؛ لأن هذه ليست بأسماء، وعصاى وهداى وقفأى أسماء»،^(٣٥٣) ويحكى الزجاج أن بنى قيس «يقولون كُذْتُ، فهى عندهم فعُلت. وقيل إنهم فعلوا ذلك ليفرقوا بينه وبين كُدت من الكيد»^(٣٥٤).

ويرى الفراء أنهم لم يحتاجوا إلى المدِّ في قوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(٣٥٥) على عكس قوله: ﴿ءَالَّذِينَ كَرَّمُوا أَمْثَلُ الثَّنِيَّتَيْنِ﴾^(٣٥٦)؛ وذلك لأن الألف (إنما طولت في الآن وشبهه لأن ألفها كانت مفتوحة، فلو أذهبتها لم تجد بين الاستفهام والخبر فرقا، فَجُعِلَ تطويل الألف فرقا بين الاستفهام والخبر. وقوله: (أفتري) كانت ألفها مكسورة وألف الاستفهام مفتوحة، فافترقا ولم يحتاجا إلى تطويل الألف»^(٣٥٧). وقد استخدمت علة الفرق في مواضع كثيرة غيرها ما ذكر^(٣٥٨).

(ب) علة أمن اللبس:

تتداخل علة أمن اللبس مع علة الفرق. وهما في التحليل النهائي وجهان لعملة واحدة، فالفرق يقع رغبة عما يؤدي إليه عدم الفرق من لبس. وعلة أمن اللبس من العلل الأساسية في النحو العربى. وهى علة موجبة، فكل ما يؤدي إلى لبس في المعنى ينبغى أن يُبتعد عنه، أو كما يقول ابن مالك :
وإن بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ^(٣٥٩).

ومن ثم فقد تمتنع الرغبة في أمن اللبس تركيباً جائزاً، نحو منع تقديم المفعول على الفاعل في نحو: ضرب موسى عيسى حتى لا يلبس الفاعل بالمفعول نتيجة غياب قرينة الإعراب، والحال كذلك مع المبتدأ والخبر في نحو: أخى صديقى.

وأكثر وسائل أمن اللبس زيادة بعض الحروف، نحو زيادة اللام في خبر «إن» المخففة، ف «إن» المخففة من الثقيلة كما يقول الأخفش «لا تكون إلا وفي خبرها اللام، يقولون: إن زيداً لمنطلق ولا يقولونه بغير لام مخافة أن تلبس بالتي معناها ما»^(٣٦٠). وكذلك تزداد (من) مع «مَنْ» و «ما» الشرطيتين، وهذا كثير في القرآن نحو قوله تعالى: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٣٦١)، وقوله: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أُولَئِكَ ﴾^(٣٦٢). وقوله: ﴿ أُولَئِكَ يَرْوُونَ إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٣٦٣)، «ولم يقل في شيء منه بطرح «من» كراهية أن تشبه أن تكون حالاً لمن وما»^(٣٦٤).

وكل التغييرات التى تحدث في الجملة من تقديم وتأخير وتضمين وحذف مشروطة عند النحاة بأمن اللبس، وقد أجازوا على سبيل المثال حذف كل ما يعرف المعنى في غيابه، أما إذا لم يعرف المعنى فالحذف ممتنع. يقول الزجاج بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٣٦٥): «حَذَفُ فِيهِ ههنا سائغ؛ لأن في مع الظروف محذوفة، تقول: أتيتك اليوم، وأتيتك في اليوم.. وفَصَّلَ النحويون في الظروف، وفي الأسماء غير الظروف، فقالوا: إن الحذف مع الظروف

جائز كما كان في ظاهره، فكذا الحذف في مضمرة. لو قلت: الذى سرت اليوم ، تريد الذى سرت فيه جاز؛ لأنك تقول سرت اليوم ، وسرت فيه. ولو قلت الذى تكلمت فيه زيد لم يجز الذى تكلمت زيداً^(٣٦٦)؛ وذلك لأن المعنى لا يتضح فى هذه الحالة مع الحذف، فقد يكون المعنى الذى تكلمت فيه، أو عنه، أو إليه، أو أمامه، إلى آخره.

وشبيه بهذا ما يحكيه النحاس عن سيبويه من أنه يجوز حذف المضاف حيث يفهم المعنى، فإذا أشكل الفهم امتنع الحذف، ولذلك يجوز الحذف فى نحو: ﴿وَسَقِلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٣٦٧) «أى: أهل القرية، ولا يجوز: كلم هندا، وأنت تريد: غلام هند؛ لأن هذا يشكل»^(٣٦٨).

وعلى هذا فقاعدة أمن اللبس قاعدة حاکمة فوق القواعد النحوية الجزئية، فهى قاعدة تمنع الجائز تارة وتوجب تارة أخرى.^(٣٦٩)

(ج) - علة التوكيد:

يمثل السيوطى لعل التوكيد بزيادة لام الابتداء فى نحو قوله تعالى: (لَيُؤْثِرُنَّ وَأَخُوهُ)^(٣٧٠)، وزيادة نون التوكيد فى الفعل نحو: «لأقتلنك». وعلى هذا فعلة التوكيد علة دلالية تستخدم لتفسير ما يطرأ على الجملة من تغيير عن طريق الزيادة فى أغلب الأحيان، من ذلك زيادة اللام فى خبر «إن» نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾^(٣٧١)، وزيادة من فى نحو قوله: ﴿فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(٣٧٢)، وزيادة ما فى نحو قوله: ﴿قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيدُنِي مَا يُوعَدُونَ﴾^(٣٧٣)، «فإن ههنا للشرط وما زائدة للتوكيد»^(٣٧٤).

وقد استخدمت علة التوكيد أيضا علة للتكرار كما فى قول جل وعز: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾^(٣٧٥). فالنحاس يحكى أن «أن» الثانية عند سيبويه مكررة للتوكيد^(٣٧٦)، وهذا ما يراه مكى، فعنده أن «حقيقة «أن» الثانية أنها مكررة على جهة التأكيد؛ لأن المعنى كتب على الشيطان أنه من تَوَلَّاهُ أضله»^(٣٧٧).

وقد استخدمت علة التوكيد أيضا تعليلا لتحويل صيغة الإضافة فى نحو:

«أكلت نصف التفاحة» إلى بدل بعض من كل: أكلت التفاحة نصفها. فالتركيب الإضافي - كما سبق - هو الأصل، وقد تحول إلى البديل للتوكيد، ولذلك يقول الزجاج بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۖ﴾ (٣٧٨): «المعنى - والله أعلم - أن نصفه بدل من الليل، كما تقول: ضربت زيدا رأسه، فإنما ذكرت زيدا لتوكيد الكلام. وهو أوكد من قولك ضربت رأس زيد، فالمعنى قم نصف الليل إلا قليلا، أو انقص من النصف، أو زد على النصف» (٣٧٩).

٣ - العلل التحويلية:

المقصود بالعلل التحويلية مجموعة العلل التي تُردُّ إلى فكرة الأصل والفرع التي سبق أن عرض لها الفصل السابق، وتضم هذه المجموعة علتين من العلل التي ذكرها السيوطي، هما علتنا الإشعار والتعويض. وقد سبق أن عرضنا للتعويض عند الحديث عن مظاهر التحويل. والتعويض والإنابة والإبدال جميعها مبررات للحذف توضح السبب في جوازه. ولا يمنع هذا من أنها من مظاهر التحويل؛ لأن التحويل تم باستخدامها. وتضم أيضا هذه المجموعة علل استصحاب حال الأصل، والرد إلى الأصل، والعدل، والحمل بجامع الأصلية والفرعية، والحمل على المعنى.

(أ) استصحاب حال الأصل:

الاستصحاب في ذاته لا يعنى التحويل، وإنما يعنى عدم التحويل. وقد صُنِّفَ مع العلل التحويلية لأنه ينطلق من الإيذان بفكرة الأصل والفرع، فالاستصحاب معناه الإبقاء على ما يستحقه الأصل عند عدم دليل النقل، يقول الأنباري: «ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما بنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولم يتضمن معناه، فكان باقيا على أصله في الإعراب. ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقيا على أصله في البناء» (٣٨٠).

والذى يبدو لى أنه -كالطرد -لون من القياس البرهانى يعتمد على طرد حكم الكل فى الجزء، أو الأصل فى الفرع؛ فالتعليل السابق يمكن أن نصوغه على النحو التالى:

الأفعال مبنية

الأمر من الأفعال

إذن الأمر مبنى

وكما صرح الأنبارى بأنه لا يفلح طارد^(٣٨١) صرح بأن استصحاب حال الأصل من أضعف الأدلة^(٣٨٢).

ومن نماذج استخدام علة الاستصحاب فى مجموعة الكتب موضوع الدراسة ما يراه الزجاج من أنه يجوز فى غير القرآن «لاتضارَّ والدة بولدها» بكسر الراء؛ «وإنما جاز الكسر لأنه الأصل فى تحريك أحد الساكنين»^(٣٨٣). وهو كذلك يرى أن من يدغم القاف فى القاف فى نحو: من يُشاقَّ زيدا أهنة - فإنه «يفتح القاف لأن القافين ساكتان، فحركت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين، ولأن قلبها ألفا. وإن شئت كسرت القاف؛ لأن أصل التقاء الساكنين الكسر»^(٣٨٤).

وفى إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾^(٣٨٤). يرى الأنبارى أن الآية تقرأ «بهمزتين محقتين، وتقرأ بتحقيق الأولى وتلين الثانية بغير مد، وتقرأ بتلين الثانية بعد مدة، وتقرأ بحذف همزة الاستفهام. فمن قرأ بهمزتين محقتين فعلى الأصل: الأولى همزة الاستفهام، والثانية همزة إن»^(٣٨٥). ومن ذلك ما حكاه النحاس من أن علة بناء الأمر عند البصريين إنما هى استصحاب الحال؛ وذلك أن الأصل فى الأفعال البناء.^(٣٨٦)

وقد علل الزجاج لقراءة من قرأ: (ويغوئاً ويعوقاً)^(٣٨٧). بالتنوين بأن «الذين صرفوا جعلوا هذين الاسمين الأغلب عليهما الصرف؛ إذ كان أصل الأسماء عندهم الصرف»^(٣٨٨)؛ ولذلك نجده يقرر فى موضع آخر أن الاسم إذا لم يعلم

«للمذكر هو أو للمؤنث فحقه الصرف، حتى يعلم أنه لا ينصرف؛ لأن أصل الأسماء الصرف»^(٣٨٩).

ب - علة الرد إلى الأصل:

يقرر النحاة أنه إذا وجدت علة موجهة للعدول عن الأصل ينبغي أن يُصار إليها، ولا يجوز حينئذ التمسك بالأصل؛ لأن استصحاب الحال من أضعف الأدلة^(٣٩٠). لكن هناك بعض الحالات التي يُرجعُ فيها إلى الأصل. منها ما هو قياسي كالثنائية والجمع والتصغير، فهي ترد الأشياء إلى أصولها، ومنها غير القياسي كالضرورة. وهي عندهم تبيح للشاعر أن يراجع الأصل المهجور، كما في قوله:

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أُنَى أَجُودَ لَأَقْوَامٍ وَقَدْ ضَيَّنُوا

فالقياص أن يقول «ضنوا» بالإدغام، لكنه عاود الأصل لما اضطر إلى ذلك^(٣٩١). ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَخَرِ الْبَقِينِ

فقد رد الشاعر كلمة «دم» إلى أصلها الثلاثي؛ إذ «لا يكون اسم على حرفين إلا وقد حذف منه، والمحذوف منه «ياء»، وقد نطق به على الأصل»^(٣٩٢).

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو قِيضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفُكُ تَغْرِيهِ بِالْوَجْدِ

فالأصل حذف الضمة من الواو للثقل، لكن الشاعر لما احتاج إلى التحريك عاد إلى الأصل الذي هجرته العرب، ومثله قول الشاعر:

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَبِيثُ الشَّرِّ كَابِي الْأَزْنَدِ

وقوله:

تَرَاهُ وَقَدْ بَزَّ الرَّمَاءَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكَلَابِ عَنْهُمْ مُضْغَى الْخَدِّ

وقد جعلوا من ذلك أيضا قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ^(٣٩٣)

حيث سكن الحرف الأخير كما يحدث في الأفعال غير المعتلة، إذ الأصل في الجزم هو السكون.

ومن الأصول التي عاودها الشعراء مجيء اسم المفعول من الأجوف على زنة مفعول، فيقولون: مقوول ومبيوع، ومن ذلك قول الشاعر:

نبئت قومك يزعمونك سيدا وإخال أنك سيد معيون^(٣٩٤)

جـ - علة الدلالة على الأصل

علة الدلالة على الأصل هي علة الإشعار عند السيوطي. ويمثل لها «بقولهم في جمع موسى موسون - بفتح ما قبل الواو - إشعارا بأن المحذوف ألف»^(٣٩٥). وكذلك الحال في يسعون ويرضون. فعلة الدلالة تبرير للحذف بأن في الكلام ما يدل على المحذوف، ومن ثم يمثل لها الدكتور تمام حسان بقول ابن السراج: «ألا ترى أنك تقول: زيد أضربه وزيد تضربه؟ فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيداً ضاربه أنا أو أنت، لأن في تصارييف الفعل ما يدل على المضمر ما هو»^(٣٩٦) أي أن الحذف إنما جاز مع الفعل لوجود ما يدل على المحذوف، وهو حروف المضارعة.

وعلة الدلالة تختلف بهذا المعنى عن علة البيان، وعلة دلالة الحال، وعن العلة الدلالية. فعلة البيان يقصدون بها بيان الحركة كما في نحو: «له»، فهي أقرب إلى علة التقوية، التي سوف نعرض لها فيما بعد، أما علة دلالة الحال فهي واحدة من علل السياق الخارجى تبرر الخروج عن الأصل بوضوح الدلالة في سياق التكلم. والعلة الدلالية علة تقدم - كما سبق - قيمة دلالية للقاعدة أو الخروج عليها.

ومن أمثلة علة الدلالة على الأصل في مجموعة الكتب موضوع الدراسة تحليل الزجاج لجواز الإمالة في نحو: «جاءهم» بأنها في «الأصل من ذوات الياء، فأميلت لتدل على ذلك»^(٣٩٧)، وهذا ما يشير إليه أيضاً في تعليقه للإمالة في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٣٩٨) وأخواتها من سورة الشمس، وعنده أن أواخر هذه الآيات أميل منها «ما كان من ذوات الياء ليدلوا على أن الشيء من ذوات الياء»^(٣٩٩).

ويعلل النحاس لقراءة منصور بن المعتمر (إن تكونوا تَيْلُمُونَ) ^(٤٠٠) بأنه كسر التاء «ليدل على أنه من فَعِل» ^(٤٠١). وهذه نفس العلة التي يقدمها للغة تميم في وجل يوجل، فهم يقولون: «ييجل ليدلوا على أنه من فَعِل» ^(٤٠٢). ويرى الزجاج أن كسر الراء في: ﴿أَرِنَا﴾ ^(٤٠٣) أجود من التسكين؛ «لأنه في الأصل: أَرَيْنَا، فحذفت الهمزة وبقيت الكسرة دليلا عليها» ^(٤٠٤).

ومن ذلك ما يراه الأنباري في قوله تعالى ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ فالجر عنده «على البدل من مائة؛ لأن المائة في معنى سنين، ومن لم ينون أضاف مائة إلى سنين تنبيهها على الأصل الذي كان يجب استعماله في استعان واستقام واستجاب» ^(٤٠٥). أى أن العرب إنما استصحبت حال الأصل في بعض الكلمات للإشارة إلى هذا الأصل والتنبيه عليه.

وكما تشير العرب إلى الأصل وتدل عليه، تشير إلى المحذوف وتدل عليه، ومثل هذه الدلالة هي التي تبرر الحذف في الكثير من الأحيان، من ذلك حذف الياء من نحو: غلامى، «فَحَذَفُ الياء جاز لأن الكسرة دليلٌ عليها» ^(٤٠٦). وكذلك حذفها في نحو قوله تعالى: (ثم كِيدُونِ جميعاً) ^(٤٠٧). «فالأصل كيدوني؛ حذفت الياء لأن الكسرة تدل عليها، وكذا فلا تنظرون» ^(٤٠٨). وقد حذفت الياء أيضا في ﴿إِنْ تَرَنِ﴾ ^(٤٠٩)؛ «لأن الكسرة تدل عليها» ^(٤١٠) ومن ذلك حذف التاء في نحو (تَوَقَّدْ من شجرة مباركة) ^(٤١١) في قراءة نصر بن عاصم، «والأصل تتوقد، وحذفت إحدى التاءين لأن الأخرى تدل عليها» ^(٤١٢).

وكما تشير العرب في بعض الأحيان إلى الأصل، وإلى المحذوف، تشير في أحيان أخرى إلى بعض القواعد؛ من ذلك تعليل الزجاج للوقف على نحو: «حمام» بالميم لا بالياء بالربة في الإيلاء إلى سقوط الياء في درج الكلام، يقول: «وكان ينبغي أن يكون في الوقف بالياء؛ لأن التنوين قد سقط، ولكن الفصحاء من العرب وقفوا بغير ياء، ليعلموا أن هذه الياء تسقط في الوصل» ^(٤١٣).

العدل قد يكون عن الأصل أو عن الباب والجهة، أما العدل عن الأصل فمعناه أن الصيغة المنطوقة محولة عن أخرى، من ذلك تعليل منع الصرف في «عمر» بأنه منع من الصرف لأنه معدول عن عامر^(٤١٤)، وكذلك طوى، فقد منع من الصرف للعدل عن طاو،^(٤١٥) وكذلك ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾^(٤١٦) فمعناه عند الزجاج: «اثنين اثنين، وثلاثا ثلاثا، وأربعا أربعا؛ إلا أنه لا ينصرف من جهتين لا أعلم أن أحدا من النحويين ذكرهما، وهى أنه اجتمع فيه علتان: أنه معدول عن اثنين اثنين، وأنه عدل عن تأنيث»^(٤١٧).

أما العدل عن الجهة فهو مخالفة اللفظ لما عليه بقية أفراد بابه، من ذلك تعليل بناء حيث بأنها «مبنية على الضم لأنها خالفت أخواتها من الظروف في أنها لا تضاف»^(٤١٨)، وتعليل بناء أى «بأنها خالفت أخواتها، واستعمل معها حرف النداء»^(٤١٩). وشبيه بهذا تعليل بناء اسم لا النافية للجنس على ما ينصب به؛ بأن «سبيل النكرة أن تتقدمها أخبارها، فتقول: قام رجل، فلما تأخر الخبر في التبرئة نصبوا، ولم ينونوا لأنه نصب ناقص. وقال الفراء: سبيل لا أن تأتي بمعنى غير، تقول: مررت بلا أحد ولا اثنين، فلما جاءت بغير معنى «غير» و«ليس» نُصِبَ بها ولم يُنَوَّن»^(٤٢٠). ووشبيه بهذا تعليل الفراء لعدم صرف (مثنى وثلاث ورباع) فعنده «أنها حروف لا تجرى، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن، ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة؛ وأنهن لا يضافن إلى ما لا يضاف إليه الثلاثة والثلاث، فكان لامتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام»^(٤٢١) وهكذا تمنع (ثلاث ورباع) من الصرف للعدل عن أصل هو: ثلاثة ثلاثة فيما يرى الزجاج، أو العدل عن الجهة؛ إذ سبيل الثلاثة والأربعة الإضافة كما يرى الفراء. ومثل هذا نجده في تعليل عدم صرف «آخر»، فهو عند الأنباري للعدل عن الأصل الذى هو آخر، وعند سيويه للعدل عن الجهة؛ إذ «سبيل فُعل من هذا الباب أن يأتى بالألف واللام نحو: الكبر والفضل»^(٤٢٢).

هـ - علة التركيب:

تشارك علة التركيب مع علة العدل في أنهم عللوا بها لأحد أمرين: إما البناء، أو منع الصرف. فهي علة لمنع الصرف في نحو: «بعلبك». و«حضر موت». وهي علة البناء في نحو: «خمسة عشر» و«هيهات» التي يرى النحاس أنها بنيت على الفتح «لأن فيها هاء التأنيث، فهي بمنزلة اسم ضم إلى اسم»^(٤٢٣). وكذلك المضارع إذا لحقت به نون التوكيد فإنه «يُنْتَى على الفتح، كما يبنى الشيطان إذا ضم أحدهما إلى الآخر»^(٤٢٤)، ومن ذلك أيضا تعليل الأخفش لبناء الذين بأنها مركبة من «الذي ضمت إليه النون، فصارت كخمسة عشر»^(٤٢٥).

ومن هذا القبيل أيضا تعليل البصريين للفتح في نحو: «يا بن أمّ» فهم يعللون ذلك بأن الاسمين «جعلتا اسما واحدا، كقوله: يا خمسة عشر أقبلوا»^(٤٢٦). وقد استخدمت علة التركيب في غير هذه المواضع مرات عديدة^(٤٢٧).

و- علة الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى وسيلة تعليلية استخدمت أساسا لتعليل خروج بعض النصوص على قواعد المطابقة. وهذه الوسيلة تكون إحدى الوسائل القياسية حين يعلل بها للخروج على قواعد المطابقة في النوع والعدد، وتكون إحدى الوسائل التحويلية حين يعلل بها للخروج على المطابقة في العلامة الإعرابية.

ومن أمثلة استخدام الحمل على المعنى في التعليل للخروج على قواعد المطابقة في النوع تعليلهم لقوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤٢٨). فالقاعدة تتطلب أن تكون الجملة: إن رحمة الله قريبة، وقد جاءت الآية الكريمة بالتذكير، وهذا عندهم من الحمل على المعنى. فالرحمة كما يقول الزجاج في معنى الغفران فكأنه قال: إن غفران الله قريب من المحسنين^(٤٢٩). ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾^(٤٣٠). فقد قال جاءه ولم يقل جاءته «لأن الموعظة والوعظ واحد، مثل:

فَقَدْ عَدَرْتَنَا فِي صَحَابَتِنَا الْعَذْرُ

لأنه بمعنى المَعْدِرَةِ^(٤٣١). وكذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ كَانَ عَقِبُهُ
الْمُكَذِّبِينَ﴾^(٤٣٢)، فقد قال: «كان ولم يقل كانت لوجهين: أحدهما لأن عاقبة
المكذبين في معنى مصيرهم، والحمل على المعنى كثير في كلامهم»^(٤٣٣).

ويدخل في هذا السياق حديثهم عن جواز الحمل على معنى «من» و«ما»،
وجواز الحمل على لفظهما كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ
صَالِحًا﴾^(٤٣٤). فقد جاء الفعل الأول بالياء حملا على لفظ «من»، وجاء الثانى بالتاء
حملا على معناها.^(٤٣٥)

أما استخدام الحمل على المعنى في التعليل للخروج على المطابقة في العدد فمن
أمثله تعليلهم لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾^(٤٣٦) فقد قال:
يختصمون «حملا على معنى فريقان؛ لأن كل فريق إنما هو جماعة من الرجال. ولو
حمل على لفظ فريقان لقال: فريقان يختصمان»^(٤٣٧). ومثل هذه الآية قوله تعالى:
﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٤٣٨) فقد جمع «حملا على معنى فئة؛ لأنها
في معنى أقوام، ويجوز فئة تنصره حملا على اللفظ»^(٤٣٩).

ومن هذا القبيل جواز الحمل على لفظ كلا وكلتا والحمل على معناهما^(٤٤٠)
وكذلك جواز الحمل على لفظ «من» و«ما» والحمل على معناهما. من ذلك ما يراه
الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرِ﴾^(٤٤١).
فقد «جعل اللفظ واحدا ثم قال: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ فجعل اللفظ جميعا؛ وذلك
أن «من» اللفظ بها لفظ واحد، ويكون جمعا في المعنى، ويكون اثنين. فإن لفظت
بفعله على معناه فهو صحيح، وإن جعلت فعله على لفظه واحدا فهو صحيح»^(٤٤٢).
ومن ذلك فيما يرى الفراء قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا
مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾^(٤٤٣). فقد قال: «ولا يستطيعون،
وقال في أول الكلام يملك؛ وذلك أن ما في مذهب جمع لآلهتهم التي يعبدون،
فوحده يملك على لفظ ما وتوحيدها، وجمع في يستطيعون على المعنى»^(٤٤٤).

وعلة الحمل على المعنى فى الأمثلة السابقة علة قياسية؛ حيث ينشأ القول بها عن افتراض النحاة أن حكم الكلمة أو صفتها تنتقل إلى ما يشابهها فى المعنى. لكن هذه العلة تكون علة تحويلية عندما تستخدم لتعليل الخروج على قواعد المطابقة فى العلامة الإعرابية، وهى مطابقة نحوية تتصل بالتركيب، وليست صرفية تتصل بالصيغة كما فى المطابقة فى النوع والعدد. وإنما جمعت بين هذين النوعين من الحمل على المعنى رغبة عن تجزئة الحديث عن الظاهرة الواحدة.

ويستخدم النحاة علة الحمل على المعنى لتفسير خروج بعض النصوص على قاعدة المطابقة فى العلامة الإعرابية بين التابع ومتبوعه، نحو العطف على كلمة يختلف محلها من الإعراب عن حكمها الظاهر، كما فى حالة المنادى، واسم لا النافية للجنس، والجر بحرف زائد، والفاعل الذى أضيف المصدر إليه.

ومن نماذج العطف على محل المنادى قوله تعالى: ﴿يَنْجِبَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(٤٥)، فقوله تعالى: (والطير) يجوز - فيما يرى الزجاج - «أن يكون نصبا على النداء، المعنى: يا جبال أوبى معه والطير، كأنه قال: دعونا الجبال والطير. فالطير معطوف على موضع الجبال فى الأصل. وكل منادى عند البصريين كلهم فى موضع نصب»^(٤٦)، ولذلك يحكى النحاس أن المازنى أجاز: يا أيها الناس بالنصب على الموضع، كما جاز عند الجميع: يا زيدُ الظريف^(٤٧).

وكما أن المنادى فى محل نصب دائما وإن بنى بعضه على ما يرفع به، فكذلك اسم لا النافية للجنس، فهو دائما فى محل نصب، غير أنه يبنى إذا كان مفردا؛ ولذلك يجوز فى المعطوف على اسمها المفرد أن يبنى عطفا على اللفظ، وأن ينصب عطفا على المحل. ويرى النحاس أنه يجوز فى غير القرآن «فلا رفث ولا فسوقا ولا جدالا فى الحج»^(٤٨). وهذا ما سبق أن قرره الفراء فى غير موضع^(٤٩)، وقد أجازوا أيضا الرفع والتنوين: فلا رفث ولا فسوق ولا جدال، عطفا على محل لا واسمها^(٥٠).

ومن أهم مواضع الإتيان على المحل إتيان كلمة محل المجرور بحرف الجر الزائد.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾^(٤٥١). فالفراء يرى أن (أصغر) يجوز فيها الجر والرفع، فمن قرأ بالجر «يتبعها المثلث؛ لأنك لو ألقيت من المثلث «من» كان رفعا، وهو كقولك ما أتاني من أحد عاقل وعاقل»^(٤٥٢). ومن ذلك أيضا قوله تعالى ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي نَفَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا﴾^(٤٥٣). حيث يحكى الأنباري أن «دينا» بدل من صراط على الموضع؛ لأن هداني إلى صراط وهداني صراطا بمعنى واحد، فحملة على المعنى وأبدل دينا من صراط»^(٤٥٤).

أما الإتيان على محل الفاعل الذي وقع مضافا إليه فنحو قول لبيد:

حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم

فقد رفع المظلوم حملا على موضع المعقب، والمعقب مضاف إليه في محل رفع فاعل، فوصف بمرفوع، والتقدير: وهاجه أن يطلب المعقب المظلوم حقه.^(٤٥٥)

٤ - العلل القياسية:

تنطلق هذه المجموعة من العلل من فرض مؤداه أن الحكم ينتقل من (أ) إلى (ب) لوجود علاقة بينهما. هذه العلاقة قد تكون علاقة تحليلية^(٤٥٦). هي علاقة الشبه - في اللفظ أو في المعنى - وهي تشبه العلاقة التي تربط بين المعنى الأول والثاني في الاستعارة. أو علاقة عقلية كما في العلاقة بين المعنى الأول والثاني في المجاز المرسل، ومن هذه العلاقات العقلية علاقة الأصل بالفرع، وهي تشبه علاقة اعتبار ما كان وما يكون في المجاز، وعلاقة الضدية وعلاقة الجوار وهي علاقة مكانية تشبه علاقة المحلية.

وعلى ذلك فأقرب تصنيفات القياس إلى نظرتهن له بوصفه حملا هو تصنيف السيوطي له، قال: «القياس في العربية أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد»^(٤٥٧).

لكن أهم صور الحمل هي الجمع بين المقيس والمقيس عليه لوجود علاقة تشابه

بينهما. هذا التشابه قد يكون في اللفظ وقد يكون في المعنى، وقد يكون في صفة من الصفات. ومن أمثلة الأول عند السيوطي «زيادة إن بعد «ما» الظرفية والموصولة لأنها بلفظ ما النافية، ودخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة، وتوكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على النافية، وحذف فاعل أَفْعِلْ به في التعجب لما كان مشبها لفعل الأمر في اللفظ»^(٤٥٨). ومن الأمثلة الشهيرة لهذا الحمل بناء الأسماء المكونة من حرفين نحو: «من» و «ما» الموصولتين، و «كم» الخبرية لشبههما اللفظي بالحرف، لأنه في اللفظ على حرفين أو أكثر.

ومن نماذج الحمل على اللفظ في مجموعة الكتب موضوع الدراسة تحليل الأنباري لعدم صرف الأسماء على زنه فَعْلَانْ، فهي عنده «لا تنصرف معرفة ولا نكرة؛ لأن فعلان فعلى أشبه ما في آخره ألف التأنيث الممدودة، وما في آخره ألف التأنيث الممدودة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة. فكذا ما كان على فعلان فعلى»^(٤٥٩). وكذلك تحليل الفراء لعدم صرف «فرادي» في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^(٤٦٠). بأنها شُبّهت بثلاث ورباع^(٤٦١). ومنه كذلك تحليل سكون هاء الضمير في نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٤٦٢) بالحمل على عضد، وذلك بأن تجعل الواو «كأنها من نفس الكلمة، لأنها لا تنفصل عنها، وهو» بمنزلة عضد، فكما جاز أن يقال في عَضُدْ عَضُدْ بالإسكان فكذاك ههنا»^(٤٦٣).

ومن أمثلة التحليل بحمل المقيس على المقيس عليه لشبه بينهما في المعنى تحليل عمل ما عمل كان حملا على ليس^(٤٦٤) لما بينهما من شبه في المعنى، وكذلك تحليل عمل «إن» حملا على «ما»؛ حيث عملت «لأنها بمنزلة ما وفي معناها»^(٤٦٥)، وتحليل إهمال «لكن» المخففة بأنها أشبهت بل، وقد «زعم جماعة من النحويين منهم الفراء أن العرب إذا قالت: ولكن بالواو آثروا التشديد. وإذا حذفوا الواو آثروا التخفيف. واعتل في ذلك الفراء فقال: لأنها إذا كانت بغير واو أشبهت «بل»، فخففوها ليكون ما بعدها كما بعد «بل»، وإذا جاءت بالواو خالفت بل، فشدوا ونصبوا بها»^(٤٦٦).

ومن هذا الضرب من التعليل تعليل دخول الفاء في خبر الذى حملا على من الموصولة لأنها في معناها^(٤٦٧) وقد دخلت الفاء في جواب من الموصولة حملا على من الشرطية؛ لأن من - كما يقول الأخفش - «تكون في المجازاة ويكون جوابها بالفاء»^(٤٦٨). وهذا حمل على اللفظ، أى أن من الشرطية قيست عليها من الموصولة للشبه في اللفظ، ثم قيست «الذى» على من الموصولة للشبه في المعنى. وقد حملت الذى على من في موضع آخر تعليلا لعدم المطابقة العددية في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(٤٦٩) فقد «نَزَلَ» الذى منزلة «من»، و«من» يُرَدُّ إليها الضمير تارة بالإفراد وتارة بالجمع، ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ بالإفراد ثم قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ بالجمع^(٤٧٠).

أما التعليل بالجمع بين المقيس والمقيس عليه لاشتراكهما في صفة من الصفات أو حكم من الأحكام فمنه تعليل الأنبارى لتفضيل قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾^(٤٧١) ففي الآية قراءتان: الرفع على أنه اسم ليس، وأن تولوا خبرها أى: ليس، البر توليتكم، والنصب على أن يكون البر خبر ليس، وأن تولوا اسمها. ورجحة بعض النحويين؛ لأن "أن" المصدرية مع صلتها أعرف من البر، لأنها لا توصف كما يوصف المضممر، والمضممر أعرف المعارف، فلما أشبهت أعرف المعارف كان جعلها الاسم أولي^(٤٧٢). ومن ذلك تعليل بناء المضارع إذا اتصل بنون الإناث بالحمل على الماضى، لأنه يتصل بنون النسوة.^(٤٧٣) وتعليل عمل "إن" مع التخفيف بالحمل على كان التى تعمل مع التخفيف، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾^(٤٧٤).

وتجتمع هذه الأضرب من الشبه في العلل التى يفسر بها النحاة بناء الأسماء حملا على الحروف. فهذا الحمل قد يكون لوجود شبه في المعنى بين الاسم والحرف، نحو تعليل بناء متى لشبهها في المعنى بحروف الشرط والاستفهام، أو لشبه في اللفظ، كتعليل بناء "كم" لأنها أشبهت الحرف شبيها لفظيا إذ وضعت على حرفين، أو

لشبهه في صفة من الصفات، نحو تعليل بناء الذي بأنه أشبه الحرف في صفة من صفاته هي افتقاده إلى ما بعده أو نحو: تعليل بناء «اسم الفعل» بأنه يشبه الحرف في أنه يعمل ولا عمل فيه.

ووجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه قد يكون حقيقيا كما في الأمثلة السابقة، وقد يكون متوهما كما هي الحال في ضرب من الحمل على التوهم مؤداه أن المتكلم قد يحمل كلمة على أخرى فيشركهما في الحكم لوجه شبه يظنه قائما بينهما، وهو في الحقيقة غير قائم. وهذا ما يعرف بالقياس اللغوي الخطأ عند المحدثين.

ومن أمثلته في مجموعة الكتب موضوع الدراسة تعليلهم لقراءة الحسن: (وما تنزلت به الشياطين) ^(٤٧٥). حيث يرى الفراء أن هذا «غلط من الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون» ^(٤٧٦). أما الأخفش فلا ينسب هذا الغلط إلى الحسن وإنما ينسبه إلى بعض العرب، «فقد قال ناسٌ من العرب: الشياطين؛ لأنهم شبهوا هذه الياء التي في شياطين إذا كانت بعدها نون وكانت في جمع وقبلها كسرة بياء الإعراب التي في الجمع، فلما صاروا إلى الرفع أدخلوا الواو» ^(٤٧٧).

ومن ذلك تعليل الفراء لقراءة حمزة (وجعلنا لكم فيها معاش) ^(٤٧٨) بالهمز، يقول: «وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة، لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء: أمسلة شُبَّةً بفعيل وهو مفعول، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة؛ شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام» ^(٤٧٩).

وعلى هذا الضرب من القياس اللغوي الخطأ حملت أيضا قراءة الحسن بالهمزة في قوله تعالى: (قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدرا أنكم به) ^(٤٨٠). يقول الفراء: (لعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها؛ لأنها تضارع درأت الحدّ وشبهه. وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز. سمعت امرأة من طيء تقول: رثأت زوجي بأبيات، ويقولون: لبأت بالحج، وحلأت السويق فيغلطون، لأن حلأت قد يقال في رفع العطاش من الإبل، ولبأت ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللبن) ^(٤٨١).

وعلى هذا النحو يفسر الفراء والنحاس لغة بعض العرب في إلزام باب «عضة» الياء، ووضع علامة الإعراب على النون. والعلة في ذلك «أن الواو لما وقعت موقع حرف ناقص توهموا أنها «فعل»، فأعربوا ما بعدها وقلبوها»^(٤٨٢). قال الفراء: «وكذلك قولهم النبات واللغات، ربما عَرَّبوا التاء منها بالنصب والخفض، وهى تاء جماع ينبغي أن تكون خفضاً في الخفض والنصب، فيتوهمون أنها هاء، وأن الألف قبلها من الفعل..... وقال أبو الجراح ما من قوم إلا وقد سمعنا لُغَاتَهُمْ.... ولا يجوز ذلك في الصالحات والأخوات؛ لأنها تامة لم تنقص من واحدتها شيء. وما كان من حرف نقص من أوله مثل "زنة" و"لدة" فإنه لا يقاس على هذا؛ لأن نقصه من أوله لا من لأمه.... فلا تقل لديتك، ولا لداتك إلا أن يغلط بها الشاعر، فإنه ربما شبه الشيء بالشيء إذا خرج من لفظه، كما لم يجر بعضهم «سمنان»، والنون من أصله من السمن؛ لشبهه بلفظ «ريان» وشبهه»^(٤٨٣).

ولا يدخل كل ما سموه بالحمل على التوهم تحت هذا القياس اللغوى الخطأ حيث يعود أكثره إلى نسيان المتكلم صدر كلامه لطول الكلام، وسوف نفصل الحديث عن هذا الضرب من التوهم عند الحديث عن السياق الخارجى.

أما العلاقات العقلية التى تُجْمَعُ على أساسها بين المقيس والمقيس عليه فمنها علاقة الأصلية والفرعية، وعلاقة الضدية، وعلاقة الجوار

ومن نماذج الجمع بعلّة الأصلية والفرعية إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد»^(٤٨٤) وذلك أن النحاة يعدون المفرد أصلاً لكل من التثنية والجمع.

ومن هذه النماذج أيضاً حمل المشتقات على الفعل فى العمل، والفعل هو أصل المشتقات عند الكوفيين، وكذلك إعلال المصدر لإعلال فعله، وهو من حمل الأصل على الفرع عند البصريين؛ حيث المصدر أصل للفعل، أو من حمل الفرع على الأصل عند الكوفيين؛ حيث العكس هو الصحيح.

أما الحمل على الضد فمعناه أن يحمل المقيس على المقيس عليه لوجود علاقة تضاد بينهما فى المعنى. من ذلك تعليل الأنبارى لبناء "كم" فهى «مبنية لأنها فى

الخبر نقيضة (رب)، ورب مبنية، فكذلك نقيضتها؛ لأنهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره^(٤٨٥). ومن هذا القبيل أيضا تعليل الكسائي الذي يرويه الأنباري لقول الشاعر:

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجِبْنِي رِضَاهَا

فقد تعدى الفعل بعلى لأنه «لما كان رضىيت ضد سخطت، وسخطت تعدى بعلى، فكذلك رضىيت حملا على ضده»^(٤٨٦).

٥- العلل الجدلية :

العلل الجدلية علل ترتكز على فروض غير لغوية. وهى ناتجة أساسا عن افتراض المشابهة بين اللغات وبين غيرها من ظواهر العالم الخارجى الذى يحيا فيه أصحابها. وهذا الافتراض يؤدى إلى أن تنعكس على دراسة اللغة نظرة الدارسين إلى العالم الخارجى. وهذه العلل جدلية لأنها استخدمت أساسا فى الجدل بين النحاة، أما من حيث المصدر فهى علل تخيلية افتراضية.

وقد سبقت الإشارة إلى بعض هذه العلل حيث تدخل تحت قسم من الأقسام السابقة. من ذلك علة العدل أو مخالفة الباب، فعلة العدل عُدَّت تحويلية لأنها تنطلق من افتراض وجود باطن مقدر عدل عنه إلى ظاهر منطوق، لكن السؤال عن السبب فى كونها علة يظهر جدليتها؛ ذلك أنهم عللوا بالعدل لأمرين:

الأول: منع بعض الأسماء من الصرف؛ والثانى: بناء بعض الكلمات. وكلا الأمرين علامة ضعف عند النحاة، حيث تكون القوة للأصل دائما، وأى خروج عليه يعد ضعفا وثقلا، ومن هنا نفهم لماذا كان المفرد أخف من الجمع رغم أن العكس قد يكون هو الصحيح فى بعض الأحيان كروم ورمى، ولماذا كان التأنيث أثقل من التذكير، والتعريف أثقل من التنكير. ومنع الصرف والبناء من الفروع، فهى أضعف من الأصل والعدل يؤدى إلى الضعف، ومن هنا كان علة لهما. وقد صرح النحاة فى غير موضع أن «الشيء إذا عُدِلَ عن أصله زال تمكنه»^(٤٨٧).

وهذا ما نجده أيضا في علة التعويض، وفي عدد من مظاهر الجوار، بل إن العلل القياسية يمكن أن تُفهم - جميعها - على هذا النحو، فالتشبيه هو أساس القياس^(٤٨٨). وفكرة انتقال الحكم من (أ) إلى (ب) لوجود شبه بينهما فكرة عقلية في الأساس؛ ومن هنا هوجمت باطراد من غير النحاة، ومن ابن مضاء الذي رأى أن الشبه بين الشئيين لا يعنى اشتراكهما في الحكم^(٤٨٩)؛ وكل شئيين يشتركان في بعض الصفات يختلفان في بعضهما فإذا كان الاشتراك يوجب اتحاد الحكم فإن الاختلاف يوجب اختلاف الحكم^(٤٩٠).

والعلل التي يمكن نسبتها إلى هذا اللون من التعليل كثيرة، غير أنهم لا يستخدمونها إلا عند الضرورة، ومن ثم كانت هذه الكثرة كثرة في العدد لا في عدد المرات التي تكررت العلة فيها. وسوف نكتفى بالحديث عما شاع تكراره منها، نحو: علل التغليب، والمعادلة، والتقوية، والأولى، وقد سبق أن عرضنا لعلّة التغليب^(٤٩١).

علة المعادلة

يمثل السيوطي لعلّة المعادلة بـ «جرهم ما لا ينصرف بالفتحة حملا على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم»^(٤٩٢). ويعنى هذا أن رغبة العرب - المفترضة - في تحقيق المعادلة والتوازن جعلتهم ينصبون بالكسرة كما يجرون بالفتحة. فإذا كانت الكسرة - وهى العلامة الأصلية للجر - قد حلت محل الفتحة في الدلالة على النصب، فإن تحقيق المعادلة والتوازن بينهما قد اقتضى أن تحل الفتحة - وهى العلامة الأصلية للنصب - محل الكسرة في الدلالة على الجر، وذلك في جمع المؤنث.

ويرى الأنباري أن «النصب في «تفعلون» ونحوه من الخمسة الأمثلة محمول على الجزم، كما كان النصب محمولا على الجر في التثنية والجمع؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وكما حمل النصب على الجر هناك فكذلك ههنا»^(٤٩٣). أى أن الرغبة في المعادلة بين الأفعال والأسماء أدت بهم إلى أن يجعلوا حركة الجزم

الذى لا يكون إلا فى الأفعال حركة للنصب فى الأفعال الخمسة مثلما جعلوا حركة الجر الذى لا يكون إلا فى الأسماء حركة للنصب فى التثنية والجمع.

ولأن العرب تُعنى بتحقيق المعادلة والتوازن بين الأبواب رفعت الفاعل ونصبت المفعول؛ «لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول»^(٤٩٤) فعادلوا بينهما، ولم يجمعوا ثقلين فى شيء واحد. وشبهه بهذا تعليل الأنبارى لفتح أول المضارع من الثلاثى، وضمه من الرباعى. وعنده أنهم «فعلوا ذلك للفرق بينهما، وإنما كان الثلاثى أولى بالفتح والرباعى أولى بالضم لأن الثلاثى أكثر والرباعى أقل، فأعطوا الأكثر الأخف وهو الفتح، وأعطوا الأقل الأثقل وهو الضم ليعادلوا بينهما»^(٤٩٥).

ومن أمثلة التعليل بالمعادلة والرغبة فى تحقيق التوازن ما يراه الأخفش من أن النصب والجر فى جمع المؤنث كان بعلامة واحدة، كما أن النصب والجر فى جمع المذكر السالم كان أيضا بعلامة واحدة. يقول متحدثا عن جمع المؤنث: «فإنما جروا هذا فى النصب ليجعل جره ونصبه واحدا، كما جعل تذكيره فى الجر والنصب واحدا، تقول: مسلمين وصالحين، نصبه وجره بالياء»^(٤٩٦).

وفى تحديده لأصل عليهم يرى النحاس أن الأصل إنما هو: عليهمو، «فهذا هو الأصل: أن تثبت الواو كما تثبت الألف فى التثنية»^(٤٩٧). بينما يرى الأنبارى أن المعادلة كانت بين علامتى الجمع فى المذكر والمؤنث يقول: «الأصل فى عليهم: عليهمو بضم الهاء وإثبات الواو، فحذفت الواو تخفيفا. والميم والواو علامة لجمع المذكر، كما كانت النون المشددة علامة لجمع المؤنث، فتكون علامة المذكر بحرفين، كما كانت علامة المؤنث بحرفين، لئلا يكون المذكر أنقص من المؤنث، والمذكر أقوى من المؤنث»^(٤٩٨).

وبوسعنا أن نجد علة المعادلة هذه فى أفكار أخرى كثيرة كالتعويض والإبدال والإنابة، فكل من النائب والبديل والعوض إنما جيء به لتحقيق التوازن الذى افتقدته الكلمة أو الجملة بعد حذف بعض حروفها أو أركانها.

علة التقوية:

ترتبط علة التقوية بفكرة المعادلة وإقامة التوازن؛ ذلك أن التقوية لا تقع إلا لما هو ضعيف، لأنها تعيد التوازن إليه. وَنَحْدُثُ التقوية في الكلمات القليلة الحروف بزيادة حرف لها، وفي الحروف الساكنة بتحريكها، وفي المتحركة بزيادة حرف يظهر حركتها، وفي الحروف الخفية بزيادة حرف يظهرها.

ومن أمثلة التقوية بزيادة حروف الكلمة ما يروونه من أن الاسم في ذا والذي هو الذال وحدها، وكل ما زيد بعد ذلك كان تكثيراً لها^(٤٩٩).

أما تقوية الحرف الساكن بتحريكه فمن نماذجه تحريك ياء المتكلم بالفتح في نحو قوله تعالى: ﴿وَحَيَايَ﴾^(٥٠٠). فعند الأنباري أن من قرأ بالفتح «فلأن من حق الياء أن تكون متحركة مفتوحة كالكاف في أكرمتك، وإنما كان الأصل في الكاف أن تكون متحركة لأنه اسم مضمر على حرف واحد، فينبغي أن يبنى على حركة تقوية له»^(٥٠١). وهو يجعل هذا في موضع آخر قانوناً عاماً، «فالأصل في كل حرف مفرد أن يبنى على حركة تقوية له»^(٥٠٢).

ومن نماذج زيادة حرف لتقوية الكلمة إذا انتهت بحرف خفي ما يُحْكِي عن الخليل من أنه يرى أن «الأصل في «فيه»: فيهو. الاسم الهاء، وزيدت الواو عند الخليل لأن الهاء خفية فقويت بحرف جلد متباعد منها، وتبدل منها ياءً لأن قبلها ياء»^(٥٠٣). أما تقوية الحركة فتكون بإظهارها عن طريق زيادة هاء السكت في نحو «لمة»، فالهاء زيدت عندهم لبيان الحركة^(٥٠٤).

علة الأولى:

يمثل السيوطي لعلة الأولى بقول النحاة: «إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول»^(٥٠٥). ويمثل لها الدكتور تمام حسان بقول ابن السراج: «فإذا قلت: زيد هذا، فزيد مبتدأ، وهذا خبره، والأحسن أن تبدأ. بهذا، لأن الأعراف أولى أن يكون مبتدأ»^(٥٠٦).

وعلى هذا فعلة الأولى ليست علة مستقلة، وإنما هي تقرير للأحكام على الترتيب الذى ارتضاه النحاة لها، فما دام الفاعل يسبق المفعول فى ترتيب الجملة الفعلية فتقديمه هو الأولى، لأن تقديمه هو الأصل، والأصل أولى من الفرع. وكذلك الحال فى تعليل ابن السراج السابق، فما دام المبتدأ هو المحكوم عليه، والمحكوم عليه هو الذى ينبغى أن يكون معرفة، فكونه الأعرف أولى. ومن ثم يرى الأنبارى أن حذف التاء الزائدة فى نحو «تَذَكَّرُونَ» أولى من حذف التاء الأصلية؛ «لأن الزائد أضعف من الأصل، والأصل أقوى من الزائد، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الزائد»^(٥٠٧).

وفى تعليلهم لعمل الثانى فى باب التنزع يرى البصريون أنه مادامت العرب تعتد بالجوار فعمل الأقرب أولى من عمل الأبعد، بينما يرى الكوفيون أن العرب تعتد بالابتداء والأسبقية؛ ولذا كان عمل الأول أولى من عمل الثانى. وواضح أن العلة عند البصريين هى الجوار، وعند الكوفيين هى الابتداء والأسبقية.

وعلى هذا فليست علة الأولى علة مستقلة. ذلك أن بإمكاننا أن نصوغ كل قواعد النحو وفق فكرة الأولوية هذه، فنقول: إن تقديم الفاعل أولى من تقديم المفعول، وسبق الفعل للمفعول أولى من سبق المفعول له، وحذف المفعول أولى من حذف الفاعل، وإنابته عن الفاعل أولى من إنابة الظرف.... فالعلة هنا هى القاعدة، وفكرة الأولوية ليست سوى ترتيب الإمكانيات التى تتيحها القاعدة.

لكن علة الأولى استخدمت بمعنى آخر بوصفها علة مستقلة. وهى تعنى حينئذ جواز الأقرب لجواز الأبعد، أو امتناع الأبعد لامتناع ما هو أقرب منه. وهى بهذا المعنى واحدة من العلل الجدلية المرتبطة بقياس الظاهرة اللغوية على ظواهر العالم الخارجى.

ومن ذلك تعليل النحاس لثقل الجمع بين واوين فى «ووادي» بأنهم يستثقلون واوا واحدة؛ ومن ثم فوجود الواوين أثقل^(٥٠٨). وشبهه بهذا ما يراه الزجاج من أن الأصل فى «فليعمل» هو فليعمل بالكسر، ولكنه يثقل فى اللغة، ولا يكاد يقرأ به، ولو ابتدء بغير الفاء لكانت اللام مكسورة، فلما خالطتها الفاء وكان بعد

اللام الياء، ثقلت الكسرة مع الياء، وهى وحدها ثقيلة، ألا تراهم يقولون فى فَعِذْ: فَعِذْ^(٥٠٩). أى إذا كانت الكسرة ثقيلة بمفردها فلأن تكون ثقيلة مع الياء أولى.

ويرى الأنبارى أن أصل «أُومِنْ» : «أُأُ مِنْ» بثلاث همزات؛ لأنهم إذا استثقلوا اجتماع همزتين فلأن يستثقلوا اجتماع ثلاث همزات أولى فحذفوا الثانية، وكان حذفها أولى من الأولى والثالثة، أما الأولى فلأنها أبعد من الطرف، وأما الثالثة فلأنهم لو حذفوها لافتقروا إلى تسكين الثانية وقلبها واوا، فيؤدى إلى تغييرين، وإذا حذفوا الثانية، لم يؤد إلا إلى قلبها واوا فقط، لأنها ساكنة، فيؤدى إلى تغيير واحد، والمصير إلى ما يؤدى إلى تغيير واحد أولى من المصير إلى ما يؤدى إلى تغييرين. وإذا جاز القلب فى يومن ما أشبهه وإن لم تجتمع فيه همزتان، وجب فى نحو أُأُ مِنْ لوجود اجتماع ثلاث همزات؛ إذ ليس بعد الجواز إلا الوجوب^(٥١٠).

والأنبارى أكثر من استخدم علة الأولى بهذه الدلالة، وهى شائعة شيعوا لافتا فى البيان والإنصاف، يقول بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾: «من قرأ بالياء فلأن تأنيثها غير حقيقى، ولأنه فصل بين يقبل وبين شفاعه، وإذا وجد الفصل بين الفعل والفاعل قوى التذكير. وقد حكى عنهم: حضر القاضى اليوم امرأة، وإذا كان ذلك فيما تأنيثه حقيقى، فلأن يكون فيما تأنيثه غير حقيقى أولى وأحرى»^(٥١١). ويقرر فى موضع آخر أن «أدنى» لا يجوز أن تكون أفعال من الدناءة؛ لأن ذلك يوجب أن يكون مهموزا، ولم يهزمه أحد من القراء، وقلب الهمزة ألفا إنما يجوز إذا سكنت وانفتح ما قبلها، ولم يوجد ههنا، وإذا لم يوجد ما يقتضى جواز القلب، فكيف يُدعى وجود ما يقتضى وجوبه؟^(٥١٢). وهو يعلل أيضا لبناء أسماء الإشارة وما التعجبية بأن «الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به، فلأن تبنى أسماء الإشارة وما التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى»^(٥١٣).

المقصود بالسياق الخارجى مجموعة العناصر غير اللغوية لعملية التواصل أو للحدث الكلامى، فالكلام رسالة حول موضوع معين يوجهها شخص إلى آخر، ولغة الرسالة ليست كل شيء؛ حيث تؤدي كل عناصر الحدث الكلامى وظيفة نحوية مهمة، وتستعمل جميعا للتفريق بين المعانى المختلفة للجملة الواحدة.

وقد كان النحاة على ذكر من أهمية هذه العناصر، وقدموا فى هذا الميدان مادة مهمة تحتاج إلى أن تفرد بدراسة مستقلة، تستوعب بالإضافة إليها ما ورد عند المفسرين والبلاغيين والنقاد. وسوف نكتفى -هنا- بالإشارة إلى بعض ما تكرر وروده فى مجموعة الكتب موضوع الدراسة من هذه العناصر الخارجية التى تتصل بالمتكلم والمخاطب وسياق الحال.

ومن العناصر التى تتصل بالمتكلم حديثهم عن التوهم وطول الكلام. وهذا الحديث يرتبط أساسا بالذاكرة الإنسانية وقدرة الإنسان على الحفظ والتذكر. ومؤدى حديثهم عن التوهم وطول الكلام أن الإنسان قد ينسى صدر الجملة إذا طال الكلام بين ركنى الإسناد، فيأتى بالركن الآخر على افتراض أن أول الكلام كان على هيئة غير التى هو عليها فى الحقيقة. من ذلك ما حكوه عن يحيى بن يعمر من أن الحجاج سأله فقال: «أتسمعنى ألحن؟ قال: حرفا، فقال الحجاج: أين؟ قال فى القرآن. فقال: ذلك أشنع له، فما هو؟ قال ابن يعمر: تقول: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٥١٤). تقرأه: أحبُّ بالرفع، ومكانها النصب، وكأنه لما طال عليه الكلام نسى ما ابتدأ به»^(٥١٥).

وهذا الارتباط بين طول الكلام والتوهم والنسيان هو الذى حدا ببعض النحاة إلى رفض استخدام مثل هذا التعليل فى القرآن الكريم، «قال أبو جعفر: التوهم لا يحصل منه شيء»^(٥١٦) ويقول الزجاج: «ليس فى القرآن توهم، تعالى الله عن هذا.»^(٥١٧) والذين حملوا بعض الآيات على هذه العلة يقصدون أن القرآن إنما

خاطب العرب بما يتكلمون به، وجاء على لغتهم بكل ما فيها من الأساليب والظواهر.

ومن نماذج هذا الحمل على التوهم إجازة الفراء الجزم في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلْ أَلِكْتَسِبَ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ﴾^(٥١٨) يقول أبو زياد: «ولو جزمت العطف لصلح على التوهم؛ لأن الكلام مجزوم لو لم تكن فيه «أن»، كما تقول: تعال لا نقل إلا خيرا»^(٥١٩). وقد نسب النحاس هذا الرأى للكسائي، يقول: «قال الكسائي: يجوز (ولا نشرك به شيئا ولا يَتَّخِذُ بعضنا بعضا) بالجزم على التوهم أنه ليس في أول الكلام "أن"»^(٥٢٠). ومن ذلك أيضا إجازة الفراء الرفع في قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ لَتَرَكَبُوهَا وَزِينَةً﴾^(٥٢١)، يقول: «ولو رفعت الخيل والبغال والحمير كان صوابا من وجهين: أحدهما أن تقول: لما لم يكن الفعل معها ظاهرا رفعته على الاستئناف، والآخر: أن يُتَوَهَّم أن الرفع في الأنعام قد كان يصلح، فتردها على ذلك، وكأنك قلت: والأنعام خلقتها والخيل والبغال والحمير»^(٥٢٢). ومن الآيات التي فسرت بالتوهم قول الأحوص اليربوعي:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا

فقد «جر قوله: «ناعب» توهما أنه قال ليسوا بمصلحين، فعطف عليه بالجر وإن كان منصوبا، كما قال:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فجر «سابق» توهما أنه قال: لست بمدرك ما مضى»^(٥٢٣). وقد فسروا هذين البيتين في مواضع أخرى بالحمل على المعنى^(٥٢٤). والفرق بين التوهم والحمل على المعنى في الحالات التي يتداخلان فيها أن التوهم نسيان، والحمل على المعنى قصد من المتكلم. ويتصل بهذا السياق حديث بعض المتأخرين عن بدل الغلط والنسيان.

والتوهم قد يقع من السامع أيضا؛ ولذلك كان على المتكلم أن يدفع كل ما من شأنه أن يلبس عبارته، ومن هنا يحسن عندهم تكرار بعض أجزاء الجملة إذا طالت. من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٥٢٥). فالزجاج يرى أن «لا تحسبهم» مكررة لطول القصة. والعرب تعيد إذا طالت القصة في حسبت وما أشبهها إعلاما أن الذى جرى متصل بالأول، وتوكيدا للأول، فتقول: لا تظنّ زيدا إذا جاءك وكلمك بكذا وكذا فلا تظننه صادقا، تعيد فلا تظنن توكيدا، ولو قلت: لا تظنّ زيدا إذا جاءك وحدتك بكذا وكذا صادقا جاز، ولكن التكرير أوكد وأوضح للقصة^(٥٢٦). وقد تابعه النحاس في هذا^(٥٢٧)، وهذا ما يراه الزجاج أيضا في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِّنْ مُّحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَنْ لَهُ تَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٥٢٨). فهو يرى أن من قرأ: (فأن له) «فإنما أعاد» فإن «توكيدا، لأنه لما طال الكلام كان إعادتها أوكد»^(٥٢٩).

وشبيهة بهذا تعليل النحاس لزيادة الباء في نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْنَىٰ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ﴾^(٥٣٠) قال أبو جعفر: فإن قال قائل: لم صارت الباء في النفي ولا تكون في الإيجاب؟ فالجواب عند البصريين أنها دخلت توكيدا للنفي؛ لأنه قد يجوز ألا يسمع المخاطب «ما»، أو يتوهم الغلط، فإذا جئت بالباء علم أنه نفي^(٥٣١).

ومن عناصر السياق الخارجى التى تتصل بالمتكلم حديثهم عن معرفة مقاصده. وقد نالت فكرة القصد عناية كبيرة فى الفكر اللغوى والنقدى عند العرب، حتى إن أكثر المتأخرين اشترط القصد لكى يكون الكلام كلاما، فحد الكلام: «قول مفيد مقصود لذاته»^(٥٣٢)، ومعنى المقصود كما يشرح الفاكهى: «المقصود به إفادة السامع، فخرج به غيره، كالصادر من النائم والسكران وما علّم من الطيور، وبعضهم أسقط هذا القيد ولم يعتبره، وصححه أبو حيان، واعتبره جمع كثير، وجزم به ابن مالك»^(٥٣٣).

ووسائل تحديد مقصد المتكلم كثيرة، وقد أشرنا إلى بعضها عند حديثنا عن أثر المعرفة القَبَلِيَّةِ بدلالة النص في ظهور فكرة التحويل. وأهم هذه الوسائل - كما سبق - المعرفة بصفات المتكلم وعلى أساس هذه المعرفة يعلل الزجاج لاستخدام ضمير الجمع مع المفرد في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٥٣٤) بأن يوسف عليه السلام «لم يفرد امرأة العزيز بالحديث حسن عشرة منه وأدب، فخلطها بالنسوة»^(٥٣٥). وعلى أساس هذه المعرفة بقصد المتكلم يختلف التقدير في قوله تعالى على لسان المنافقين ﴿وَأَسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾^(٥٣٦)، فقد كان يُفهم من قولهم هذا قبل أن يفهم القرآن بالنفاق أنهم يريدون غير مسمع مكروها، غير أنه عُلِمَ بعد أن وصفهم الله بالنفاق أنهم يقصدون غير مسمع منك، أى غير مجاب إلى ما تقول، أو أنهم يريدون كما يحكى النحاس عن ابن عباس رضى الله عنه: لا سمعت، دعاء عليه - صلى الله عليه وسلم - يقول النحاس: «وقد ذكرنا قول ابن عباس: معناه: لا سمعت، وشرحه واسمع لا سمعت. هذا مرادهم ويظهرون أنهم يريدون اسمع غير مسمع مكروها ولا أذى»^(٥٣٧). وكذلك قولهم: (وراعنا)^(٥٣٨). «فهم يظهرون بقولهم (راعنا). أرعنا سمعك، ويريدون المراجعة»^(٥٣٨)، لكن مرادهم هذا لم يعرف إلا بعد أن عُرِفَتْ صفتهم.

ويرى النحاة أن الضمير في عليه من قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾^(٥٣٩). يعود على أبى بكر رضى الله عنه، رغم أن السياق اللغوى يوحى بغير ذلك؛ وذلك «لأن النبی صلى الله عليه وسلم قد عُلِمَ أنه معصوم، والله جل وعز أمره بالخروج وأنه ينجي»^(٥٤٠)؛ ومن ثم لم يخف الرسول، وإنما خاف أبو بكر. وشبيه بهذا موقف الأخفش من قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَشْعُوبُ أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾^(٥٤١) فهو يرفض أن تكون أن الثانية معطوفة على الأولى رغم أن ظاهر الآية يوحى بذلك؛ إذ سيكون التقدير: أصلوأتك تأمرك أن نفعل في أموالنا ما نشاء، ولا يعقل أن يأمرهم النبى بهذا، وإنما هى معطوفة على ما، والمعنى: أو أن نترك أن نفعل

في أموالنا ما نشاء، وقد تابعه النحاة على ذلك الإعراب.^(٥٤٢) وقد رأينا من قبل كيف حمل النحاة قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾^(٥٤٣) على التقديم والتأخير، والمعنى عندهم: نحيا ونموت؛ لأن الكفار لا يؤمنون بالبعث. وكذلك فعلوا بقوله تعالى: ﴿فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾^(٥٤٤) ضنا على الكفار بأن يكون لديهم شيء من العلم.

ومن عناصر السياق الخارجى التى تتصل بالمتكلم الإشارات الجسمية التى يؤدبها أثناء التكلم. وقد استخدم النحاة هذا العنصر فى تعليل جواز حذف الصفة فى نحو عبارة سيبويه: «سِيرَ عليه لَيْلٌ» يقول صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج - مشيرا أيضا إلى الوظيفة النحوية للنبر - : «وحكى سيبويه: سير عليه ليل، وهم يريدون «ليل طويل»، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها؛ وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل ونحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن يكون فى مدح فتقول: كان والله رجلا، فتزيد فى قوة اللفظ «بالله» هذه الكلمة وتمكن فى تمطيط اللام وإطالة الصوت عليها، أى: رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا، وتمكن الصوت بـ«إنسان» وتفخمه، فتستغنى بذلك عن وصفه، تريد إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانا، وتزوى بوجهك وتقطبه. فيغنى ذلك عن قولك إنسانا لثيبا أو بخيلا أو نحو ذلك، فعلى هذا وما يجرى مجراه تحذف الصفة»^(٥٤٥). والنص وإن كان فى مجمله يشير إلى النبر وهو عنصر لغوى يسمع ولا يسجل كتابة، إلا أنه يشير أيضا إلى الإشارة الجسمية حين تزوى بوجهك وتقطبه، وهذا النص منقول بتمامه عن أبى الفتح فى الخصائص مع تغيير يسير^(٥٤٦).

ويؤدى سياق الحال أو ما يسميه البلاغيون «المقام» دورا مهما فى معرفة دلالة الجملة. وهى معرفة استغلها النحاة كثيرا فى تعليل الخروج على القاعدة، أو على

أصل القاعدة . من ذلك تعليلهم لجواز حذف متعلق شبه الجملة في (بسم الله) فالتقدير - كما يذكر الزجاج -: بدأت باسم الله «إلا أنه لم يحتج لذكر بدأت لأن الحال ينبئ أنك مبتدئ»^(٥٤٧). فدلالة الموقف على المحذوف هي التي تميز حذفه، ومن هنا يميز أيضا حذف المفعول لأجله في نحو: «فعلت بك أن أكرمك على إضمار محبة أن أكرمك وكراهة أن أكرمك، ويكون الحال ينبئ عن الضمير»^(٥٤٨).

وعلى أساس دلالة الحال على المعنى لم يميز المبرد البدل من المخاطب أو المخاطب؛ لأن وظيفة البدل عنده هي البيان، ولا يحتاج أى منهما إلى بيان^(٥٤٩). ومن هنا رفضوا أن يكون قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٥٥٠) بدلا من الضمير في (ليجمعنكم) وذلك فيما يحكى النحاس عن المبرد «لأنه لا يبدل من المخاطب ولا المخاطب، لا يقال: مررت بك زيد، ولا بى زيد؛ لأن هذا لا يشكل فيبين»^(٥٥١). وهو يقرر في موضع آخر - دون إشارة إلى أبى العباس - أنه «لا يقال كلمتك زيدا، ولا كلمتنى زيدا؛ لأن المخاطب والمخاطب لا يحتاجان إلى تبين»^(٥٥١).

وقد استغل سيبويه فكرة وضوح الدلالة في سياق الحال في تعليل وجود كان في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٥٥٢). وهو يرى أن الآية نزلت في موقف يوقن الناس فيه بعلمه تعالى وحكمته؛ ومن ثم كان المعنى الذى أرادت الآية أن تقرره هو أن هذا العلم ليس حادثا، وأنه كذلك لم يزل. ولم تكن هناك حاجة إلى الإخبار بعلمه الآن حيث يدل الموقف على ذلك. يقول النحاس بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾^(٥٥٣): «وهذا من المشكل، وقد تكلم العلماء فيه؛ فقال قوم: «كان» بمعنى «يكون»، وقال آخرون: «كان» بمعنى مازال..... وأحسن ما قيل في هذا قول سيبويه، قال: إن الناس عاينوا قدرة الله عز وجل، فقال لهم: هكذا كان، أى لم يزل مقتدرا»^(٥٥٤) ويقول في موضع آخر: ومذهب سيبويه أنهم رأوا حكما وعلمًا، فقليل لهم: إن الله كان كذلك»^(٥٥٥).

وقد استُغِلَّ سياق الحال في تعليل خروج الأدوات والأساليب عما وضعت له في عشرات المواضع في مجموعة الكتب موضوع الدراسة^(٥٥٦). وبلغ الاهتمام به ذروته

عند الأصوليين والبلاغيين. وقد اشترط ابن خلدون وضوحه لوضوح المعنى، وهو يسميه «بساط الحال»، وهو عنده مجموعة «القرائن التي تدل على خصوصيات المقاصد؛ لأن الألفاظ بأعيانها دالة على المعاني بأعيانها. ويبقى ما تقتضيه الأحوال، - ويسمى بساط الحال - محتاجا إلى ما يدل عليه، وكل معنى لا بد وأن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود»^(٥٥٧).

* * *

وفيا يتصل بالمخاطب يرتبط تأثيره على تركيب النص وعلى تحليله النحوى له بما لديه من معلومات، أو بما هو عليه من عقائد وعادات. فعلى أساس ما لدى المخاطب من معلومات قد يجوز تركيب وقد لا يجوز آخر؛ يقول النحاس بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٥٥٨): «والحال هاهنا نصبها من لطيف النحو وغامضه؛ لأنك إذا قلت هذا زيدٌ قائما وكان المخاطب لا يعرف زيدا لم يجوز؛ لأنه يكون زيدا مادام قائما، فإذا زال ذلك لم يكن زيدا. فإذا كان يعرف زيدا صلحت المسألة»^(٥٥٩). ويشرح الأنباري هذا بعد أن يورد الآية الكريمة بقوله: «النصب على الحال من المشار إليه، والعامل فيها ما في هذا من معنى الإشارة أو التنبيه، فكان المعنى: أشير إليه شيخا.... وهذه الحال لا تجوز إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحبها؛ وذلك أنه إذا كان المخاطب يعرف صاحبها لم يفيض إلى محال، وكانت فيه فائدة الإخبار في الحال، وقد أفادت المخاطب وقوع الحال منه، فكان فيه فائدة، وقد أفدت المخاطب. وإذا لم يعرف المخاطب صاحبها كانت فائدة الإخبار في الحال معرفة صاحب الحال، وذلك يؤدي إلى محال، لأنك إذا قلت هذا زيدٌ قائما فقد أخبرت أن المشار إليه زيد حال قيامه، وإذا لم يكن قائما لم يكن زيدا، وذلك محال»^(٥٦٠).

وقد استغل الزجاج مثل هذه المعرفة للمخاطب في تعليل جواز خروج النهى عن دلالة الوضعية في نحو قوله تعالى: (وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)^(٥٦١). في قراءة النهى، وعنده أنه «يجوز أن يكون النهى لفظا ويكون المعنى على تفخيم ما أعد

لهم من العقاب ، كما يقول لك القائل الذى تعلم أنت أنه يجب أن يكون من تسأل عنه فى حال جميلة أو قبيحة فتقول : لا تسأل عن فلان ، أى : قد صار إلى أكثر مما تريد»^(٥٦٢). وهذا ما يراه الزمخشري ، فمعنى الآية عنده «يجوز أن يكون على تعظيم ما وقع فيه الكفار من العذاب، كما تقول: كيف فلان؟ سائلا عن الواقع فى بليّة ، فيقال لك : لا تسأل عنه . ووجه التعظيم أن المستخبر يجزع أن يجرى على لسانه ما هو فيه لفظاعته فلا تسأله ولا تكلفه ما يضجره. أو أنت يا مستخبر لا تقدر على استماع خبره لإيحاشه السامع وإضجاره فلا تسأل»^(٥٦٣).

ويدخل فى هذا السياق حديثهم عن حاجة الجملة إلى التأكيد وارتباط هذه الحاجة بمدى تصديق المخاطب لمضمونها. وهو حديث أفاض فيه علماء المعانى، ولكنه يعود كما يلاحظ - بحق - الدكتور : سيد حجاب والدكتور: محمد أبو موسى^(٥٦٤) إلى حديث الفراء عن أسلوب القصر، وكيف أنه لا يجوز للمتكلم أن يبدأ به الخطاب. يقول أبو زياد : (إذا قلت: إنما قام أنا، فإنك نفيت القيام عن كل أحد وأثبتته لنفسك..... وكذلك إذا قال: إنما أنت أخى. قال الفراء: لا يكونان أبدا إلا ردا ، بمعنى أن قولك : ما أنت إلا أخى، وإنما قام أنا لا يكون هذا ابتداءً أبدا، وإنما يكون ردا على آخر، كأنه ادعى أنه أخ ومولى وأشياء أخرى، فنفاها وأقر له بالأخوة ، أو زعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام، فنفيها كلها ما خلا القيام»^(٥٦٥).

ويتصل بتأثير المخاطب على تركيب الجملة ما سماه النحاة بمجيء الآيات على عادة العرب، وقد استخدموا هذه الفكرة استخداما واسعا فى تفسير العديد من الآيات الكريمة نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِى﴾^(٥٦٦). يقول الزجاج: «هذا حكاية لقولهم، والله جل ثناؤه لا شريك له، المعنى: أين الذين فى دعواكم أنهم شركائي»^(٥٦٧)، «وقد أضافهم إليه على قولهم»^(٥٦٨). فالإضافة هنا ليست على معنى من معانى الإضافة، وإنما أضيف الشركاء إليه تعالى لأن هذا هو ما يعتقده المخاطب، ومن هذا القبيل حديثهم عن استخدامه تعالى لأدوات الترجى والتمنى والاستفهام والشك نحو قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٥٦٩). فلعل كما يرى الزجاج «إنما

ذكرت ههنا - والله يعلم أيبتدون أم لا - على ما يفعل العباد ويتخاطبون به»^(٥٧٠). وكذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٥٧١). فالمعنى عنده «على ترجى العباد، والله عز وجل من وراء العلم أتتقون أم لا»^(٥٧٢)، وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾^(٥٧٣). «فإما لوقوع أحد الشيئين، والله عز وجل عالم بما يصير إليه أمرهم، إلا أن العباد خوطبوا بما يعلمون»^(٥٧٤). وهذا نفس ما يراه النحاس فعنده أن «إما» في العربية لأحد الأمرين، والله عز وجل عالم بمصير الأشياء، ولكن المخاطبة للعباد على ما يعرفون»^(٥٧٥). ولذلك يقرر بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٥٧٦) أن «الناس خوطبوا بما يعرفون، وعندهم أنه من كان في السماء فالوصول إليه أبعد، فالمعنى وما أنتم بمعجزين في الأرض ولو كنتم في السماء ما أعجزتم»^(٥٧٧). ولذلك لم تكن «رُبَّ» في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٥٧٨) دالة على القليل، «فإن قال قائل لم قال: «رب» ههنا و «رب» للقليل؟ فالجواب في هذا أن العرب خوطبت بما تعقله في التهديد، والرجل يتهدد الرجل فيقول: لعلك ستندم على فعلك، وهو لا يتشكك أنه يندم، وإنما خوطبوا بما يعقلون ويستفيدون»^(٥٧٩).

وإذا كانت عادة المخاطب وعقيدته تؤثر في تركيب الجملة ودلالاتها، فإن هذه العقيدة، أوضح تأثيرا في تحليله النحوى للنصوص. وقد رأينا من قبل كيف يقدر المعتزلة من النحاة حذف المضاف في نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(٥٨٠) كما يقدرون زيادته في نحو قوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾^(٥٨١)، وهو تقدير لم يذهب إليه غيرهم ممن أثبت الصفات، ولذلك يصرح صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج بعد أن يورد قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ﴾^(٥٨٢) أن المعنى: ملاقون ثواب الله، ثم يذكر أن «هذا قول نفاة الرؤية. ومن أثبت الرؤية لم يقدر محذوفا»^(٥٨٣).

وقد دفع الاتجاه المذهبي بعضهم إلى تقديم إعرابات خاصة رغم وجود ما يمنع من صحتها نحويا. من ذلك ما ذهب إليه بعض الصوفية في إعرابه لقوله صلى الله عليه وسلم: (إن لم تكن تراه فإنه يراك) فعنده أن جملة الشرط هي: (إن لم تكن

تراه)، وفعل الشرط هو «تكن» وجوابه «تراه». والمعنى إن لم تكن أى: إن فנית فسوف ترى الله عز وجل^(٥٨٤). وقد تعدى التأثير في التحليل الإعرابى الخلاف المذهبى إلى الخلاف الفقهى، والخلاف حول تفسير بعض الآيات، ولذلك يشيع في مجموعة الكتب موضوع الدراسة رفض بعض التحليلات الإعرابية لأن المعنى ليس عليها.

ومن هنا يتردد النحاس في تحديد ما له السبق: الإعراب أو المعنى؟ فعلى حين يصدر في بعض الأحيان عن فكرة النحاة الشهيرة: الإعراب فرع المعنى فيحدد دلالات الآية أولاً، ثم يذكر أوجه الإعراب الملائمة لكل منها^(٥٨٥) - يقرر في أحيان أخرى أن بعض الآيات مشكل والإعراب هو الذى يبين معناها^(٥٨٦). والحق أن المعنى الذى قالوا: إن الإعراب فرع له تساهم في تشكيله عملية تحليل إعرابى يقوم بها الذهن البشرى في سرعة فائقة، وتتحدد على أساسها - بالإضافة إلى كل العناصر السابقة لعملية التواصل - علاقة الكلمات بعضها ببعض داخل الجملة، والوظيفة النحوية التى تؤديها هذه الكلمات، ثم يعود هذا المعنى ليرشد النحوى إلى التحليل الإعرابى السليم للنص.

وهكذا نستطيع أن نقرر أن النحاة أدركوا أن الرسالة اللغوية ليست كل شيء، ف وراء هذه الرسالة عدد من السياقات: المقامية والثقافية والاجتماعية، ووراءها مرسل ومرسل إليه؛ ومن هنا نراهم يوجهون العديد من الآيات على أساس أنها جزء من حوار بين متخاطبين. ويعود مثل هذا التوجيه إلى الخليل الذى يرى أن «لا» في قولهم: (لا جرم) «جىء بها ههنا ليعلم أن المخاطب لم يبتدئ كلامه، وإنما خاطب من خاطبه، والكلام يحاء به ليدل على المعاني»^(٥٨٧).

ومن هنا يذهب أبو زياد إلى أن «لا» فى قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمٍ أَلْقَيْتُمَا﴾^(٥٨٨) «جىء بها للرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الإقسام بالرد عليهم فى كثير من الكلام المبتدأ منه وغير المبتدأ، كقولك فى الكلام: لا والله لا أفعل ذاك، جعلوا «لا» وإن رأيتها مبتدأة رداً لكلام قد كان مضى، فلو ألقيت

«لا» مما ينوى به الجواب لم يكن بين اليمين التى تكون جوابا واليمين التى تستأنف فرق. ألا ترى أنك تقول مبتدئا: والله إن الرسول لحق؟ فإن قلت: لا والله إن الرسول لحق، فكأنك أكذبت قوما أنكروه، فهذه جهة «لا» مع الإقسام وجميع الأيمان^(٥٨٩). وقد حكى الزجاج عنه هذا رأى^(٥٩٠)، وكذلك النحاس الذى يرى أن الوقوف - على هذا - عند «لا» و (أقسم بيوم القيامة) مستأنف^(٥٩١).

وشبيه بهذا تعليل صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج لوجود «لكن» فى قوله تعالى: ﴿لَيْكِنْ اللَّهُ يَشْهَدُ﴾^(٥٩٢) فعنده أنه «لما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾^(٥٩٣). قال المشركون: نحن لا نشهد، ف قيل: لكن الله يشهد، ولا بد من ذا الحذف؛ لأن لكن استدراك بعد النفي»^(٥٩٤). ومن ذلك أيضا تفسيرهم لقراءة عاصم: ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ ﴿يُضَعِّفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٥٩٥). برفع يضاعف، فالرفع عند الزجاج على «تفسير يلقى أثاما»، فكان قائلا قال: ما لقى الأثام؟ ف قيل: يضاعف للإثم العذاب^(٥٩٦). وهذا ما يراه النحاس ومكي فى القراءة برفع (عالم) وبناء الفعل للمجهول فى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾^(٥٩٧) فالرفع عندهما يجوز أن يكون «حملا على المعنى، أى: ينفخ فيه عالم، كأنه لما قال: يُنْفَخُ فى الصور قيل له: من ينفخ فيه؟ قيل: ينفخ فيه عالم»^(٥٩٨). ويفسر النحاس نسبة النفخ إليه تعالى بأنه لما كان النفخ فيه بأمر الله كان منسوباً إلى الله^(٥٩٩). وهذا ما يراه الأنبارى فى قراءة الحسن: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ)^(٦٠٠)، فعنده أن «من قرأ بضم الياء وفتح الباء كان (رجال) مرفوعا بفعل مقدر دل عليه يسبح، كأنه قيل: من يسبحه؟ فقال: رجال، أى يسبحه رجال، كقول الشاعر:

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومِهِ وَتُحْبِطُ مَا تُطِيحُ الطَّوَانِحُ

كأنه لما قال: لِيُنْكَ يَزِيدُ، قال قائل: من يبكيه؟ فقال: يبكيه ضارع^(٦٠١). والبيت من شواهد سيبويه التى تابعه النحاة على روايتها وتخريجها.

الهوامش:

- (١) طه (٦٣)
- (٢) المائدة (١١٦)
- (٣) معانى القرآن وإعرابه ٢/٢٢٢
- (٤) الإنسان (٢١)
- (٥) إعراب القرآن، ٥/١٠٥، ١٠٦.
- (٧) تأويل مشكل القرآن، ١٥، ١٦
- (٨) مجاز القرآن، ٩ وما بعدها.
- (٩) الصفات (٦٥)
- (١٠) النساء (٥٦)
- (١١) معانى القرآن، ٢٦٠
- (١٢) الأنعام ٢٨
- (١٣) معانى القرآن ١/٣٣٠
- (١٤) الدخان (٥٦)
- (١٥) معانى القرآن، ٣/٤٤
- (١٦) يونس (٧٧)
- (١٨) الأعراف (٤)
- (١٩) معانى القرآن ١/٣٧١
- (٢٠) الجاثية (٢٤)
- (٢١) الفراء: معانى القرآن، ٣/٤٨
- (٢٢) الزمر ٦
- (٢٣) معانى القرآن، ٢/٤١٤.
- (٢٤) تأويل مشكل القرآن ٦٥ وانظر مجاز القرآن، ٨ وما بعدها.
- (٢٥) انظر على سبيل المثال الزجاج. معانى القرآن وإعرابه ١/٢٩، ٥/٣٣٩.
- (٢٦) النحاس: إعراب القرآن ٢/٣٦٥، ٣٨٣
- (٢٧) معانى القرآن وإعرابه ١/٣٦٧ وإعراب القرآن ٢/٤٥٠
- (٢٨) البيان ١/٣٥٢
- (٢٩) السابق ١/٨١
- (٣٠) الفراء: معانى القرآن، ١/٣٥٨ و الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ٢/٣٧٧

- (٣١) من أشهر هذه الكتب: الحجة لأبى على، والمحاسب لابن جنى، والحجة لابن خالويه.
- (٣٢) الأصول ١٨٤
- (٣٣) أبو الطيب اللغوى: مراتب النحويين واللغويين ١٥
- (٣٤) تمام حسان: الأصول، ٢٧
- (٣٥) السابق: ٢٦، الرافعى: تاريخ آداب العربية، ١/ ٢٤٥
- (٣٦) خلف الأحمر: مقدمة فى النحو ٣٣.
- (٣٧) محمود فهمى حجازى: علم اللغة العربية ٩١
- (٣٨) معانى القرآن ١/ ٤٩
- (٣٩) المائدة (٩٥)
- (٤٠) معانى القرآن ١/ ٣٢٠
- (٤١) الفقرة (٧٨)
- (٤٢) معانى القرآن ١/ ١٢٢
- (٤٣) الفراء: معانى القرآن ٣/ ٢٥٩
- (٤٤) الأعراف (٥٩)
- (٤٥) الأخفش: معانى القرآن ١/ ٨، ٥٦
- (٤٦) نظرية اللغة فى النقد العربى القديم ٣٨٩ وما بعدها.
- (٤٧) الأنفال (١)
- (٤٨) معانى القرآن ١/ ٣٤٥
- (٤٩) النور (٤٠)
- (٥٠) معانى القرآن ١/ ٣٣١
- (٥١) الفرقان (٢٤)
- (٥٢) معانى القرآن ٢/ ٧٦، ٢٦٧
- (٥٣) الأخفش: معانى القرآن ٢/ ٥٢٠
- (٥٤) البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤
- (٥٥) راجع عبد الحكيم راضى: نظرية اللغة فى النقد العربى القديم ٣٧١ وما بعدها، وهو ينقل عن: الترمذى: الزينة فى المصطلحات الإسلامية ١٠٩.
- (٥٦) السابق: ٣٧١
- (٥٧) البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٤٠ وانظر أيضًا ص ٢٧٤.
- (٥٨) السابق ١/ ٤٤

- (٥٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦٨.
- (٦٠) البيان ١/ ٢٦٠
- (٦١) البيان ١/ ٧٣
- (٦٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٥١
- (٦٣) السابق، ٤٧
- (٦٤) نفسه ١/ ٥٣
- (٦٥) الخصائص ٢/ ١٧٣
- (٦٦) شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٠٥
- (٦٧) البقرة ٣١
- (٦٨) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٧٢
- (٦٩) البقرة ٢٣٢.
- (٧٠) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٧
- (٧١) السابق ١/ ٣٩
- (٧٢) مجاز القرآن ٢/ ١٧٣، ١٧٤
- (٧٣) انظر مبحث العلل الجدلية ص ٣٠٥ من هذا الفصل.
- (٧٤) النمل (٣٠)
- (٧٥) معاني القرآن ٢/ ٤٦٦
- (٧٦) آل عمران ٤٣
- (٧٧) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤١٠
- (٧٨) الآية (٢٨) من سورة النمل والنص للأخفش: معاني القرآن ٢/ ٤٦٨
- (٧٩) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٧
- (٨٠) الأشباه والنظائر ١/ ٧٦ وانظر عبد الحكيم راضى: نظرية اللغة في النحو العربى، ٣٨، ٣٨٣
- (٨١) إعراب القرآن ٥/ ٣١٧
- (٨٢) انظر على سبيل المثال الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢١٤
- (٨٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٠١
- (٨٤) إعراب القرآن ١/ ٢٤٤
- (٨٥) معاني القرآن ٢/ ٢١٥
- (٨٦) الخصائص ٢/ ١٥٧، ١٥٨ وانظر عبد الحكيم راضى: نظرية اللغة، ٣٦٨

- (٨٧) عبد الحكيم راضى: نظرية اللغة ٣٨٤ وما بعدها
- (٨٨) طه (١٣٠)
- (٨٩) معانى القرآن ١٩٥ / ٢
- (٩٠) الكهف ٧٧ وانظر: معانى القرآن ١٥٥ / ٢
- (٩١) النازعات (٤٢)
- (٩٢) معانى القرآن ٢٣٤ / ٣
- (٩٣) النازعات (٤٢)
- (٩٤) معانى القرآن ٢٣٤ / ٣
- (٩٥) أبو الفرج الأصفهاني: كتاب الأغاني، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣، ج ١ ص ٣٣.
- (٩٦) براءة (٣٠)
- (٩٧) معانى القرآن وإعرابه ٤٤٣ / ٢
- (٩٨) البقرة ١٩٦
- (٩٩) معانى القرآن وإعرابه ٢٦٨ / ١
- (١٠٠) آل عمران (١٤٣) وانظر: معانى القرآن وإعرابه ٤٧٣ / ١
- (١٠١) الأنعام (٣٨)
- (١٠٢) معانى القرآن وإعرابه ٢٤٥ / ٢
- (١٠٣) البقرة (١٠٩)
- (١٠٤) إنباء الرواه ١٦٤ / ١
- (١٠٥) معانى القرآن وإعرابه ١٦٤ / ١
- (١٠٦) النساء (١٠٢)
- (١٠٧) الحاقة (١٣)
- (١٠٨) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٤ / ١
- (١٠٩) متشابه القرآن ٢٤ / ٤ وانظر أيضًا: نصر حامد أبو زيد: أنظمة العلامات فى اللغة والأدب ٨٥، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ٦٧
- (١١٠) المائدة ٩٣
- (١١١) إعراب القرآن ٣٩ / ٢
- (١١٢) الأعراف (١٨٧)
- (١١٣) النحاس: إعراب القرآن ١٦٦ / ٢

- (١١٤) الأنفال (٥٢، ٥٤)
- (١١٥) إعراب القرآن ٢ / ١٩١
- (١١٦) انظر على سبيل المثال: إعراب القرآن ٥ / ٢٨٣
- (١١٧) البقرة (١٩٦)
- (١١٨) إعراب القرآن ١ / ٢٩٣
- (١١٩) الأنبياء (٨٨)
- (١٢٠) النحاس إعراب القرآن ٣ / ٧٨ وانظر: الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ٣ / ٤٠٣
- (١٢١) البقرة (٤٠)
- (١٢٢) إعراب القرآن ١ / ٢١٧
- (١٢٣) البقرة (٢٥)
- (١٢٤) معانى القرآن ١ / ٥٧
- (١٢٥) البقرة (٣٤)
- (١٢٦) معانى القرآن ١ / ٦٤، ٦٥
- (١٢٧) براءة (٢٥)
- (١٢٨) معانى القرآن ١ / ٤٢٨
- (١٢٩) السيوطى: الاقتراح ٨٥
- (١٣٠) الرد على النحاة ١٣٠، ١٣١
- (١٣١) دلائل الإعجاز ٨٠
- (١٣٢) السابق ٨١
- (١٣٣) السيوطى: الاقتراح ٨١
- (١٣٤) معانى القرآن ١ / ٥٧، ٥٨
- (١٣٥) معانى القرآن وإعرابه ١ / ٧٧
- (١٣٦) معانى القرآن ١ / ١٤
- (١٣٧) إعراب القرآن ١ / ٢٠٠
- (١٣٨) البيان ١ / ٣٨٠
- (١٣٩) السابق ١ / ١٩١
- (١٤٠) نفسه ١ / ٥٧
- (١٤١) الخصائص ١٤٨، ١٤٩
- (١٤٢) النحاس: إعراب القرآن ٣ / ٣٧٧، ٣٧٨.

- (١٤٣) فاطر (٤٣) وأنظر ابن مجاهد: السبعة، ٥٣٥
- (١٤٤) معانى القرآن، ٢ / ٣٧١
- (١٤٥) السابق ٢ / ١٢
- (١٤٦) الخصائص ١ / ١٩٣
- (١٤٧) المائدة ٣٨
- (١٤٨) التحريم (٤)
- (١٤٩) النحاس: إعراب القرآن ٢ / ١٩، ٢٠ وأنظر الفراء: معانى القرآن ١ / ٣٠٦
- (١٥٠) الكتاب ١ / ٣٤
- (١٥١) انظر عبد الحكيم راضى: نظرية اللغة فى النقد العربى القديم، ١٩١ وما بعدها
- (١٥٢) يونس (٨٣)
- (١٥٣) النحاس: إعراب القرآن ٢ / ٢٦٥
- (١٥٤) الطلاق (١)
- (١٥٥) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ٥ / ١٨٣
- (١٥٦) فردينان دى سوسير: علم اللغة العام، ١٧١
- (١٥٧) لوفيفر: اللسان والمجتمع، ٧٠
- (١٥٨) الاقتراح ٨٤
- (١٥٩) النحاس: إعراب القرآن ٢ / ٩٧
- (١٦٠) سنن ابن ماجة، الجناز، ٥٠
- (١٦١) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٨٠، ٤٨١
- (١٦٢) معانى القرآن وإعرابه ١ / ٢٤٣
- (١٦٣) الجمعة (٩)
- (١٦٤) معانى القرآن وإعرابه ٥ / ١٧١
- (١٦٥) النحاس: إعراب القرآن ٢ / ٤٢٣
- (١٦٦) من قوله تعالى: (لقد جئت شيئاً نكراً)، الكهف (٧٤) وأنظر: النحاس، إعراب القرآن ٢ / ٤٦٧
- (١٦٧) مشكل إعراب القرآن ١٤٦
- (١٦٨) من قوله تعالى: (لا يحزنهم الفزع الأكبر)، الأنبياء ١٠٣
- (١٦٩) الفراء: معانى القرآن ٢ / ١٣، ١٤
- (١٧٠) الأعراف ٥٨ والقراءة بتسكين الكاف قراءة طنحة، إعراب القرآن ٢ / ١٣٤

- (١٧١) إعراب القرآن / ١ / ١٣٤
- (١٧٢) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣١٦
- (١٧٣) النحاس: إعراب القرآن ٢ / ٢٥٤
- (١٧٤) البيان / ١ / ٣٨
- (١٧٥) الأعراف (٢٠) وانظر النحاس: إعراب القرآن ٢ / ١١٨
- (١٧٦) مشكل إعراب القرآن ٧٤ وانظر البيان ١ / ٤٧
- (١٧٧) النساء (١)
- (١٧٨) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦
- (١٧٩) عبس (٦)
- (١٨٠) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٨٣
- (١٨١) القراءة بتشديد الصاد قراءة ابن كثير ونافع. السبعة، ٦٧٢
- (١٨٢) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٨٤ وإعراب القرآن ٥ / ١٥٠
- (١٨٣) مكى: مشكل إعراب القرآن، ٩١ وانظر: سيبويه: الكتاب ٢ / ٤٥
- (١٨٤) السابق، ٩١
- (١٨٥) إعراب القرآن / ١ / ٢٩٠
- (١٨٦) السابق ١ / ٤٠٥
- (١٨٧) معاني القرآن وإعرابه، ١ / ٤٦٦
- (١٨٨) إعراب القرآن، ٢ / ٢٤٠
- (١٨٩) المائدة ١١٧
- (١٩٠) إعراب القرآن ٢ / ٥٢
- (١٩١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١١٣
- (١٩٢) السابق ٤ / ٣٨
- (١٩٣) نفسه ٤ / ٢٣٤
- (١٩٤) الأعراف ١٦٥ والقراءة (بئس) بوزن فيعل قراءة ابن عباس وعاصم بخلاف و(بئس)
- قراءة طلحة ابن مصرف. المحتسب ١ / ٢٦٥
- (١٩٥) إعراب القرآن ٢ / ١٥٩
- (١٩٦) السيوطي: المزهري، ١ / ٢٤٠
- (١٩٧) السابق ١ / ٢٤٠
- (١٩٨) نفسه ١ / ٢٤٤

- (١٩٩) براءة (٣٠)
- (٢٠٠) معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٤٤٣، ٤٤٤
- (٢٠١) إعراب القرآن ١/ ٢٤١
- (٢٠٢) البقرة (٢٤١)
- (٢٠٣) إعراب القرآن ١/ ٢٤١
- (٢٠٤) النور ٣٥- والقراءة بالهمز لحمزة. ابن مجاهد: السبعة، ٤٥٥
- (٢٠٥) إعراب القرآن ٣/ ١٣٧
- (٢٠٦) معانى القرآن وإعرابه ١/ ٣٦٠
- (٢٠٧) البيان فى غريب إعراب القرآن، ١/ ٣٩
- (٢٠٨) البقرة (١١٤) وانظر: النحاس: إعراب القرآن ١/ ٢٥٧
- (٢٠٩) معانى القرآن وإعرابه ٣/ ٤٢٧
- (٢١٠) هود (٣١)
- (٢١١) معانى القرآن وإعرابه ٣/ ٤٢٧
- (٢١٢) البقرة (٢١٥)
- (٢١٣) مشكل إعراب القرآن، ١٢٧، ١٢٩ وانظر النحاس: إعراب القرآن ١/ ٣٠٦
- (٢١٤) الإسراء (٦١)
- (٢١٥) إعراب القرآن ٢/ ٤٣١
- (٢١٦) مكى: مشكل إعراب القرآن ٧٥، النحاس: إعراب القرآن ١/ ٢٩٧ وانظر: الأنبارى: الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٢٣٩
- (٢١٧) معانى القرآن وإعرابه، ٤/ ١٢٨، ١٢٩
- (٢١٨) انظر على سبيل المثال: الفراء: معانى القرآن ١/ ٢٦٧، مكى: مشكل إعراب القرآن ٢٦٢، ٣١٦، ...
- (٢١٩) ابن جنى: الخصائص ١/ ٣٩٢
- (٢٢٠) إعراب القرآن ٢/ ٩٢، ٤/ ٢٨٠
- (٢٢١) السابق ١/ ٢٣٣ وانظر سيبويه: الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٩ ومكى مشكل إعراب القرآن، ٩٧
- (٢٢٢) إعراب القرآن ١/ ٢٤٣
- (٢٢٣) هود (٩)
- (٢٢٤) البيان ٢/ ٨

- (٢٢٥) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٣٩٣
- (٢٢٦) براءة (٧٣)
- (٢٢٧) إعراب القرآن ٢/ ٢٢٨
- (٢٢٨) هود (١١٤)
- (٢٢٩) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٣٠٧
- (٢٣٠) البقرة (١٠٨)
- (٢٣١) النحاس: إعراب القرآن ١/ ٢٥٥
- (٢٣٢) معانى القرآن وإعرابه ٣/ ١٩٤
- (٢٣٣) يوسف (٦٣)
- (٢٣٤) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٣٣٥
- (٢٣٥) البيئة (١)
- (٢٣٦) إعراب القرآن، ٥/ ٢٧١
- (٢٣٧) براءة (٣٠) وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزرة دون تنوين. وقرأ عاصم والكسائي بالتنوين. ابن مجاهد: السبعة، ٣١٣. وانظر مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، ٣٢٦
- (٢٣٨) الإخلاص (١)
- (٢٣٩) الأنباري: البيان، ٢/ ٥٤٥
- (٢٤٠) معانى القرآن، ١/ ٤٣١
- (٢٤١) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٤٠٨ وانظر سيبويه: الكتاب ١/ ١٦٩
- (٢٤٢) الإسراء (١١)
- (٢٤٣) إعراب القرآن ٢/ ٤١٧
- (٢٤٤) الحجر (٢٧) وانظر في قراءة الحسن؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات ٧١
- (٢٤٥) إعراب القرآن ٢/ ٣٨٠
- (٢٤٦) يوسف (٥١) وانظر في قراءة الحسن: المحتسب ١/ ٣٤١
- (٢٤٧) معانى القرآن وإعرابه ٣/ ١١٥
- (٢٤٨) الكهف ٩٧
- (٢٤٩) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه، ٣/ ٣١٢
- (٢٥٠) النحاس: إعراب القرآن، ٢/ ٤٧٤
- (٢٥١) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه، ١/ ١٦٠
- (٢٥٢) الفراء: معانى القرآن، ٢/ ٩

- (٢٥٣) معانى القرآن وإعرابه ١/ ١٦٠
- (٢٥٤) الفراء: معانى القرآن، ٢/ ٣٥٨
- (٢٥٥) معانى القرآن وإعرابه ٥/ ٣٥٠
- (٢٥٦) النحاس: إعراب القرآن، ٢/ ١٨٣
- (٢٥٧) الأخفش: معانى القرآن، ١/ ١٠٧
- (٢٥٨) الفراء: معانى القرآن، ٢/ ٩
- (٢٥٩) السابق ١/ ٤٣١
- (٢٦٠) نفسه ١/ ٣٩٤
- (٢٦١) الأنعام (٩٣)
- (٢٦٢) الأخفش: معانى القرآن، ١/ ٢٣
- (٢٦٣) النحاس: إعراب القرآن ١/ ٢٧٣
- (٢٦٤) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ٢/ ١١٢
- (٢٦٥) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ١٥٧
- (٢٦٦) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ١/ ٤١، الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣١
- (٢٦٧) الأعراف (١٤٨) والقراءة بكسر الحاء وتشديد اللام قراءة حمزة والكسائي. السبعة، ٢٩٤ وانظر في حل القراءة على الجوار: الأخفش: معانى القرآن ١/ ٣٣٧
- (٢٦٨) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤
- (٢٦٩) انظر في هذا الفهم: جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين، ١١٠
- (٢٧٠) الأخفش: معانى القرآن، ١/ ٤
- (٢٧١) السابق ١/ ٥٥
- (٢٧٢) نفسه ١/ ١٨٢
- (٢٧٣) البيان ١/ ٢١٨
- (٢٧٤) آل عمران (١٢٠)
- (٢٧٥) البقرة (٢٣٣)
- (٢٧٦) الفراء: معانى القرآن ١/ ١٥٠
- (٢٧٧) البيان ١/ ٢١٨
- (٢٧٨) القصص (٥٩)
- (٢٧٩) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٢٣

- (٢٨٠) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٢٩٢
- (٢٨١) إبراهيم (١٨)
- (٢٨٢) الذاريات (٥٨)
- (٢٨٣) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٧٥
- (٢٨٤) الواقعة (٢٢، ٢١، ٢٠)
- (٢٨٥) الفراء: معاني القرآن ١/ ١٤
- (٢٨٦) الكتاب ١/ ٤٣٦
- (٢٨٧) معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٥٣
- (٢٨٨) المائة (٦) وانظر: مجاز القرآن ١/ ١٥٥ ومعاني القرآن ١/ ٢٧٧
- (٢٨٩) إعراب القرآن، ٥/ ٩
- (٢٩٠) السابق ٤/ ١٦٩
- (٢٩١) مشكل إعراب القرآن ٢٢٠
- (٢٩٢) البيان ١/ ٢٨٥
- (٢٩٣) البقرة (١٩٢)
- (٢٩٤) البقرة (١٩٤)
- (٢٩٥) الفراء: معاني القرآن ١/ ١١٦
- (٢٩٦) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٦٥
- (٢٩٧) الشورى (٤٠)
- (٢٩٨) معاني القرآن وإعرابه، ١/ ٩٠
- (٢٩٩) معاني القرآن، ٢/ ٣١٠
- (٣٠٠) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٢، وإعراب القرآن ١/ ٤٣٥، ومشكل إعراب القرآن، ١٨٨
- (٣٠١) الفراء: معاني القرآن ١/ ٣٩٤
- (٣٠٢) السابق، ١/ ٣٤٢
- (٣٠٣) نفسه، ٢/ ٣٠٩
- (٣٠٤) الأنباري: البيان ١/ ٤٨١
- (٣٠٥) الفراء: معاني القرآن ٣/ ٢٦٦
- (٣٠٦) هود (٦٦)
- (٣٠٧) الأنباري: البيان، ٢/ ١٩
- (٣٠٨) المائة (١١٩)

- (٣٠٩) معانى القرآن، ١/ ٣٢٦
- (٣١٠) السابق، ٣/ ٢٤٥
- (٣١١) معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٢٢٥،
- (٣١٢) إعراب القرآن ٢/ ٥٣
- (٣١٣) مشكل إعراب القرآن، ٢٤٥
- (٣١٤) البيان ١/ ٣١١
- (٣١٥) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه، ٢/ ٣٤٣، ٥/ ٥٢
- (٣١٦) غافر (٣)
- (٣١٧) الفراء: معانى القرآن، ٣/ ٥
- (٣١٨) الإنسان (٤) والقراءة بالتنوين قراءة نافع وعاصم فى رواية أى بكر. ابن مجاهد: السبعة، ٦٦٣
- (٣١٩) الأنبارى: البيان، ٢/ ٤٨٠
- (٣٢٠) معانى القرآن، ٣/ ١٠٩
- (٣٢١) الأنعام (١٦٠)
- (٣٢٢) معانى القرآن ١/ ٣١٧
- (٣٢٣) يوسف (١٠)
- (٣٢٤) البيان ١/ ٩٣، ٩٤
- (٣٢٥) انظر على سبيل المثال: معانى القرآن ١/ ١٨٧، ٢/ ٣٦..
- (٣٢٦) الكهف (٩٦)
- (٣٢٧) البيان ٢/ ١١٦
- (٣٢٨) الإنصاف ١/ ٩٢
- (٣٢٩) السابق ١/ ٩٣
- (٣٣٠) نفسه ١/ ٩٣
- (٣٣١) نفسه ١/ ٩٢
- (٣٣٢) انظر: نصر حامد أبوزيد آليات القراءة ومشكلات التأويل، ١٩٢
- (٣٣٣) الإنصاف ٢/ ٦٠٣
- (٣٣٤) الكتاب ١/ ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، والمحتسب ١/ ٢١١
- (٣٣٥) القمر (٤٩) وانظر النحاس: إعراب القرآن ٤/ ٣٠٠
- (٣٣٦) البقرة ٢٨٣، والقراءة دون ألف (قُرْهُن) قراءة ابن كثير وأبى عمرو

- (٣٣٧) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ١/ ٣٦٧
- (٣٣٨) السابق ١/ ٤١
- (٣٣٩) نفسه ١/ ٤٦
- (٣٤٠) نفسه ١/ ٧٢
- (٣٤١) النحاس: إعراب القرآن ١/ ١٦٦ والبيان ١/ ٣١
- (٣٤٢) السابق ٢/ ١٨٥
- (٣٤٣) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٣٣٥
- (٣٤٤) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٣٢٩
- (٣٤٥) السابق، ٣/ ١٢١
- (٣٤٦) الأنبارى: البيان ١/ ٤٤
- (٣٤٧) الكهف (١٦)
- (٣٤٨) الفراء: معانى القرآن ٢/ ١٣٦
- (٣٤٩) المائدة ٩٥
- (٣٥٠) البحر المحيط ٤/ ٢١
- (٣٥١) البقرة ١٢٣
- (٣٥٢) معانى القرآن ١/ ٢٨٨، ٢٨٩
- (٣٥٣) الأخفش: معانى القرآن ١/ ٧٦ والزجاج: معانى القرآن وإعرابه ١١٩٨
- (٣٥٤) معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٤٣٦
- (٣٥٥) سبأ (٨)
- (٣٥٦) الأنعام (١٤٣)
- (٣٥٧) الفراء: معانى القرآن، ٢/ ٣٥٤، الأخفش: معانى القرآن ١/ ٧
- (٣٥٨) انظر على سبيل المثال: الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ١/ ٧٣، ٢٢٠، ٤٦٣، ٢/ ١٩٩، ٣٣٥، ٤١١، ٥/ ٣٣٣، والنحاس: إعراب القرآن ١/ ٥، ١٨٦، ٢٩٧، ٢/ ١٠٣، ١٢٥، ١٩١، ٢١٧، ٣٢٩، ٤٥٠، ٣/ ١١٤، ١٤١...
- (٣٥٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١١٧
- (٣٦٠) معانى القرآن ١/ ١٢٠
- (٣٦١) النساء (٧٩)
- (٣٦٢) النساء (١٢٤)
- (٣٦٣) النحل (٤٨)

- (٣٦٤) الفراء: معانى القرآن ١٠٣/٢
- (٣٦٥) البقرة (٤٨)
- (٣٦٦) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ١/١٢٨، ١٢٩
- (٣٦٧) يوسف (٨٢)
- (٣٦٨) النحاس: إعراب القرآن ٢/٣٤١
- (٣٦٩) انظر في أهمية أمن اللبس في النحو العربى: تمام حسان: الأصول، ٢٠٨
- (٣٧٠) الاقتراح ٨٤
- (٣٧١) البقرة (٢٤٣)
- (٣٧٢) النحاس: إعراب القرآن، ١/٣٢٤
- (٣٧٣) الآية (٩٣) من سورة المؤمنين
- (٣٧٤) النحاس: إعراب القرآن ٣/١٢١
- (٣٧٥) الحج (٤)
- (٣٧٦) النحاس: إعراب القرآن ٣/٨٦
- (٣٧٧) مشكل إعراب القرآن، ٤٨٦
- (٣٧٨) المزمّل (٢)
- (٣٧٩) معانى القرآن وإعرابه، ٢٣٩
- (٣٨٠) لمع الأدلة، ٨٧
- (٣٨١) السابق، ١١١
- (٣٨٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١/١١٢
- (٣٨٣) معانى القرآن وإعرابه ١/٣١٣
- (٣٨٤) الأعراف (٨١)
- (٣٨٥) البيان ١/٣٦٧
- (٣٨٦) إعراب القرآن ٢/١٦٣
- (٣٨٧) نوح ٢٣، والتنوين قراءة ابن مسعود والأعمش. الفراء: معانى القرآن ٣/١٨٩،
- النحاس: إعراب القرآن ٥/٤١
- (٣٨٨) معانى القرآن وإعرابه ٥/٢٣١
- (٣٨٩) السابق ٤/١١٤
- (٣٩٠) الإنصاف ١/١١٢
- (٣٩١) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ١/٤٨٣

- (٣٩٢) السابق، ٢٠٧/١
- (٣٩٣) النحاس: إعراب القرآن ٣٩٧/٤، والإنصاف ٣٠/١
- (٣٩٤) المبرد: المقتضب، ١٠٣، ١٠٢/١
- (٣٩٥) الاقتراح ٨٥
- (٣٩٦) ابن السراح: الأصول ٨٠/١ وانظر: تمام حسان: الأصول، ١٩٤
- (٣٩٧) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١٧٠، ٣٨٦
- (٣٩٨) الشمس (٩)
- (٣٩٩) معاني القرآن وإعرابه ١٣١/٥
- (٤٠٠) النساء (١٠٤) وانظر في قراءة منصور بن المعتمر البحر المحيط، ٣/٣٤٣
- (٤٠١) إعراب القرآن ١/٤٨٦
- (٤٠٢) السابق ٢/٣٨٢
- (٤٠٣) فصلت (٢٩) والقراءة بتسكين الراء قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: السبعة، ٥٧٦
- (٤٠٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٨٥
- (٤٠٥) الكهف (٢٥) وانظر الأنباري: البيان ٢/١٠٦
- (٤٠٦) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٨٩
- (٤٠٧) الأعراف (١٩٥)
- (٤٠٨) النحاس: إعراب القرآن ٢/١٦٩
- (٤٠٩) الكهف (٣٩)
- (٤١٠) إعراب القرآن ٢/٤٥٧
- (٤١١) النور (٣٥) وانظر في قراءة نصر بن عاصم: الفراء: معاني القرآن ٢/٢٥٥ وابن خالوية: مختصر في شواذ القراءات ١٠٢
- (٤١٢) النحاس: إعراب القرآن ٣/١٣٨
- (٤١٣) معاني القرآن وإعرابه، ٤/٢٠٢
- (٤١٤) النحاس: إعراب القرآن، ٣/٢٣٤، ٣/٣٥١، ٥/٢٧٩
- (٤١٥) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٥١، ٥/٢٧٩
- (٤١٦) النساء (٣)
- (٤١٧) معاني القرآن وإعرابه ٢/٩، ٤/٢٦١ وانظر النحاس: إعراب القرآن ٣/٣٥٩
- (٤١٨) إعراب القرآن ١/٢١٣

- (٤١٩) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه، ٣/ ٣٤٠
- (٤٢٠) النحاس: إعراب القرآن ١/ ١٧٩ وانظر الفراء: معانى القرآن ١/ ١٢٠
- (٤٢١) الفراء: معانى القرآن ١/ ٢٥٤
- (٤٢٢) راجع: البيان ١/ ١٤٣ وإعراب القرآن ١/ ٢٨٥، ٣٥٥
- (٤٢٣) النحاس: إعراب القرآن، ٣/ ١١٤
- (٤٢٤) السابق ٢/ ٩٣، ٣/ ٢٨٠
- (٤٢٥) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٢٧٧
- (٤٢٦) السابق ٢/ ١٥٢
- (٤٢٧) انظر على سبيل المثال النحاس ٢/ ٩٣، ٢٩١، ٣/ ٢٨٢، ٤/ ٤٣،
- (٤٢٨) الأعراف (٥٦)
- (٤٢٩) معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٣٤٤
- (٤٣٠) البقرة (٢٧٥)
- (٤٣١) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ١٠٩
- (٤٣٢) الأنعام (١١)
- (٤٣٣) الأنبارى: البيان ١/ ٣١٤
- (٤٣٤) الأحزاب (٣١)
- (٤٣٥) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ٤/ ٢٢٧، ٢٢٨
- (٤٣٦) النمل (٤٥)
- (٤٣٧) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٢١٤
- (٤٣٨) الكهف (٤٣)
- (٤٣٩) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٤٥٨
- (٤٤٠) انظر على سبيل المثال: النحاس: إعراب القرآن، ٢/ ٤٤٥
- (٤٤١) البقرة (٨)
- (٤٤٢) الأخفش: معانى القرآن، ١/ ٣٦
- (٤٤٣) النحل (٧٣)
- (٤٤٤) الفراء: معانى القرآن ٢/ ١١٠
- (٤٤٥) سبأ (١٠)
- (٤٤٦) معانى القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٣
- (٤٤٧) إعراب القرآن ١/ ١٩٧

- (٤٤٨) النحاس: إعراب القرآن ٢٩٥ / ١
- (٤٤٩) معانى القرآن ١ / ١٢٠، ١٢١
- (٤٥٠) إعراب القرآن ١ / ٢٩٥
- (٤٥١) يونس (٦١)
- (٤٥٢) معانى القرآن ١ / ٤٧٠
- (٤٥٣) الأنعام ١٦١
- (٤٥٤) البيان ١ / ٣٥١
- (٤٥٥) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه، ٤ / ١٠٩ وانظر حاشية المحقق فى الصفحة نفسها.
- (٤٥٦) انظر فى أنواع العلاقة بين ركنى القياس: تمام حسان: الأصول، ١٦٩
- (٤٥٧) الاقتراح ٧٤
- (٤٥٨) السابق، ٧٧، ٧٨
- (٤٥٩) البيان ١ / ٣٢٦
- (٤٦٠) الأنعام (٩٤)
- (٤٦١) معانى القرآن ١ / ٣٤٥
- (٤٦٢) البقرة (٢٩)
- (٤٦٣) البيان ١ / ٦٩
- (٤٦٤) الأخفش: معانى القرآن، ١ / ١٣٦
- (٤٦٥) الأنبارى: البيان ١ / ٣٨١
- (٤٦٦) النحاس: إعراب القرآن ٢ / ٢٥٦ وانظر الفراء: معانى القرآن ١ / ٤٦٥
- (٤٦٧) الأخفش: معانى القرآن ١ / ٢٠٣
- (٤٦٨) السابق ١ / ٢٣٨
- (٤٦٩) البقرة (١٧)
- (٤٧٠) البيان ١ / ٥٩ وقوله تعالى: (والذى جاء بالصدق) من الآية (٣٣) من سورة الزمر
- (٤٧١) البقرة (١٧٧)
- (٤٧٢) البيان ١ / ١٣٩
- (٤٧٣) النحاس: إعراب القرآن ١ / ٣٢٠
- (٤٧٤) الأخفش: معانى القرآن ١ / ٣٩٠ وقوله تعالى: (ولم أك بغيا) من الآية (٢٠) من سورة مريم.
- (٤٧٥) الشعراء (٢١٠)

- (٤٧٦) معانى القرآن ٢ / ٢٨٥
- (٤٧٧) الأخفش: معانى القرآن ١ / ١٥
- (٤٧٨) الأعراف (١٠)
- (٤٧٩) معانى القرآن ١ / ٣٧٣
- (٤٨٠) يونس (١٦) وانظر فى قراءة الحسن بالهمز المحتسب ١ / ٣٠٩
- (٤٨١) الفراء: معانى القرآن ٢ / ٤٥٩
- (٤٨٢) إعراب القرآن، ٢ / ٣٨٩
- (٤٨٣) الفراء: معانى القرآن، ٢ / ٩٢
- (٤٨٤) الاقتراح ٧٤
- (٤٨٥) البيان ١ / ١٦٦
- (٤٨٦) الإنصاف ٢ / ٦٣١
- (٤٨٧) الأنبارى: الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٧١٢
- (٤٨٨) الغزالى: المستصفى ٢ / ٣١٠ وابن القيم: إعلام الموقعين ١ / ١٧٨ وانظر طاهر سليمان حمودة: القياس ٦١ وما بعدها
- (٤٨٩) ابن مضاء: الرد على النحاة، ١٣٥، ١٣٦
- (٤٩٠) الأنبارى: لمع الأدلة فى أصول النحو، ١٠٠
- (٤٩١) انظر ص ٢٦٢ من هذا الفصل
- (٤٩٢) الاقتراح، ٨٤
- (٤٩٣) البيان، ١ / ٧٨
- (٤٩٤) ابن مضاء: الرد على النحاة، ١٣١
- (٤٩٥) البيان ١ / ٢٣١
- (٤٩٦) معانى القرآن ١ / ٥٧
- (٤٩٧) إعراب القرآن ١ / ١٧٥
- (٤٩٨) البيان، ١ / ٣٩
- (٤٩٩) الأنبارى: الإنصاف ٢ / ٦٦٩
- (٥٠٠) الأنعام (١٦٢) والقراءة بفتح الياء قراءة السبعة سوى نافع، فإنه قرأ بسكونها: ابن مجاهد: السبعة ٢٧٤
- (٥٠١) البيان ١ / ٣٥٢
- (٥٠٢) السابق ١ / ٥٢

- (٥٠٣) النحاس: إعراب القرآن، ١/١٧٩، ١٨٠
- (٥٠٤) السابق ٢/١٥٧، ٣/٣١
- (٥٠٥) الاقتراح، ٨٤
- (٥٠٦) الأصول ١/١٨٣ وانظر تمام حسان: الأصول ١٩٢
- (٥٠٧) الإنصاف ٢/٦٤٨
- (٥٠٨) النحاس: إعراب القرآن ٢/٢٤٠
- (٥٠٩) معاني القرآن وإعرابه، ١/٣١٦
- (٥١٠) البيان، ١/٤٧
- (٥١١) الآية (٤٨) من سورة البقرة، وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتاء (تقبل) وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي ونافع بالياء، واختلف عن عاصم - السبعة ١٥٥. وانظر الأنباري: البيان ١/٨١
- (٥١٢) السابق، ١/٨٧
- (٥١٣) البيان، ٢/٣٦٠
- (٥١٤) براءة (٢٤)
- (٥١٥) ابن سلام: طبقات الشعراء ص ١٣ وانظر: شوقي ضيف: العصر الإسلامي، ١٧٤
- (٥١٦) انظر إعراب القرآن، ١/٣٣٤.
- (٥١٧) معاني القرآن وإعرابه ١/٣١١
- (٥١٨) آل عمران (٦٤)
- (٥١٩) الفراء: معاني القرآن ١/٢٢٠
- (٥٢٠) إعراب القرآن ١/٣٨٤
- (٥٢١) النحل (٨)
- (٥٢٢) معاني القرآن ٢/٩٧. وقد نقل عنه النحاس هذا الرأي ولم يعترض عليه. إعراب القرآن ٢/٣٩٢
- (٥٢٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٦٥
- (٥٢٤) السابق ١/١٩١، ١٩٤
- (٥٢٥) آل عمران (١٨٨)
- (٥٢٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩٨
- (٥٢٧) إعراب القرآن ١/٤٢٥
- (٥٢٨) براءة ٦٣

- (٥٢٩) معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٤٥٩
(٥٣٠) الأحقاف (٣٣)
(٥٣١) إعراب القرآن ٤/ ١٧٤
(٥٣٢) الفاكهى: شرح الحدود النحوية، ٥٧، ٥٨
(٥٣٣) السابق ٥٨، ٥٩
(٥٣٤) يوسف (٥١) وانظر: معانى القرآن وإعرابه ٣/ ١١٥
(٥٣٥) معانى القرآن وإعرابه ٣/ ١١٥
(٥٣٦) النساء (٤٦)
(٥٣٧) إعراب القرآن ١/ ٤٦٠
(٥٣٨) السابق ١/ ٤٦١
(٥٣٩) براءة (٤٠)
(٥٤٠) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٢١٥
(٥٤١) هود (٨٧)
(٥٤٢) معانى القرآن ١/ ٣٨٧
(٥٤٣) المؤمنون (٣٧)
(٥٤٤) غافر (٨٣)
(٥٤٥) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٧٨٧
(٥٤٦) الخصائص ٢/ ٣٧٣
(٥٤٧) معانى القرآن وإعرابه ١/ ٣٩
(٥٤٨) السابق، ٢/ ٣٠٧
(٥٤٩) النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٥٨، ٤١٤، ٣٦/ ٤ وانظر معانى القرآن وإعرابه ١/ ٢
(٥٥٠) الأنعام (١٢) وانظر: إعراب القرآن ٢/ ٥٨
(٥٥١) إعراب القرآن ٢/ ٤١٤
(٥٥٢) النساء (١٧)
(٥٥٣) الكهف (٤٥)
(٥٥٤) إعراب القرآن ٢/ ٤٥٩، ٤٦٠
(٥٥٥) السابق ١/ ٤٤٠
(٥٥٦) انظر على سبيل المثال الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ١/ ٢٧٦، ٤/ ٢٥٣
(٥٥٧) المقدمة (دار القلم) ١٢٠ وانظر عاطف مذكور: علم اللغة بين القديم والحديث، ٢١٥

- (٥٥٨) هود (٧٢)
- (٥٥٩) إعراب القرآن، ٢/ ٢٩٤
- (٥٦٠) البيان، ٢/ ٢٢
- (٥٦١) البقرة (١١٩) والقراءة بفتح التاء وجزم اللام (تَسْأَلُ) قراءة نافع. السبعة، ١٦٩
- (٥٦٢) معانى القرآن وإعرابه، ١/ ٢٠٠
- (٥٦٣) الكشف، دار الريان للتراث ١/ ١٨٢
- (٥٦٤) محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، سيد حجاب: من أسرار التركيب البلاغى، ٨٣
- (٥٦٥) السابق ١٠٢.
- (٥٦٦) النحل ٢٧
- (٥٦٧) معانى القرآن وإعرابه ١/ ١٩٥
- (٥٦٨) السابق ٢٩٥
- (٥٦٩) البقرة (٥٣)
- (٥٧٠) معانى القرآن وإعرابه، ١/ ١٣٤
- (٥٧١) البقرة (١٨٣)
- (٥٧٢) معانى القرآن وإعرابه، ١/ ٢٥٢
- (٥٧٣) براءة (١٠٦)
- (٥٧٤) معانى القرآن وإعرابه، ٢/ ٤٦٨
- (٥٧٥) إعراب القرآن، ٢/ ٢٣٤
- (٥٧٦) العنكبوت (٢٢)
- (٥٧٧) إعراب القرآن ٣/ ٢٥٣
- (٥٧٨) الحجر (٢)
- (٥٧٩) معانى القرآن وإعرابه ٣/ ١٧٢
- (٥٨٠) الفجر (٢٢)
- (٥٨١) الرحمن (٢٧)
- (٥٨٢) البقرة (٢٤٩)
- (٥٨٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١/ ٥٠
- (٥٨٤) طبقات الشافعية ١/ ٥٦
- (٥٨٥) إعراب القرآن ٥/ ٧٢ وانظر أيضًا ص ٨٢، ١١٦
- (٥٨٦) السابق ١/ ٣٨٦

- (٥٨٧) نفسه ٢٧٧ / ٢
(٥٨٨) القيامة (١)
(٥٨٩) معانى القرآن ٢٠٧ / ٣
(٥٩٠) معانى القرآن وإعرابه، ٢٥١ / ٥
(٥٩١) إعراب القرآن ٧٨ / ٥
(٥٩٢) النساء (١٦٦)
(٥٩٣) النساء (١٦٣)
(٥٩٤) إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٩ / ١
(٥٩٥) الفرقان (٦٨)
(٥٩٦) معانى القرآن وإعرابه ٧٦ / ٤
(٥٩٧) الأنعام (٧٣)
(٥٩٨) انظر إعراب القرآن ٧٥ / ٢، مشكل إعراب القرآن ٢٥٧
(٥٩٩) السابق ٧٥ / ٢
(٦٠٠) النور (٣٦، ٣٧)
(٦٠١) البيان، ١٩٦ / ٢.

obeikandi.com

الغائمة

حاولت الدراسة على مدار الفصول السابقة أن تقدم وصفًا للمنهج الذى اتخذته النحاة العرب وسيلة للوصول إلى القاعدة النحوية، وأن تقدم تحديدًا لأهم المفاهيم المنهجية التى درسوا القاعدة النحوية على أساسها.

وقد تطلب تحقيق هذا الهدف أن يخصص الفصل الأول لدراسة «المصطلح»؛ حيث اضطلع هذا الفصل بمهمة تحديد دلالة أهم المصطلحات المتصلة بمنهج النحاة، ثم تصنيف المصطلحات النحوية تصنيفًا دلاليًا ساهم فى تحديد المفاهيم الأساسية فى النحو العربى.

وقد بدأ هذا الفصل بدراسة دلالات مصطلح القياس، وخرج بأن أهم هذه الدلالات هى دلالاته على: المطرد، وعلى القاعدة، وعلى عمليتى الصوغ القياسى وتجريد القاعدة، وعلى الحمل، ثم على العقل، والتقدير «بمعناه اللغوى»؛ ومن هنا أكد البحث على أن حصر دلالة المصطلح فى دلالاته على «الحمل» كان حصرًا جانبى الصواب، وأدى إلى إساءة فهم المنهج النحوى.

ثم قام الفصل بعمل مماثل بالنسبة لمصطلحات: «العلة»، و«العامل»، و«التأويل»، وقدم بعد ذلك تصنيفًا دلاليًا للمصطلحات النحوية، قسمها إلى عدة مجموعات هى: مجموعة المصطلحات الوصفية، ومجموعة المصطلحات التحويلية، ومجموعة المصطلحات المعيارية، ومجموعة المصطلحات التعليلية، ومجموعة مصطلحات السياق الخارجى.

وتأسيسًا على ما تم التوصل إليه فى الفصل الأول خُصِّص الفصل الثانى لدراسة الاستقراء بوصفه المنهج الذى سلكه النحاة للوصول إلى القاعدة. وقد تتبع هذا

الفصل خطوات التقعيد عندهم، فبدأ بدراسة «جمع المادة»، وناقش ما شاع لدى الباحثين من أن الشعر كان مادة التقعيد في النحو العربي، ثم حدد موقف النحاة من عناصر المادة اللغوية، فتحدث عن الموقف من القرآن الكريم وقراءاته، وقدم تعليلاً لهذا الموقف، والموقف من الحديث النبوي الشريف، وقدم نصوصاً مهمة في تعليل عدم احتجاجهم به تصحح ما أطبق عليه الدارسون من نسبة هذا التعليل إلى «أبي حيان» وشيخه «ابن الضائع»، ثم تحدث عن الاحتجاج بالشعر، وعن القضايا التي يثيرها هذا الاحتجاج، نحو قضايا: الضرورة، وتعدد الرواية، وتعدد النسبة، والاحتجاج بالأبيات المجهولة، والمصنوعة، والملفقة، والمبتورة، ثم تحدث الفصل بعد ذلك عن موقفهم من الاحتجاج بما روى مثوراً عن العرب، وعن قضية اللهجات بوصفها أهم القضايا التي يثيرها الاحتجاج بالثر.

بعد ذلك تناول البحث التصنيف بوصفه الخطوة الثانية للاستقراء عند النحاة، وحاول أن يحدد أهم المعايير التي صنفوا المادة اللغوية على أساسها، وقد تمثلت هذه المعايير في المعيار الشكلي الذي يميز بين أقسام المادة اللغوية على أساس وجود فارق شكلي بينها، والمعيار الدلالي الذي يميز بين هذه الأقسام بما بينها من فروق في المعنى، والمعيار التحويلي الذي ينطلق من فكرة «الأصل والفرع»، والمعيار السياقي الذي يهتم بمعطيات السياق غير اللغوي، والمعيار الوظيفي الذي يفرق بين أصناف المادة اللغوية باختلاف المواقع الإعرابية التي يمكن أن توجد فيها.

ثم تحدث الفصل عن تجريد القاعدة، وعن أهم الأنماط اللغوية للجملة التي تمثل القاعدة، وأخيراً عن وسائل التحقق من صحتها، بوصفها فرضاً يصبح قانوناً مقبولاً حين تخضع له جميع جزئيات المادة اللغوية. وقد تمثلت أهم هذه الوسائل في: الطرد، والعكس، والدوران، والسبر والتقسيم، وبطلان اللازم.

وفي الفصل الثالث دَرَسْتُ التحويل، فحددت معناه اللغوي والاصطلاحي، وحددت الدوافع التي أدت إلى نشأته بوصفه مفهوماً منهجياً أساسياً في النحو العربي. وكانت أهم هذه الدوافع مقارنة الآيات القرآنية بعضها ببعض، ومقارنة

القراءات المختلفة للآية الواحدة، ومحاولة النحاة التوفيق بين معانى بعض الآيات وألفاظها، ومحاولتهم التوفيق بين قواعد النحو وبعض الآيات التى تخرج عليها.

ثم تناولت مظاهر التحويل وهى : الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والإبدال، ويشمل الأخير: البدل، والعوض، والتضمين، والإنابة، وقد أفردتُ كلاً من هذه الأقسام بحديث مستقل حصرت فيه أهم أنماطه، وصنفتها تصنيفاً جديداً. ثم تحدثتُ عن مواضع التحويل فى المفرد والمركب، وعن الأصول المقدرة- فى افتراض النحاة- للمصدر المؤول، والتركيب الإضافى، والعطف، والبدل، والبيان، والمضارع المجزوم فى جواب الأمر، والتمييز، والمفعول له، والجملة التى لها محل من الإعراب.

أما الفصل الرابع فقد خُصَّصَ للتعليل، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام، فى القسم الأول تحدثتُ عن دوافع التعليل، التى تمثلت فى الاحتجاج للقرآن والقراءات، والدافع التعليمى، ورؤية النحاة للعلاقة بين اللغة والعالم الخارجى.

وفى القسم الثانى دُرِست أنواع التعليل وهى: تعليل النطق، وتعليل القاعدة، وتعليل الخروج على القاعدة. وَحُدِّدت أهداف ووسائل هذه الأنواع. وفى القسم الثالث دُرِست وسائل التعليل حيث قدم الباحث للعلل النحوية - تصنيفاً جديداً يتجاوز ما وقعت فيه التصنيفات السابقة من تداخل وخلط وقد اشتمل هذا التصنيف على ما ذكره أصحاب كتب أصول النحو من العلل، بالإضافة إلى ما استطاع الباحث جمعه مما لم يذكروه. وقد انتظمت هذه العلل فى ست مجموعات هى: مجموعة العلل الاستعمالية أو الحسية، وتشمل علل: الثقل، والتخفيف، والإدغام، وعدم النظير، وطول الكلام، والاختصار، وطرده الباب، والاستغناء، والتقاء الساكنين، وكثرة الاستعمال، والجوار- ومجموعة العلل الدلالية وأهمها علل: الفرق، وأمن اللبس، والتوكيد- ومجموعة العلل التحويلية وهى علل: الاستصحاب، والرد إلى الأصل، والدلالة على الأصل، والعدل، والتركيب،

والحمل على المعنى - ومجموعة العلل القياسية التى تستخدم الحمل وسيلة لها،
وأخيرًا علل السياق الخارجى وأهمها علل: التغليب، والمعادلة، والتقوية،
والأولى.

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

أهم المصادر والمراجع

أولا : المصادر : مرتبة ترتيبا تاريخيا :

- * أبو عبيدة : معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ)
- مجاز القرآن تحقيق محمد فؤاد سركين مكتبة الخانجي، القاهرة. د.ت.
- * الأخفش الأوسط : أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ).
- معانى القرآن تحقيق هدى قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط أولى، ١٩٩٠.
- * الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)
- معانى القرآن : الجزء الأول : تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار
- الجزء الثانى : تحقيق محمد على النجار، الثالث تحقيق عبد الفتاح شلبى. الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر القاهرة، د.ت.
- * الزجاج: أبو إسحق إبراهيم بن السرى (ت ٢١١ هـ).
- معانى القرآن وإعرابه تحقيق عبد الجليل شلبى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الإبيارى، بيروت ١٩٨٦.
- * النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨ هـ)
- إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازى، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.
- * ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠).
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، دار المنار، القاهرة، د.ت.
- * القيسى : مكى بن أبى طالب (ت ٤٢٧ هـ).
- مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٨.

* الأنبارى : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ).
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، الهيئة العامة للكتاب،
القاهرة ١٩٨٠.

* العكبرى : أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ).
- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق على محمد البجاوى، مكتبة عيسى البابى الحلبي
القاهرة ١٩٧٦.

ثانياً: المراجع:

(أ) الكتب العربية:

- * الأمدى: سيف الدين أبو الحسن على الدين بن أبى على بن محمد
- الإحكام في أصول الأحكام، مطبعة المعارف، ١٣٣٢ هـ.
* إبراهيم أنيس (دكتور).
- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط سادسة ، القاهرة، ١٩٨٤.
* أحمد علم الدين الجندى (دكتور).
- اللهجات العربية في التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦.
* أحمد مكى الأنصارى (دكتور).
- نظرية النحو القرآنى، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، ط أولى، السعودية،
١٩٤٥ هـ.
- يونس البصرى ، توزيع دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣ م.
* الأزهرى: خالد بن عبد الله
- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق البدرأوى زهران، دار
المعارف ط ثانية، القاهرة ١٩٨٨.
* الأشمونى أبو الحسن على بن محمد.
- شرح الأشمونى على ألفية بن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

- * الأمير محمد الأمير.
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٥٦ هـ.
- * أمين الخولى
- الاجتهاد فى النحو العربى، منشور ضمن كتاب : مناهج تجديد، دار المعرفة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦١ م.
- * الأنبارى: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد
- الإنصاف فى مسائل الخلاف، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة . د.ت.
- لمع الأدلة فى أصول النحو، الإغراب فى جدل الإعراب تحقيق سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧ م.
- * البدر اوى زهران (دكتور).
- عالم اللغة : عبد القاهر الجرجانى، دار المعارف، القاهرة. د.ت
- * البغدادى : عبد القادر بن عمر
- خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٦٩ م.
- * تمام حسان (دكتور)
- الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط أولى، القاهرة ١٩٨٢ م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط أولى، القاهرة، ١٩٧٣ م.
- مناهج البحث فى اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥ م
- * ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى
- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ج ١ ط
ثالثة ١٩٦٩، ج ٢ ط رابعة ١٩٨٠ م.
- * الجرجانى : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
- دلائل الإعجاز تحقق وشرح : محمد عبد المنعم خفاجى، مكتبة القاهرة، القاهرة ١٩٨٠ م.

* جلال شمس الدين (دكتور)

- التعليل اللغوى عند الكوفيين ، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، ط أولى، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

* ابن جنى: أبو الفتح عثمان:

- الخصائص ، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م.

- المحتسب فى وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط أولى، القاهرة، ١٩٦٦م.

* ابن حزم : أبو محمد على بن حزم الأندلسى الظاهرى:

- الإحكام فى أصول الأحكام، مكتبة الخانجى، ط أولى القاهرة، ١٣٤٥هـ.

* حسن موسى الشاعر (دكتور)

- اختلاف الرواية فى شواهد سبوية الشعرية، دار البشير، ط أولى ، عمان، ١٩٩٢م.

* أبو حيان : محمد بن يوسف الأندلسى:

- البحر المحيط . ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ

* ابن خالوية : أبو عبد الله الحسين بن أحمد.

- الحجة فى القراءات السبع، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم - دار الشروق ، بيروت، ١٩٦٧م.

- مختصر فى شواذ القراءات ، من كتاب البديع، عنى بنشره ج. برجستراسر، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٣٤م.

* خلف الأحمر

- مقدمة فى النحو، تحقيق عز الدين التنوخى، دمشق ١٩٦١م.

* خديجة الحديثى (دكتور)

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨١م.

- * الرمانى : أبو الحسن على بن عيسى
توجيه أبيات ملغزة الإعراب، تحقيق مازن المبارك، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- * الزبيدى : أبو بكر محمد بن الحسن:
- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط
ثانية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- * الزجاجى : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق:
- الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت، ط ثانية ،
١٩٧٣م.
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، ١٩٦٢م.
- * الزركشى : بدر الدين محمد بن عبد الله:
- البرهان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة،
د.ت.
- * زكريا إبراهيم (دكتور):
- مشكلة البنية، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٩٠.
- * الزمخشري : محمود بن عمر «جار الله»:
- الكشف، رتبة وضبطه وصححه، مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث،
القاهرة، د.ت.
- نكت الأعراب فى غريب الإعراب فى القرآن الكريم، تحقيق محمد أبو الفتوح
شريف، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥م.
- * السجستاني: أبوبكر عبد الله بن أبى داود سليمان بن الأشعث
- كتاب المصاحف، تحقيق أثر جفرى، مؤسسة الخانجى، ط أولى، القاهرة، ١٩٣٦.
- * السيد إبراهيم (دكتور):
- الضرورة الشعرية. دار الأندلس ، ط ثالثة، بيروت، ١٩٨٣م.

* ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل :

- الأصول في النحو، تحقيق : عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، ط أولى، بيروت، ١٩٨٥.

* سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان :

- الكتاب، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ثانية، القاهرة، ١٩٨٤.

* السيرافي «أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان» :

- شرح كتاب سيبويه ج١ تحقيق، د. محمود فهمى حجازى، ج ٢ تحقيق د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م.

* السيوطى : عبد الرحمن جلال الدين :

- الاقتراح في أصول النحو. تحقيق د. محمد أحمد قاسم ، القاهرة، طبعة أولى. د.ت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، دار التراث، ط ثالثة، القاهرة، د.ت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠ م.

* شوقى ضيف (دكتور) :

- المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة ، ط رابعة، ١٩٧٩ م.

* طاهر سليمان حمودة (دكتور).

- القياس في الدرس اللغوى الدار الجامعية الإسكندرية، ط أولى، ١٩٩٢.

* عبد العال سالم مكرم (دكتور) :

- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن، دار الشروق، القاهرة، ط أولى، ١٩٨٠.

* عبد الحكيم راضى (دكتور):

- نظرية اللغة فى النقد العربى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط أولى، ١٩٨٠.

- النقد العربى وشعر المحدثين، دار الشباب للنشر، القاهرة، ط أولى، ١٩٩٣.

* عبده الراجحى (دكتور):

- النحو العربى والدرس الحديث «بحث فى المنهج» ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، د.ت.

* ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٩٨٠.

* على سامى النشار (دكتور):

- مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، ونقد المسلمين للمنطق الأرسطى، دار الفكر العربى، القاهرة، ط أولى ١٩٤٧م.

* الغزالى: أبو حامد محمد بن محمد:

- تهافت الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط السابعة، ١٩٨٧.

* الفارسى : أبو على الحسن بن أحمد.

- الحجة فى علل القراءات السبع، ح-٢، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

* الفاكهى : عبد الله بن أحمد:

- شرح كتاب الحدود فى النحو، تحقيق المتولى رمضان الدميرى ، القاهرة، ١٩٨٨.

* القفطى : جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف

* إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

* القيروانى: أبو عبد الله محمد بن جعفر:

- كتاب ما يجوز للشاعر من الضرورة، تحقيق وتقديم المنجى الكعبى، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١ م.

* القيسى: مكى بن أبى طالب:

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محبى الدين رمضان، دمشق، ١٩٧٤ م.

* كمال بشر (دكتور):

- التفكير اللغوى بين القديم والجديد، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١ م.

* ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباسى:

- كتاب السبعة فى القراءات، تحقيق د. شوقى ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط
ثالثة، ١٩٨٨.

* محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور):

- الضرورة الشعرية فى النحو العربى، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٩ م.

- من الأنماط التحويلية فى النحو العربى، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى،
١٩٩٠.

* محمد الخضر حسين:

- دراسات فى العربية وتاريخها، القاهرة، ١٩٦٠.

* محمد عيد (دكتور):

- أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث،
عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩ م.

- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط ثالثة، ١٩٨٨ م.

* محمد محمد أبو موسى (دكتور):

- دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ثانية ١٩٨٧.

* محمد مهران (دكتور):

- مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة ، القاهرة، ١٩٧٥ م.

* محمود أحمد نحلة:

- أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت ط أولى، ١٩٨٧ م.

* محمود سليمان ياقوت:

قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥ م.

* محمود فهمي حجازي (دكتور):

- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة ، ط ثانية ، د.ت.

* محمود قاسم (دكتور):

- المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ثانية، د.ت.

* مهدي المخزومي (دكتور).

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨.

* ميشال زكريا (دكتور):

- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت ، ط ثانية ١٩٨٦.

* نايف خرما (دكتور):

- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة (٩)، الكويت، سبتمبر، ١٩٧٨ م.

* نصر حامد أبو زيد (دكتور):

- إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، أغسطس ١٩٩١ م.

* نهاد الموسيقى (دكتور).

- نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، دار البشير، الأردن ، ط ثانية، ١٩٨٧م.

* ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف:

- شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر العربى، القاهرة، د.ت.

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة محمد على صبيح ، القاهرة د.ت.

* ابن يعيش، موفق الدين على بن يعيش:

- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ، د.ت.

(ب) المراجع المترجمة :

* جون لوينز.

- نظرية تشومسكى اللغوية، ترجمة حلمى خليل دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ط أولى ١٩٨٥م.

* جون مونين

- تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين قاسم، جامعة دمشق، ١٩٧٢.

* جيفرى سامبسون:

- المدارس اللغوية : التطور والصراع، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، ط أولى ١٩٩٣.

* فردينان دى سوسير:

- علم اللغة العام ترجمة يوثيل يوسف عزيز، بيت الموصل، العراق، ط ثانية، ١٩٨٨م.

* فندريس:

- اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠.

* يوهان فك.

- العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم النجار، القاهرة ١٩٥١.

(جـ) الرسائل الجامعية :

* صابر بكر أبو السعود

- القياس في النحو العربى فى الخليل إلى ابن جنى، رسالة دكتوراه، مكتبة جامعة القاهرة ١٩٧٥ م.

* محمد إبراهيم محمد:

- أصول النحو فى الخصائص لابن جنى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ١٩٨٠ م.

* محمد عبد الفتاح العمرأوى.

- أصول النحو فى معانى القرآن رسالة، ماجستير بكلية دار العلوم ١٩٩٠.

(د) الدوريات.

* إبراهيم مذكور:

- منطق أرسطو والنحو العربى، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد (٧)، ١٩٥٣.

* أحمد علم الدين الجندى (دكتور):

- فى القرآن والعربية : القراء والنحاة ، مجلة مجمع اللغة العربية، الأعداد ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩ - القاهرة، من ١٩٧٤ : ١٩٧٧ م.

* خديجة الحديثى (دكتور):

- العلة النحوية ومدى ظهورها فى كتاب سيبويه، مجلة كلية التربية والآداب، الكويت، العددان ٣، ٤، حزيران «يونيو» ١٩٧٣ م.

* عبد الصبور شاهين (دكتور):

- المنهج اللغوى فى كتاب سيبويه، مجلة كلية التربية والآداب ، جامعة الكويت،
العددان الثالث والرابع، حزيران «يونيو» ١٩٧٣ م.

* فوزى حسن الشايب (دكتور):

- تأملات فى بعض ظواهر الحذف الصرفى، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت،
الحولية العاشرة، الرسالة : الثانية والستون، الكويت، ١٩٨٩ م.

* محى الدين توفيق (دكتور)

- المصطلح الكوفى، مجلة التربية والعلم، كلية التربية جامعة الموصل، العراق، شباط
١٩٧٩ م.